www.kassiounpaper.com

799

الاحد 26 شباط 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

هجوم معاكس

أخذ الهجوم على الحل السياسي أشكالاً مختلفة، ومر بمستويات متعددة، فمن رفضه، والهجوم السافر عليه، ثم التشكيك بإمكانية تحقيقه، إلى وضع شروط مسبقة عليه ومحاولة التحكم بنتائجه، إلى القبول به قولاً، ومحاربته فعلاً، إلى محاولة سرقة رايته، واحتكار تمثيله، والالتفاف عليه، ومحاولة وأده في المهد، كل هذا، وكما يبدو نسق متكامل، يختزل موقفاً رافضاً للحل، بغاياته، وأدواته، وجوهره، وروحه.

وبعد التقدم الذي أحرزه أنصار الحل السياسي ودعاته، على جبهة معركة الحل السياسي، وعجز قوى الحرب عن إعاقة استكمال أطره، وبناه، وأدواته التنفيذية، وبعد أن انكسرت كل محاولات التمترس في خندق الحرب، التي تتوجت بانعقاد الجولة الرابعة لمفاوضات جنيف 3، تحاول قوى الحرب تنظيم هجوم معاكس على الحل السياسي، وضمن ساحته «مفاوضات جنيف» يشمل عنوانين أساسيين في هذه الجولة، وهما:

الهجوم على منصة موسكو، سواء بمحاولة تجاهلها، أو إلحاقها بوفد الهيئة العليا، أو عزلها، أو تشويه مواقفها. أو تضخيم إعلامي لدور منصة الرياض، مما منع عملياً تشكيل وفد واحد للمعارضة، وبالتالي إيجاد عائق أمام مفاوضات مباشرة بين النظام والمعارضة، كل ذلك ليس تعدياً على حق مشروع للمنصة، منصوص عليه في القرارات الدولية فحسب، بل لأن منصة موسكو، هي: أهم طرف من الأطراف المتمسكة بالحل السياسي، والقرار 2254 وتعمل لأجله، منذ بداية الأزمة، حتى اقترن الحل السياسي باسمها لدى قطاعات شعبية واسعة، ولأنها الطرف الوحيد الذي يمتلك برنامجاً متكاملاً للحل، وبرنامج اليوم الأول لبناء سورية الجديدة، ولأنها طرف مستقل عن النفوذ الإقليمي والدولي، كما يفترض بأية قوة معارضة جدية.

الالتفاف على القرار 2254، باعتباره خارطة طريق الحل السياسي، سواء بمحاولة تجاهله، أو وضعه في الدرجة الثانية بالنسبة للقرارات الدولية الأخرى ذات الشأن، أو تأويله وتفسيره، كما يحلو لخصوم الحل، أو العودة الى الجدل في الأولويات، واصطناع تعارض بين بنود العملية السياسية التي ينص عليها القرار بوضوح «التغيير، مكافحة الإرهاب، إيقاف الكارثة الإنسانية» التي لا يمكن إنجاز إحداها دون الأخرى.

إن القوى الخائرة، المهزومة، على جبهة هذه المعركة المقدسة، معركة الحل السياسي، معركة بقاء سورية من عدمها، وبكل ما تمتلك من بقايا قوى متهالكة، إعلامياً، ونفوذاً دولياً، واقليمياً تستكمل اليوم من خلال الهجوم على منصة موسكو، والقرار 2254، مشروعها في استمرار الحرب، مستندةً إلى أوهام قديمة –جديدة، كشفت تطورات الأزمة بالملموس عن خطئها وبؤسها، ولا أخلاقيتها، وهو ما يتناقض مع التوازن الدولي الجديد، الذي بات واضحاً، أنه يحكم كل العمليات الجارية في عالم اليوم، ويحدد مسار الأحداث، ويتناقض أيضاً، مع مصالح الشعب السوري التواق إلى حل الأزمة، حلاً شاملاً، بما في ذلك حقه في التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

اللعبة انتهت.. تنفيذ «2254»

[07]

شؤون عمالية

«التشاركية» بوابة عبور..

02

ملف «سورية 2017»

منذر: لم نأت للسجال السياسي

06

شؤون اقتصادية

استيراد المشتقات.. يفتح «باب جهنم»

13

شؤون استراتيجية

عصا المجمع الصناعي العسكري...

20

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

لماذا لم يحقق العمال مطالبهم؟

«تجري الرياح بما لا تشتهي السفن» وحال العمال في مطالبهم وحقوقهم كحال السفن التي تصارع الرياح العاتية، من أجل إكمال سيرها، فإذا كانت أشرعتها قويةً بالقدر الكافي تتمكن من شق البحر وإكمال مسيرتها، والعمال كذلك. الرياح القوية التي ترسلها قوى رأس المال بالتوافق مع جهاز الدولة وآخرين لمنع سفينة العمال من العبور تجاه تحقيق مطالبها ومصالحها تمنع تحقيقها لأن أشرعة العمال وأدواتهم لم يكتمل بناؤها بالشكل الكافي والقادر على مواجهة الريح العاتية أي: إن درجة التكبيل والإحاطة بالحركة العمالية من الجوانب كافة عالية التركيز بحيث لا تستطيع هذه الحركة أن تجد المنفذ الذي يجعلها تنفذ منه في جدار الحصار المضروب حولها المتعدد الأوجه: سياسياً واقتصادياً وتنظيمياً.

فُرض على الحركة النقابية تبني شعار «النقابية السياسية» كشعار أساسي ناظم لعملها وهذا الشعار عزز اللون الواحد في النقابات وجعله الطاغي على العمل النقابي بجوانبه كافة بما فيها القضايا التنظيمية والمطلبية والحقوقية التي كان طرحها يتوافق مع الخط العام الذي يرسمه جهاز الدولة من حيث تحقيق جزء منها وإبقاء الجزء الأعظم معلقاً يجري تداوله في المؤتمرات والاجتماعات النقابية ولا يتم تحقيقه وبهكذا شكل من العمل جرى دق إسفين بين الحركة النقابية وقاعدتها العمالية بسبب أن الحكومات المتعاقبة لا تستجيب لتلك المطالب ولا الحركة النقابية قادرة على فرضها وتحقيقها لأسباب عدة ولوقمنا بحسبة بسيطة لجملة المطالب العمالية التي طرحتها المؤتمرات النقابية الأخيرة لوجدناها بالعشرات والتي كان على رأسها زيادة الأجور والتحكم بارتفاعات الأسعار الصاعدة باستمرار وضرورة أن تصل القيادات النقابية عبر صندوق الانتخاب وليس التعيين كما هو قائم الآن إضافةً لقضايا أخرى متعلقة بمكان العمل.

إن الطبقة العاملة السورية عبر المؤتمرات وخارجها قد وجهت العديد من الرسائل حول مطالبها الأساسية التي تم ذكرها وهذا يعني أنها بدأت تمسك بأدواتها وتعبر عن واقعها بأشكال مختلفة بما فيه طرحها لحق الإضراب حيث كان غائباً عن طرحها في مراحل سابقة وهي تعلنه الآن وستمارسه في اللحظة السياسية التي يمكن لها فيه ممارسته وهذا ليس ببعيد .... حتى تلك اللحظة سنعيش ونرى.

اللحام: «التشاركية» بوابة عبور..
للمستثمرين على حسابنا!

تنشر قاسيون مداخلة الرفيق عادل اللحام، عضو النقابة في مؤتمر نقابة عمال البناء والأخشاب، حيث وركزت المداخلة على مناقشة التقرير بشقيه التنظيمي والاقتصادي:

ذكر التقرير أن المكتب وضع خططاً إستراتيجيةً وبرامج من أجل النهوض بالعمل النقابي، فهل هذه موضوعة من أجل النقابة فقط، أم من أجل العمال؟ وهم المعنيون بها، ومن يواجهون مشاكل وصعوبات حقيقةً. وقد أقر تقرير النقابة وجود كم هائل من المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع الإنشائي، وضرورة حلها وتجاوزها، وبالتالي هل هذه الخطط الموضوعة قادرة على تجاوز تلك العقبات والمشاكل دون إشراك العمال، أم هي موضوعة لتبقى حبيسة التقرير؟!

أين عمال القطاع الخاص؟!

التقرير أشار إلى أن النقابة عقدت العديد من الاجتماعات مع اللجان النقابية ولكن نحن في القطاع الخاص على سبيل المثال، عقدنا اجتماعين فقط: إحداها ثقافي والآخر قبل هذا المؤتمر خصص لشرح التعليمات الخاصة بمجريات المؤتمر، وبالتالي هذا قصور باتجاه القطاع الخاص الذي يجب أن نسعى لتطوير العلاقة معه، وتنسيب أكبر عدد ممكن من عماله للنقابة. والجميع يعلم أن وزن القطاع الخاص وزن حقيقي، وعندما نتجاهله فإننا نخسر وزناً عاماً يصب في مصلحة العمل النقابي. وخاصةً أن هناك شركات إنشائية كبيرة تضم بصفوفها مئات العمال وهؤلاء لا يجب استبعادهم. وينبغي أن نضع أمامنا التساؤل الضروري: كيف سنضمهم لصفوف النقابة؟ هل نمتلك كنقابة قاعدة بيانات تعرفنا بهم وبمواقع عملهم؟ وخطة لاستهدافهم؟

مع العلم أن أوضاعهم غاية في السوء، حيث لا قانون ينظم العمل بين العمال والشركات، ولا نعلم عن أوضاعهم: حقوقهم ومطالبهم إلا القليل..

تحدث التقرير أيضاً عن عدد معين من العمال المنتسبين من القطاع الخاص، والذين تم تنسيبهم خلال العام الماضي. وينبغي التنويه أن هؤلاء نُسّبوا، لأنهم بحاجة لشهادات مهنية، وبالتالي لم تربطهم بالنقابة روابط جدية، وهذا قصور حقيقي.

الأجور ثم الأجور..

أود أن أؤكد على ما جاء في كلمة رئيس النقابة عن ضرورة زيادة الأجور وفتح سقفها. فهل من المعقول أن نعين اليوم عمالاً على أجر 16175 ليرة أي على الحد الأدنى للأجور، الذي لا يكفي ليشتري العامل «سندويشة فلافل» يومياً! ولهذا يجب رفع الحد الأدنى للأجور بما يتناسب مع وسطي المعيشة حتى تستطيع الشركات أن تشد إليها العمال للعمل، خاصة و نحن نعلم الطبيعة الشاقة لهذا النوع من العمل، سواء بالطرق والجسور والمنشآت الكبرى وغيرها من الأعمال.

وهذه قضية محورية ونضالية للطبقة العاملة ولا يجوز للتنظيم النقابي إغفالها نهائياً تحت أي اعتبار، ولا يمكن الحديث عن وجود نقابات دون النضال من أجل الأجور لأن «النهيبة بالبلد عم يزداد نهبهم» وغناهم وثرواتهم ونفوذهم، في حين الطبقة العاملة يزداد فقرها وجوعها وتشريدها وتهجيرها! وهنا السؤال: كيف سنغير معادلة الدخل الوطني التي تعطي 20% للأجور و80% للأرباح؟ وما هو دور النقابات في العمل على تعديلها؟ لأن تغيير توزيع الدخل، هو عمل وطني وسياسي وطبقي أيضاً لا يمكن تجاوزه تحت أي اعتبار كان.

التشاركية بدأت في القطاع فما موقفنا؟!

قدم التقرير الاقتصادي مجموعةً من المطالب المهمة جداً، مثل: تأمين اليد العاملة ومستلزمات الإنتاج وفتح جبهات عمل، ولكن هذه المطالب تحتاج لعمل كثير من النقابات للوصول إلى تحقيقها. وينبغي أن نتساءل: هل لدى الحكومة توجه حقيقي لتطوير واقع الشركات؟ خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة، عقدت الحكومة اجتماعاً مع الفعاليات كافة التي لها علاقة بقطاع البناء، وخرج عنها مجموعة من التوصيات والتوجهات، والتي لا تؤدي بجوهرها سوى إلى إضعاف هذا القطاع الإنشائي. فعلى سبيل المثال، تم الحديث عن إعادة هيكلة هذه الشركات، وتطبيقاً لتلك التوجهات جرى إنشاء شركة خاصة إنشائية برأس مال قدره 50 مليار وهي شراكة بين المؤسسة العامة للإسكان وبين مستثمرين «زبيدي وقلعي» وجزء من مشاريعها هو إعادة إعمار عدرا العمالية.

أنا أعتقد أن قانون التشاركية هو بوابة العبور الحقيقية، للقضاء على قطاع الدولة بما فيها الإنشائية لأن هذا التوجه ليس جديداً بل منذ 2005 أيام «سيء الذكر» عبد الله الدردري، الذي كان على رأس الفريق الاقتصادي والذين عملوا على مبدأ «خلي القطاع العام يموت موتاً سريرياً»..

وماذا يعني ذلك؟ إنه يعني عدم إعطائه أية عوامل تساعده على النهوض من أجل أن يقوم بدوره الوطني الضروري، ويعني أن ننتظر الموارد من المستثمرين. وهذه الشركات الإنشائية التي يشارك بها رأس مال استثماري، لن تستطيع أن تقوم بدورها الاقتصادي- الاجتماعي بحرية، بل ستلتزم بمصلحة شركائها!

إن الموقف من قانون التشاركية ليس موقفاً لفظياً، بل موقف وطني بامتياز لأنّ استمرار السير والسماح بعبور تلك القوانين التدميرية يعني قطع الطريق على تحقيق نسب النمو المطلوبة للتنمية، والتي هي من حق أغلبية الفقراء المنتجين، بينما النمو الذي سيتحقق مع وجود الشركاء، سيعود إلى جيوبهم. وعلينا أن نقف جميعنا كحركة نقابية وقوى وطنية بوجه هذا القانون وضده، وعدم أخذ موقف وسطي منه. بل المطلوب الإعلان عن موقف حقيقي وواضح من توجهات الحكومة وبرنامجها تجاه قطاع الدولة وحقوق العمال..

معركة إعادة الاعمار القادمة ستكون معركةً وطنيةً لابد من خوضها وهي: ستحدد ما هو الاقتصاد المطلوب لسورية القادمة نحن نريد اقتصاداً يعبر عن مصالح 90% من الشعب الفقير الذي عانى من الأزمة وذاق الويلات ولا زال يعاني تشرداً وجوعاً وقهراً وتهجيراً هذا موضوع خطير وسيادي أيضاً لا يمكن التنازل عنه..

لماذا لم يستطع العمال تحقيق الحد الأدنى من المطالب؟

القى الرفيق النقابي هاشم اليعقوبي مداخلة في مؤتمر عمال الغزل والنسيج جاء فيها: بداية لا بد أن نذكر أنفسنا بأهمية انعقاد مؤتمرنا هذا وفي هذه المرحلة بالذات، وتكمن هذه الأهمية في أمرين أساسيين ألا وهما :

أولاً : أننا بدأنا نشهد خطوات جديةً باتجاه الحل السياسي للأزمة الوطنية الشاملة التي ألمت بنا، هذا الحل الذي كان ومازال خيار الطبقة العاملة منذ اللحظة الأولى لتفجر الأزمة، كونه الحل الوحيد الذي سيحافظ على وحدة البلاد أرضاً وشعباً وهو الكفيل بفتح طريق التغيير الجذري الشامل، واجتثاث الإرهاب الدخيل على نسيجنا الوطني.

ثانياً : لقد توضح اليوم وبأكثر من أي يوم مضى، وبشكل جلي وواضح ضرورة القطع الكامل مع السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تبنتها الحكومات المتلاحقة وعملت بها والتي لا يمكن وصفها إلا بأنها كارثية على الصعد كافة فهي من أضعفت اقتصادنا الوطني وأفقرت عمالنا في حين أتاحت لأصحاب الأرباح ورؤوس الأموال وللناهبين الكبار بأن يصولوا ويجولوا ويملؤوا بطونهم من ثروات البلاد وعرق العباد، فكان لزاماً علينا كطبقة عاملة وكتنظيم نقابي أن نقف في وجه هذا النهج ونسقطه بالوسائل المشروعة كافة التي كفلها لنا القانون والدستور، وأن ننتزع حقنا ببناء اقتصاد وطني قوي وقادر، أساسه المصلحة الوطنية والسياسية والطبقية لسائر العمال والكادحين، ونحن قادرون عليه إن أردنا ذلك،وهذا حقنا ولا حق يعلوا عليه.

تفعيل القواعد وصياغة البرنامج

إن وحدة الحركة النقابية، وتعزيز استقلاليتها واسترجاع كامل دورها المناط بها، هي عناصر مرتبطة فيما بينها وانطلاقاً من حرصنا على تلك العناصر مجتمعةً، لا بد لنا من التوقف عند بعض النقاط وطرح بعض الأسئلة لعلنا نصل لاستنتاجات تضعنا على السكة الصحيحة؟ لماذا اليوم هذه حالنا كحركة نقابية؟ لماذا لم نستطع تحقيق الحد الأدنى من مطالبنا؟ تخيلوا بأننا لم نستطع طوال السنين الماضية أن ننتزع حقنا «بالبيضة وقنينة الحليب» أو أن نعدل مادةً من مواد قانون العمل ! انظروا كيف تحولت نقاباتنا لصناديق مساعدة اجتماعية وكيف بقينا ندور في حلقة مفرغة، فتكررت مطالبنا البسيطة من مؤتمر لآخر، ومن سنة لأخرى؟ دون أن نحقق منها ما يذكر، ألسنا أكبر منظمة شعبية؟ ألسنا نمثل كل من يعمل بأجر على امتداد الوطن؟ ألسنا من ينتج الثروة الوطنية؟ ما الذي حصل إذاً حتى خف وزننا وتراجع دورنا؟ متى سنجيب عن هذه الأسئلة وكيف سنجيب عنها؟ أما آن للحركة النقابية أن تقرأ الواقع كما هو؟ وتعيد صياغة برنامجها، وإصلاح بنيتها، وامتلاك قرارها، كي نستطيع الحفاظ على ما تبقى في أيدينا من مكاسب وأن نسترجع ما تم سلبه منا من حقوق؟ إنه السؤال ذاته ما العمل؟

المعركة الكبرى .. حصة الأجور من الثروة!

إننا اليوم مطالبون بالإجابة عن هذه الأسئلة وبالإسراع بتشكيل رؤيتنا وصياغة برنامجنا الذي يوقف تراجعنا وهذا لن يتم دون نقاط عديدة أذكر منها: إطلاق الحريات السياسية والنقابية، والتخلص من كل أنواع الوصاية والهيمنة على قرار المنظمة.

إصلاح بنيتنا التنظيمية بالتخلي عن مبدأ التعيين وتبني مبدأ الانتخابات الديمقراطية الحقيقية التي ينص عليها قانون التنظيم النقابي.

امتلاك أدوات الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة وعلى رأسها حق الإضراب الذي كفله الدستور السوري والذي لم يتبنه التنظيم النقابي حتى الآن.

وضع برنامج عمل للمنظمة يتم إنتاجه من «تحت لفوق» وتشارك بوضعه القواعد العمالية كافة بدل الاستمرار بمبدأ التعاميم من فوق كي نردم الهوة الكبيرة التي باتت تفصل رأس الهرم عن قاعدته.

الانطلاق من المصلحة الوطنية والديمقراطية للطبقة العاملة في المعارك كلها التي نخوضها مع خصومنا، وعلى رأسها حصة أصحاب الأجور من الدخل الوطني وفي كل المواقع فلا سبيل لتحقيق أي مطلب صغير إن لم نخض بالكبير.

الموارد موجودة والتغيرات ممكنة

سأنطلق من الواقع المعيشي للعمال، فهو الهم الأكبر، كونه على وشك الانهيار التام، وهذا طبيعي في ظل السياسات الحكومية الاقتصادية والنقدية المعادية والمفقرة للطبقة العاملة، فالهوة ما زالت تتسع، ما بين متوسط الأجور الحالي، الذي لا يتجاوز 35 ألف وبين تكاليف الضرورات المعيشية الأساسية لعائلة واحدة، مكونة من خمسة أفراد والتي بلغت مع بداية العام الحالي 297 ألفاً بزيادة عن السنة الماضية بلغت 67% فتكاليف الغذاء لوحدها ارتفعت بنسبة 99% وذلك وفق الدراسة الدورية التي يجريها القسم الاقتصادي في جريدة قاسيون والتي أصبحت معتمدةً من قبل العديد من الجهات والمراكز الاقتصادية، لقد سألنا في مؤتمرنا الماضي من يوقف الحكومة؟ ويومها كانت حكومة الحلقي

وطالبنا بمحاسبتها على سياسة التفريط بالثروات من جهة وعلى إفقارنا وحرماننا من الخدمات العامة من جهة ثانية، وذكرنا يومها بأنها ستمشي بعد فترة دون محاسبة وهذا الذي حصل تماما لتأتي الحكومة الجديدة أو هكذا اعتقد البعض «وطبل وزمر بأنها حكومة العمال والفقراء» وما هي إلا الوريث الشرعي لسلسلة الحكومات المتلاحقة من حكومة العطري دردري وحتى حكومة الحلقي فالسياسات الاقتصادية هي هي بل وأسوأ ولو تغيرت الشخوص أو تلون الخطاب ولا أظن بأن هذا يفوت أحداً بعد الآن، وعدنا لنسمع نفس «الكوانة» التي لا يملون من ذكرها «نحن في حرب يجب علينا شد الأحزمة ولا يوجد موارد ونخاف من التضخم إذا زدنا الأجور و...الخ مما تعرفون » وأقول للحكومة: «على مين عم تضحكوا»؟ أبسط عامل بأصغر ورشة هالحكي ما بيقنعوا فمن منا لا يعرف من يتحكم بالسوق ومن يأكل البيضة والتقشيرة أليست القلة القليلة من رؤوس الأموال الاحتكارية هي التي تفعل ذلك؟ أليس الفاسدون الكبار ينهبون على عينك يا تاجر؟ فالموارد وإن كانت قليلة فهي موجودة فمثلاً: عدوا معي هذه المليارات من الموارد 150 مليار أرباح شركتي الخليوي سنوياً التي تنازلت الحكومة عنها للشركتين وهناك 250 مليار ليرة قيمة التهرب الجمركي سنوياً و200 مليار قيمة التهرب الضريبي سنوياً و أرباح المصارف الخاصة من عملية المضاربة بالدولار 45 مليار ليرة وهناك رقم آخر ضمن الموازنة العامة للسنة الحالية وهو 1870 مليار تحت بند الدعم الاجتماعي فلتجمع الحكومة هذه المليارات وتنفق منها بالاتجاه الصحيح و لتتفادى التضخم من خلال دعم سعر المازوت الذي سيحفض السلع كافة وينشط الزراعة والصناعة وتدعم الأعلاف الحيوانية والبذار والغراس ويدعم سلةً غذائيةً متكاملةً لأصحاب الأجور.

الطبقة العاملة

لندن ـ العمال لن يتراجعوا!

أعلنت نقابة السكك الحديدية واتحاد النقل ونقابات الملاحة الجوية والنقل الجوي عن إطلاق حملة إضرابات خلال الأسبوع القادم من أجل الأجور ومكافأة العمل الإضافي والتدرج الوظيفي، وكانت قد جرت العديد من الإضرابات خلال الأشهر الماضية للمطالبة بالمطالب نفسها.

من جهتها أعلنت نقابة سائقي مترو أنفاق لندن: أنها تطالب بالحصول على وظائف بدوام كامل للعديد من السائقين، الذين حُرموا من الانتقال للعمل بدوام كامل لـ 18 شهر، مع العلم أنه يوجد شواغر، في حين أن الإدارة تمنح بعض الموظفين الدوام الكامل، وصرح أحد النقابيين: أنّ العمال غاضبون من السياسة الضارة التي تنتهجها الإدارة.

الجزائر ـ لا لإلغاء التقاعد المبكر!

اعتصم المئات من عمال الشركة الوطنية للسيارات الصناعية ««snvi يوم 21 شباط أمام مقر الاتحاد العام للعمال الجزائريين، بعد أن أعلنوا الإضراب بدعم من الاتحاد، لمطالبة الحكومة بالتراجع عن قانون إلغاء التقاعد النسبي، دون شرط السن الذي قدم للبرلمان، وقد وقع ألفا عامل على العريضة في الشركة التي يعاني عمالها من مشاكل في العمل، وهي التي جعلتهم يرفضون هذه التعديلات رفضاً قاطعاً على الرغم من وجود أمل في إدراج مهنتهم ضمن لائحة المهن الشاقة ويرى العمال أن هذا الوعد ما هو إلا تحايل عليهم لتمرير قانون التقاعد فقط.

تونس ـ إضراب الجوع!

دخل يوم الاثنين 20 شباط العشرات من الشباب المعطّلين عن العمل في إضراب جوع أمام مقر ولاية تطاوين، لستة أيام من أجل المطالبة بحقهم في مشروع التشغيل، وأكد المعتصمون: أن قرارهم في إضراب الجوع جاء بعد فشل التحركات الاحتجاجية كلها، التي قاموا بها سابقاً، على الرغم من وجود شواغر في العديد من المؤسسات لا سيما البترولية منها، وإلى اليوم لم تجد السلطة المحلية حلاً لمطالبهم، والجدير ذكره أن خيار إضراب الجوع أصبح خياراً جدياً تقوم به الطبقة العاملة التونسية كوسيلة ضغط على السلطة للحصول على مطالبهم العمالية المشروعة.

اليونان ـ لا لأية خوف و أي خضوع!

نظمت نقابات واتحادات عمالية في مقدمتها جبهة النضال العمالي «بامه» مظاهرات عماليةً يوم الثلاثاء 21 شباط بعدة مدن يونانية احتجاجاً على سياسات التقشف، التي وافقت عليها الحكومة في اجتماع مجموعة اليورو الأخير، ورفعت جبهة النضال العمالي «بامه» شعارات «لا لأي خوف وأي خضوع – نضال من أجل عمل مع حقوق وحياة كريمة» وأرسلت الجبهة رسالةً للعمال من أجل تنظيم وتطوير النضالات وتركيز الصراع في مراكز العمل، والقطاعات الإنتاجية كلها، كما شددت على التنسيق والتضامن العمالي في كل مدينة على مستوى البلاد.

من أول السطر

■ نبيل عكام

السرطان المهني والأورام المهنية «1»

السرطانات المهنية: وهي تلك الأورام الخبيثة التي تصيب العامل في مهنة معينة، بسبب تعرضه لمدة من الزمن لإحدى المواد المسببة للسرطان، وهي تتراوح بين 8 – 25 سنة. ويختلف السرطان المهني عن غيره من السرطانات غير المهنية، حيث تتكون معظم الأورام المهنية من نوع معين من الخلايا، وغالباً ما تكون من النوع السطحي، كما أنها ليست مرضاً قائماً بذاته مثل السرطان غير المهني، وخاصةً إذ تسبق ظهور المرض المهني أعراض أخرى، وغالباً ما تكون واضحةً، وتختلف حسب نوع المادة التي يتعرض لها العامل في مهنته، وعلى سبيل المثال: السرطان الناتج عن التعرض للزرنيخ، يظهر بصورة تسمم عام بالجسم، والتعرض للمواد المشعة ويتجلى بتغيرات الجلد في المكان المعرض للإشعاع، فظهور الأعراض المميزة قبل ظهور السرطان تساعد على اتخاذ الطرق الوقائية المناسبة، والإجراءات العلاجية الواجب اتخاذها. وهناك حالات من السرطان المهني يمكن تشخيصها فورا على أنها حدثت نتيجة المهنة. ومثل: سرطان كيس الخصية، وذلك لندرة حدوثه بشكل غير مهني. وقد تتشابه الأورام المهنية مع السرطان غير المهني، إذا ظهرت على العامل في سن متأخرة.

وتقسم أنواع السرطان المهني إلى:

السرطان الذي يظهر في مكان التعرض للإصابة مباشرةً مثل: سرطان الجلد، وسرطان الأنف والجيوب الأنفية، والقصبة الهوائية والرئتين، بسبب استنشاق الأغبرة والغازات، وأبخرة الزيوت والأكاسيد المعدنية، كالرصاص والنيكل والزرنيخ وغيرها،وكذلك المواد القطرانية. وسرطان الدم والعظام بسبب التعرض للإشعاع.

–السرطان المهني الذي يحدث بسبب ترسيب المواد المسببة له.

–السرطان المهني الذي يحدث في أعضاء الجسم القابلة للتأثر بالمواد السامة المسببة للسرطان مثل أورام الكبد.

–السرطان المهني الذي يحدث في أعضاء الجسم التي تفرز المواد المسببة له، وهي سرطان المجاري البولية «المثانة والحالب والكلي ».

وتقدر نسبة حدوث سرطان الجلد المهني ب 75% وسرطان المثانة بنسبة 15% وسرطان العظم والرئة والجيوب والقصبة الهوائية بنسبة 10% من مجموع السرطانات المهنية.

وعلى الرغم من ضرورة وأهمية الفحص الطبي الدوري، لتقدير كمية المعادن والمواد الضارة الأخرى في الدم والبول، إلّا أن إجراءات الوقاية والحماية التي يجب أن تتوفر في بيئة العمل والعمال، تأخذ الدرجة الأولى للحد من الإصابة بالمرض المهني.

مؤتمرات السويداء :

ربط الأجور بالأسعار مطلبنا الأساسي!

■ وائل منذر

مؤتمر نقابة النقل البري

طالب أحد النقابين بحضور رئيس فرع المرور، ومدير التموين في السويداء فهما ليسا أكبر من المؤتمر كما طالب باسم اللجان النقابية في القطاع الخاص بمعالجة التعديات الحاصلة على خطوط السير من قبل بعض السائقين المخالفين علماً بأنه تم إرسال كتاب بهذا الخصوص لرئيس فرع المرور في السويداء منذ شهور ولم نحصل على أية نتيجة حتى الآن وبزيادة كميات المازوت الممنوحة للسيارات العاملة على الخطوط ومعالجة مشكلات البطاقة الخاصة بتعبئة مادة المازوت وبدراسة واقع الطرق في المحافظة وإزالة المطبات في طريق الكفر حبران وتسوية مشكلة عقدة شهبا المرورية وتحديد معالم الطرق وتخطيط هذه الطرق بشكل مناسب وكما طالب بوضع حدّ وضوابط للعناصر الموضوعة على الحواجز والتي تقوم بإهانة السائقين وذكّر بضرب أحد السائقين منذ أيام لسبب تافه وتحدث عن موضوع المبالغ المدفوعة تحت مسمى الترفيق للحواجز الأمر الذي رفع أسعار المواد كافة الداخلة إلى المحافظة ثلاثة أضعاف أسعارها الحقيقية بسبب الآتوات المدفوعة كما طالب بإحداث مركز انطلاق لمدينة شهبا كونها لديها 300 سيارة وبدون مركز.

وطالب نقابي آخر: بشراء مولدة لمؤسسة العربية للطيران لتشغيل الأجهزة والفاكسات وآلات التصوير وطالب أحد النقابين قائلاً: منذ المؤتمر السابق لم يتحقق أي مطلب ونعيد ونذكّر بتأمين التدفئة للعاملين في صالات مديرية النقل في السويداء، حيث عرضوا الموضوع على السيد محافظ السويداء وكان جوابه للعاملين «البسوا وكثروا الألبسة لتدفوا» وطالب بوسائط نقل للعاملين في مديرية النقل كونها في ضواحي المدينة مع ارتفاع تكاليف النقل وزيادة الملاك العددي للمديرية ونقل خط التوتر العالي المار فوق مباني المديرية منذ عشر سنوات كونه السبب الرئيس في كثير من الأمراض

وطالب نقابي بحلّ موضوع السيارات المتعثر نقلها وفراغها بسبب الأزمة بتوفير قطع الغيار، ومراقبة أسعار الإطارات والزيوت التي ارتفعت أسعارها بشكل جنوني وتخفيض المساهمات الطوعية للنقابة إلى نسبة 30% وقد تم رفع توصية واحدة فقط ربط الأجور بالأسعار مطلبنا الأساسي.

مؤتمر الدولة والبلديات

طالب أحد النقابين بضرورة إيجاد وتنفيذ قوانين استثنائية لأن الظروف التي نمر بها استثنائية فلا يعقل تصدر تعاميم وتعليمات بتخفيض 50 % من مخصصات حوامل الطاقة في كل دوائر ومؤسسات الدولة الأمر الذي سيتسبب بإيقاف الإنتاج في الكثير من المواقع وعرج على موضوع التسرب للعاملين الحاصل في الدوائر بسبب الخدمة الاحتياطية وبضرورة إيجاد الحلول المناسبة لإعادة المفصولين وتسوية أوضاعهم وإيقاف تسرب العمالة وتعويض النقص الحاصل.

أهم المطالب والتوصيات في المؤتمر

العمل على صرف بدل إجازات وعطل وأعياد وحدات الإطفاء في شهبا وصلخد

منح الحوافز الإنتاجية لعمال الخدمات الفنية – مجلس مدينة السويداء

إيجاد دور حضانة في المواقع وتعيين مربيات لهذه الدور

ضرورة تطبيق الضمان الصحي ليشمل العاملين في الدولة كافةً وتعديل القانون رقم 50 لعام 2004

ضرورة منح المكآفات التشجيعية المرصودة في ميزانيات البلديات للعمال.

تفعيل دور لجنة اعادة النظر بقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 20 لعام 2005 ومنح العاملين كافة تعويض طبيعة العمل والاختصاص.

إحداث صندوق للعاطلين عن العمل.

ضرورة إصدار الملاك العددي في شركة الصرف الصحي في السويداء.

منح تعويض غلاء المعيشة للعمال المؤقتين.

تثبيت العمال المؤقتين الذين مضى على تعينهم عشر سنوات.

إعادة النظر في قرارات فصل العاملين بسبب خدمة الاحتياط وإيجاد الحلول المناسبة.

تفعيل المحاكم العمالية وتعيين مندوب لاتحاد العمال في لجنة الرقابة والتفتيش أثناء استجواب العمال، على إثر الشكاوي وإعادة المفصولين الذين تم إثبات براءتهم.

تأمين سلل غذائية للعمال والموظفين، مكفولة من قبل الدولة بسعر التكلفة

منح تعويض وجبة غذائية وقائية للعاملين في الخدمات الفنية في السويداء ضمن أقسام مجابل الاسفلت وصيانة المدخرات ومحطات الوقود.

– تحسين الوضع المعيشي بزيادة الرواتب والأجور ورفع سقوف التعويضات لعدة مرات متتالية.

16– ضرورة تخفيض أجور المخططات الهندسية لرخص البناء كونها مجحفةً بحق المواطنين.

– جعل رواتب العاملين في الوحدات الإدارية من الموازنة العامة للدولة.

– إعادة النظر بقرار وزارة الإدارة المحلية رقم 213 / ن لعام 2012 الخاص بتخفيض تعويض طبيعة العمل للعاملين في مصلحة التنظيفات والصرف الصحي ورش المبيدات وإصلاح آليات النظافة.

شركة «جود» في اللاذقية تستجيب جزئياً

■ مراسل قاسيون

تحت عنوان «عمال شركة «جود» يطالبون» نشرت جريدة قاسيون مادّةً في عددها رقم «795» الصادر بتاريخ 2017/1/29 تحدّثت فيها عن مطالب عمال قسم «مندرين للعصائر». وعلمت قاسيون أن الشركة قررت مؤخراً، زيادة الأجور للعاملين كافة مبلغاً وقدره «10» آلاف ليرة. واعتُبِرَت هذه الزيادة من أصل الراتب المقطوع. كما قامت بتثبيت عشرات العمال المؤقتين. واعدةً بتثبيت المتبقّي منهم خلال المرحلة القريبة القادمة.

يأمل عمال الشركة، أن تستجيب إدارة الشركة لباقي مطالبهم المشروعة لا سيّما منها تحسين نوعية الوجبة الغذائية أو إلغاؤها ودفع قيمتها للعمال. وضمّ بدل غلاء المعيشة إلى الراتب المقطوع، بغية الاستفادة منه، عند الإحالة إلى التقاعد. واستفادة العاملين كافة من الضمان الصحي الشامل.

«نحن تقدمنا.. ودي ميستورا تراجع»

أجرى رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د.قدري جميل، حواراً مع إذاعة «روزنه» الإلكترونية يوم الخميس 2017/2/23، تطرق فيه إلى آخر المستجدات السياسية المتعلقة بإطلاق الجولة الرابعة من مفاوضات جنيف3.

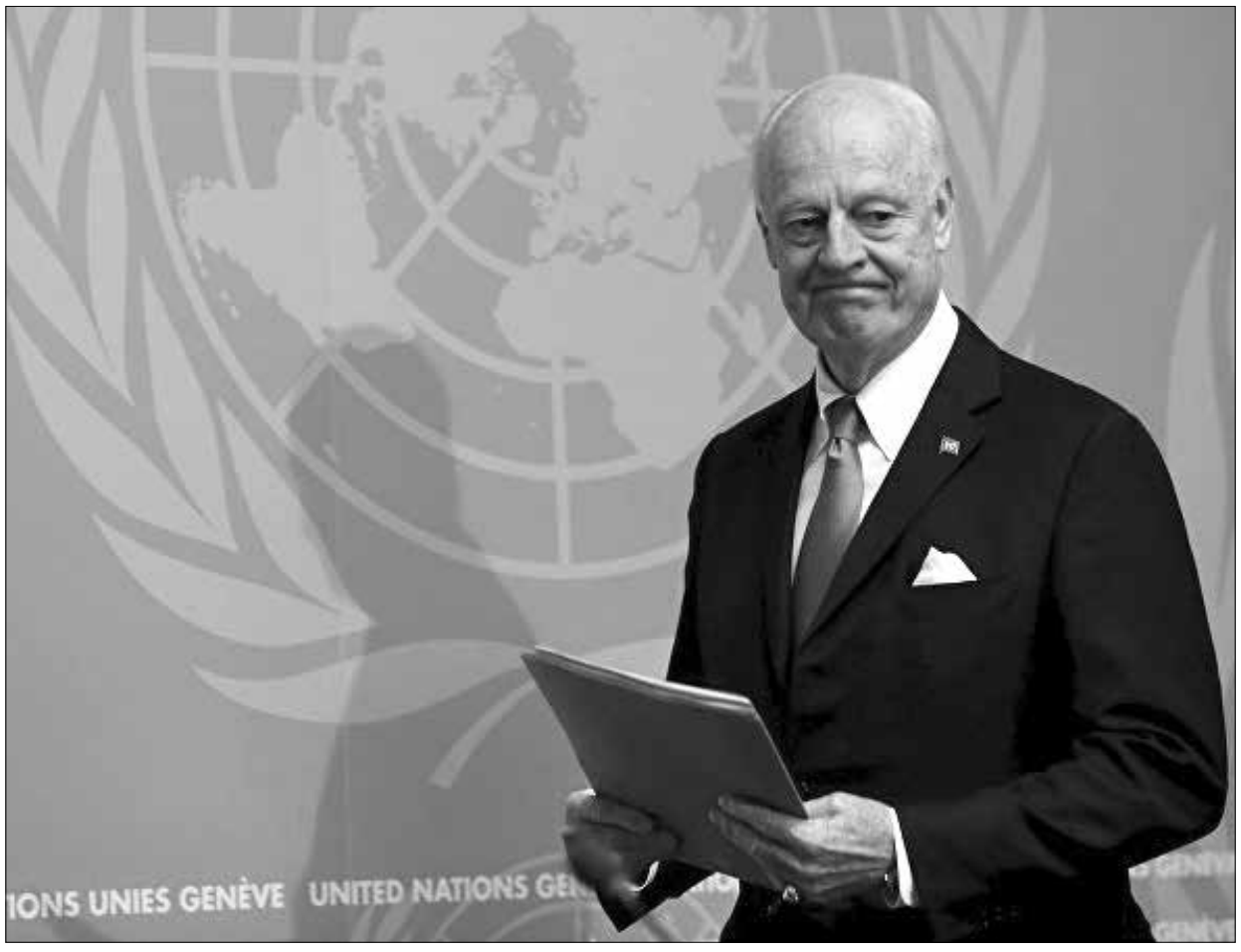

● هناك تسريبات إعلامية اليوم حول أن وفد «الهيئة العليا للمفاوضات» قد رفض الجلوس إلى طاولة مشتركة بحضور منصتي موسكو والقاهرة، مع وفد النظام، كيف تردون على هذه التسريبات؟

كنا دائماً نطالب بتشكيل وفد واحد لكل المعارضة السورية، لأنه لا يحق لطرف واحد احتكار هذا التمثيل، وبالمعنى القانوني، فإنّ هذا الحق قد أصبح حقاً شرعياً بعد قرار مجلس الأمن 2254، الذي ذكر منصات موسكو والقاهرة والرياض.

● البعض يقول: إن المعارضة السورية تمارس «الدلال السياسي» في القبول بتشكيل وفد واحد، وتضع شروطاً على ذلك، ألا تخشون من ملل غربي، ومن أنه قد يلجأ دي مستورا في النهاية إلى تشكيل وفد واحد بشكل شخصي، وتخرج من خلاله منصة موسكو من هذه التشكيلة؟

أولاً: إن كلمة دلال لا تفي بالغرض. هناك عنجهية وتعال من قبل منصة الرياض. لا أعلم مَن رفع سقف توقعاتهم، وقال لهم بأنهم الممثل الشرعي والمعطّل الوحيد للمحادثات في جنيف، كما حدث حتى الآن. نحن نطالب بوفد واحد، بحيث ألا يكون هناك أكثرية لمنصة الرياض، وإذا أصروا على الأكثرية، فإننا نطلب أن يضمن لنا المبعوث الدولي التوافق ضمن هذا الوفد، لأنه ومن تجربتنا المرّة في الجولات السابقة، فإن وفد الرياض يعطل تحت حجج مختلفة: مرة إطلاق نار، ومرة أخرى الظروف غير جاهزة، ومرة ثالثة لا يعجبه الوفد، ومرة رابعة لن يجلس مع منصتي موسكو و القاهرة. هذه الممارسات ليست لمصلحة الشعب السوري، إذ أن آلام الشعب السوري التي يجب تخفيفها وزوالها، هي التي يجب أن تكون في رأس اهتماماتنا، وليس اللعب الصغيرة التي يعمل بها البعض.

● يقول البعض: إنه في هذه المرة يبدو أن هناك تراجعاً للدور الروسي في الضغط على الأمم المتحدة بإشراك منصات أساسية كموسكو والقاهرة وأستانا أيضاً..

هذا الكلام غير دقيق نهائياً. عملياً، احتج وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، قبل يومين خلال مؤتمره الصحفي، على سلوك السيد دي مستورا، وقال له: أن هناك منصات لم تدع بعد، ونحن كنا نخوض نقاشاً مريراً مع السيد دي ميستورا حول شكل دعوتنا، لأنه كان لا يريد دعوتنا كوفد منصة موسكو، بل كان يريد دعوتنا كمفاوضين، أي كشخصيات، نحن رفضنا شكل هذه الدعوة. وبعد الضغط الروسي، تراجع دي مستورا ووجه لنا الدعوة كوفد مفاوض لمنصة موسكو، وهذا ينطبق على القاهرة أيضاً. لكن مع الأسف، أضم صوتي لصوتك وصوت كل المحتجين على عدم دعوة المنصات الأخرى التي كانت مشاركة في جنيف3. لا أفهم ما الذي سيخسره دي مستورا في حال وسّع التمثيل، لأن أوسع تمثيل ممكن هو ما يضمن مشاركةً أوسع قطاعات الشعب السوري، ويؤمّن حسن تنفيذ القرارات التي تُتّخذ.

● برأيك، لماذا تجاوز دي مستورا الضغوطات، واكتفى فقط بدعوة منصة موسكو والقاهرة؟

أنا أنظر إلى نصف الكأس الملآن: تجاوب دي ميستورا جزئياً مع الضغوطات التي تطالب بتمثيل كل المعارضة. منصتا موسكو والقاهرة وضعهما أفضل في هذه الجولة، لأنه جرت تسميتنا كوفد، وهذا تقدم بالنسبة لنا، وتراجع بالنسبة للسيد دي مستورا. بقي أن نكمل المشوار وأن نحضر المنصات الأخرى، وأن نمثل الأكراد الذين يلعبون دوراً عملياً وسياسياً، والمعركة مستمرة.

● لكن هناك جزءاً من الأكراد يقولون: إنهم ممثلين ضمن الهيئة العليا للمفاوضات وفد الرياض..

هناك تعددية سياسية بين الأكراد. يوجد جزء ممثل، ولكن جزءاً آخر، مثل حزب الاتحاد الديمقراطي، غير ممثل، وهو يلعب على الأرض دوراً كبيراً في مواجهة «داعش»، وهذا يجب عدم تجاهله، لأنه يضر المباحثات، ويضر عملية البحث في مستقبل سورية. نحن نريد تمثيل الجميع دون استثناء، ودون إقصاء لأحد، ودون سماح لهيمنة أحد على وفد المعارضة.

نحن الآن بثلاثة وفود معترف بها رسمياً: اجتمع دي ميستورا مع وفد الرياض، واجتمع مع القاهرة على ما أعتقد، وبعد الافتتاح سيجتمع مع وفد موسكو، أي أنه يعاملهم جميعاً على قدم المساواة، على الأقل بروتوكولياً. الخطأ الأكبر لدي مستورا أنه وجه الدعوة الأولى لوفد الرياض، وطلب منه تشكيل وفد المعارضة، مع أن هذا شبه مستحيل، وفشلوا فشلاً ذريعاً في ذلك، لأنهم تجاهلوا الجميع، ولم ينجحوا في تشكيل هذا الوفد، وبدؤوا بمناورات وألاعيب ما أنزل الله بها من سلطان، كي يثبتوا أنهم الوفد الوحيد للمعارضة، وهذا غير صحيح وغير حقيقي.

هناك قوى إقليمية لا تريد إنجاح المفاوضات، وهي تعول على الحل العسكري، مع أنها تعترف بالحل السياسي لفظاً. دي مستورا رخو، وانصاع لهذه الضغوطات، وهؤلاء الذين لا يريدون الحل السياسي، يفتعلون عراقيل كالتي نراها الآن.

● على ماذا الرهان عسكرياً في سورية الآن؟

الرهان على وهم، وهو قبض للريح، هناك البعض ممن كانوا يراهنون على الحل العسكري، ما زالوا يحلمون بأن تغير الإدارة الأمريكية موقفها، أو تركيا، ليرجعوا بنا إلى المربع الأول، وهذه هلوسات وكلام غير دقيق وغير ممكن، والتغيير الوطني الديمقراطي سيحدث، ويجب وقف الكارثة الإنسانية، ويجب استئصال الإرهاب.

● هل توافق ميشيل كيلو بأن 2254 ضرب بجنيف عرض الحائط؟

لا أوافقه، لأن 2254 بمتنه وببنده الأول يعتمد على جنيف1. هناك من كان يفسر جنيف1 على مزاجه، وهذا التفسير لن يمشِ، بل يجب أن نجتمع نحن السوريين- معارضةً وموالاةً- بمختلف الأطياف لكي نفسر جنيف1، ما معنى فترة انتقالية؟ لنتوافق على هذا الموضوع، ولكي لا يفرض أحد تصوراته المسبقة بهذه القضية، لا النظام يحق له أن يقول أن الجسم الانتقالي هو حكومة موسعة، ولا المعارضة يحق لها أن تقول أن الجسم الانتقالي هو هيئة حكم انتقالية، هذا وذاك آراء تبحث.

جنيف3، بجولته الرابعة، ممكن ألا يحدث اختراقاً كبيراً، لكن بمجرد دعوة وفود كوفود لأول مرة وبشكل واضح وصريح، فإن هذا تقدم بحد ذاته. الآن، يجري كلام بين الوفود ويجب أن يمارس دي مستورا ضغطه عليها من أجل تشكيل الوفد الواحد، لأن حديث وفد الرياض حول الذهاب إلى مفاوضات مباشرة هو كلام جيد، ولكن شرط تنفيذه وجود وفد واحد، نحن نريد أن نجتمع بوفد واحد ولا أقول موحد، لأنه لا يمكن توحيد البرامج، والبرنامج المشترك الوحيد لكل المجتمعين يجب أن يكون 2254.

● لماذا لم يتوجه قدري جميل للمفاوضات؟

أنا أرى أن هذا يكفي. نحن- وبعد الأخذ والرد والشد والرخي، بيننا وبين دي مستورا- قام دي مستورا بخطوة في اتجاهنا، ونحن قابلناها بخطوة في مثل حجمها ومعناها الضمني، ولدينا قضايا ما زالت غير محلولة. عندما تمثل المعارضة كلها، وتصبح في وفد واحد، لا هيمنة فيه لأحد ولا إقصاء لأحد، عندها تصبح الأمور جاهزةً كي أكون ضمن الوفد

منذر: هناك من يريد تجاوز 2254 طمعاً بأهداف سياسية

أعلن رئيس وفد منصة موسكو للمعارضة السورية، وعضو رئاسة مجلس حزب الإرادة الشعبية، حمزة منذر، أن المنصة قد جاءت إلى جنيف من أجل دفع العملية السياسية إلى الأمام، وليس من أجل السجال السياسي.

وأشار منذر، في حديث مع فضائية «روسيا اليوم» صباح يوم الجمعة 2017/2/24: «نعتقد جازمين أن الحل السياسي هو الدواء للأزمة السورية، لا بل يمكن القول أنه سلاح التدمير الشامل ضد الإرهاب».

وحول الخلافات بين منصات المعارضة السورية، لفت منذر إلى أن الهدف الأساسي منها هو: إعاقة الوصول إلى الحل السياسي، مضيفاً: «نحن بالأساس- كمنصة موسكو- من طرح فكرة الوفد الواحد للمعارضة السورية».

وفي رده على سؤال حول إذا ما كانت أجندة المفاوضات هي السبب في العرقلة، أكد منذر: «لم نصل إلى الأجندة بعد. حتى الآن، ما زلنا في الشكل، لقد قلنا: أنه يمكن تجاوز الشكل إذا أقر الجميع بالجلوس على قدم المساواة، دون أية هيمنة ودون أي إقصاء أو إعاقة، وعليه، يمكن طرح الدخول بالعملية السياسية مباشرةً. كنا قد طرحنا هذا الموضوع، وطرحنا أيضاً فكرة المفاوضات المباشرة بين المعارضة والنظام، لكن منصات أخرى- وأخص بالذكر هنا منصة الرياض- هي التي رفضت ذلك في السابق. الآن، هي تنادي بالمفاوضات المباشرة، ونحن نرحب بذلك لكن علينا أن نجلس سويةً ونقرر ما يجب أن نكونه تجاه الوفد الواحد وتجاه المفاوضات مع النظام».

وكشف منذر: «بالأمس التقيت- باسم منصة موسكو- بالسيد دي مستورا، وسألني عن موضوع الأجندة، فقلت له: نحن جاهزون لكل شيء، وأعدت عليه ما سبق أن حدثتك به الآن، ورحب في ذلك، لكنه قال: إنه إلى الآن لا تتوفر شروط التفاوض المباشر، لذلك سنلجأ للتفاوض مع الوفود، ومن أجل التقارب بالمواقف، نحن جاهزون للنقاش والحوار مع أية منصة من المنصات، لكن بشرط أساسي، هو عدم التفكير بعقلية الحزب القائد وبعقلية الإقصاء، وهذا ينحصر في وفد منصة الرياض للأسف الشديد، وكنت قد قلت للسيد دي مستورا مباشرةً أنّ هذا الطرح من منصة الرياض يعكس إرادة دول إقليمية ودولية حول هذا الموضوع، ونحن نرفض ذلك».

وتابع منذر: «موقفنا أيضاً واضح ضد الإرهاب، وسبق أن طرحنا سابقاً وفي منتصف الأزمة، أنه فلتتحد جميع البنادق السورية ضد البنادق الأجنبية- داعش والنصرة- لقد طرحنا ذلك قبل أن يتفق الآخرون عليه فيما بعد، ورغم ذلك نرحب باقتراب الآخرين من موقفنا. بالنسبة لنا سنطرح دائماً ضرورة القضاء على الإرهاب، لأن الإرهاب، وتأخر العملية السياسية يكلفنا دماءً غاليةً على حساب السوريين».

وخلص منذر: «البند الأساسي الذي يجب أن نبدأ به هو كيف يمكن أن نحقق قرار 2254، فهذا القرار يتجاوزه الآخرون طمعاً في الحصول على أهداف سياسية أخرى، نحن لسنا موافقين عليها على الإطلاق.. يجب أن تبدأ العملية السياسية في سورية، كما يجب أن يبدأ التغيير الجذري الشامل في بلادنا من أجل الوصول إلى سورية التعددية الديمقراطية العلمانية، كل الناس فيها متساوون في الحقوق».

في اليوم الأول: كيف فشل وفد الرياض في إفشال الافتتاح...

مر اليوم الأول من الجولة الرابعة من جنيف3، يوم أمس الخميس 23 شباط، بسلام!

■ مراسل قاسيون- جنيف

مر اليوم الأول بسلام، بعد أخذ ورد كثير، وبعد ألعاب إعلامية وغير إعلامية، قام بها وفد مجموعة الرياض. كان من الواضح منذ ساعات ما قبل الظهر، أنّ التصريحات التي بدأت بعض الشخصيات السياسية من «الهيئة العليا» بإطلاقها، لا تخرج عن إطار التصريحات التخريبية السابقة، المبنية على الشروط المسبقة، وعلى التعالي والتكبر على المنصات الأخرى.

وفيما يبدو - وفقاً لأوساط موجودة في جنيف حالياً - فإنّ عمل بعض السياسيين في الهيئة تركز على النقاط التالية:

1- محاولة نسف 2254 رغم الاعتراف اللفظي به، والذي من الواضح أنهم «مكره أخاك لا بطل» حياله. وهذه فشلت فشلاً ذريعاً عبر تأكيد دي مستورا على مركزية هذا القرار ووضوحه ووجوب تنفيذه، وذلك في كلمته الافتتاحية.

2- محاولة الإيحاء بوجود وفد واحد، هو الوفد الذي شكلته الهيئة العليا، للقفز فوق المنصات الأخرى، وهذه أيضاً تمّ إفشالها بحضور المنصات الثلاث على الخشبة بشكل متمايز، «وذلك رغم مراضاة جماعة الهيئة بنصيب ما، يصل إلى 20 كرسياً لمنصتها على الخشبة الرئيسية إلى جانب دي مستورا وقبالة الوفد الحكومي».

3- محاولات الإيقاع بين القاهرة وموسكو، التي ظهرت بوضوح في تصريحات البحرة على العربية، وفي تصريحات وتحركات آخرين في أروقة المؤتمر.

4- إعلان تعليق المشاركة من جانب وفد الرياض، حتى الدقائق الأخيرة، فيما توضح أنّه لعبة كان الغرض منها دفع منصتي موسكو والقاهرة لعدم الحضور، وكذلك الحديث عن عدد المقاعد لكل وفد وغيرها من التفاصيل.

5- رمي قنبلة خلّبية، عبر تقديم اقتراح لتسمية الوفد الواحد «وفد قوى الثورة والمعارضة السورية»

ومحاولة إثارة النقاش حول الاسم، الأمر الذي أوقفته منصة موسكو بأن النقاش حول الاسم مسألة مهمة ولكنها تالية لتثبيت المضمون؛ أي هل يحقق الوفد أياً كان اسمه عدالة التمثيل لجميع المنصات دون إقصاء أو هيمنة؟ وهل يلتزم الجميع بأن المطلوب والأساس هو القرار 2254، لا بيان هذه القوة أو تلك؟ عند حسم هذه القضايا فإنّ نقاش الاسم سيكون أسهل بكثير.

وبالمحصلة، فإنّ محاولات الإفشال جميعها قد تم إحباطها... وهذه المحاولات لن تتوقف، ولكن أصحابها بدؤوا يقتنعون أن «زمان أول... تحول»... ومن علامات تحوله، ليس ما لم يستطع المعطلون تحقيقه فحسب، بل وما تحقق على العكس من إراداتهم، والذي يمكن تكثيفه بالنقاط التالية:

جرى تثبيت خطوة إلى الأمام فيما يتعلق بحضور منصات المعارضة، وإنْ كانت ناقصةً في جانب محدد هو درجة تنوع الحضور مقارنةً بالجولة السابقة، ولكنها أكثر تقدماً بما يتعلق بشكل الحضور الذي تجاوز نهائياً مسألة وجود وفد مهيمن هو وفد الرياض.

جرى تثبيت وتأكيد الالتزام بالقرار 2254 كمرجعية للحل، وكخريطة طريق واضحة له.

إرساء مبدأ «بمن حضر» بشكل نهائي؛ والذي يعني بالضبط، أنّ من يحاول تعطيل العملية أو تعليق حضوره أو تركها، فإنّه وحده سيتحمل مسؤولية ذلك، لأنّ العملية ستستمر...

جميل: اللعبة انتهت.. «2254» أو الخروج من التسوية..!

أجرت فضائية «الميادين»، مساء يوم الجمعة 2017/2/24، حواراً مع د.قدري جميل، رئيس منصة موسكو، وأمين حزب الإرادة الشعبية، تناول بعض التفاصيل المتعلقة بمجريات الجولة الرابعة من مؤتمر جنيف3 المنعقدة منذ الثالث عشر من شهر شباط. علماً أن النص الكامل للحوار موجود على موقع قاسيون الإلكتروني.

■ قاسيون

حول لقاء المبعوث الدولي الخاص إلى سورية، ستيفان دي مستورا، مع وفد منصة موسكو، والأوراق التي قيل أنه سلمها لبعض الوفود، وضّح جميل: «لم يجرِ اجتماع حتى الآن بين وفد منصة موسكو والمبعوث الدولي، وإنما تحدد اللقاء، وقد أبلغ وفدنا رسمياً به، والاجتماع بعد الغد، وكذلك الأمر مع منصة القاهرة التي ستجتمع مع دي مستورا في اليوم ذاته».

وأضاف جميل: «وفدا الحكومة والرياض استلما أوراقاً من المبعوث الدولي خلال الاجتماع معه، لذلك، لا أستطيع أن أتحدث عن هذه الأوراق، ولكن- حسب ما فهمت- فإنها تتناول القضايا الإجرائية الشكلية حول إدارة المباحثات، ومن ضمنها جدول الأعمال، وليس لدي مزيد من التفاصيل».

«عليك أن تطلب المستحيل»

وحول تقييم هذه الجولة من المفاوضات، قال جميل: «أستطيع القول للمرة الأولى، أن هنالك خطوة صغيرة جداً قد تحققت، ولكن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة. إلى الآن، وفي كافة مباحثات جنيف السابقة، كنا ندور في حلقة مفرغة، سببها إصرار وفد منصة الرياض على وضعه «كحزب قائد على المعارضة السورية»، ولطالما طالبنا بحقوق متساوية لجميع أطراف المعارضة، وهذا لم يكن يلق آذاناً صاغية بشكل كاف لدى المبعوث الدولي. أما هذه الجولة من المفاوضات، فقد شهدت اختراقاً بسيطاً في هذا الموضوع، جرت ملاحظته خلال الافتتاح، حيث جلست وفود المنصات على قدم المساواة، سواء موسكو أو القاهرة، أو الرياض الوفد الذي كانت الأمم المتحدة تعتبره، وبشكل مخالف لقرار 2254، وفداً أساسياً. بينما القرار يذكر المعارضة السورية بجميع منصاتها دون تمييز. وإضافة إلى طريقة الحضور في الجلسة الافتتاحية، فإن دي مستوراً في الجلسة الافتتاحية، تحدث عن المعارضة السورية، دون أن يسمي فصيلاً بحد ذاته. وأخيراً أستطيع القول، بأنه هناك مناخاً عاماً يجري باتجاه ضرورة تشكيل وفد واحد للمعارضة، ولا أقول موحد. وهذا الشرط ضروري للبدء بمفاوضات مباشرة مع وفد الحكومة السورية، والمفاوضات المباشرة بدورها أمراً ضرورياً جداً من أجل بدء تنفيذ بنود القرار الدولي 2254. دون وفد واحد للمعارضة السورية هناك شبه استحالة للبدء بمفاوضات مباشرة، وشبه استحالة باتجاه تطبيق بنود القرار 2254».

وحول التفاهم مع منصة الرياض، أشار رئيس منصة موسكو: «التفاهم لا يأتي من خلال الأحاديث المباشرة معهم، وإنما هو محصلة موضوعية لجملة الظروف المحيطة بالأزمة السورية، الإقليمية والدولية، وتعرفون جميعكم أنها تتغير وستتغير. وهي تؤثر بشكل إيجابي على هذا التفاهم، الذي لا نقول أنه قريب المنال، أي غداً أو بعد غد، لكنه ليس مستحيلاً. و«إذا أردت أن تكون واقعياً عليك أن تطلب المستحيل»، كما قال تشي غيفارا الذي نحبه جميعاً.

المسألة ليست رغبة.. بل توازنات..!

وعن دور القوى الإقليمية والدولية في عملية عرقلة أو تسهيل مفاوضات جنيف3، قال جميل: «كل طرف له حصة من هذه المسألة. نحن لدينا دورنا، والمنصات الأخرى لها دورها، والرعاة الإقليميين لهم دورهم، وكذلك الرعاة الدوليين، وهذا متعلق بوزن كل طرف، وبفعله، وبمهارته وحسن سلوكه السياسي وبعد نظره. لذلك، فإن المعركة غير محسومة، وأقول أن معركة الوصول إلى مفاوضات مباشرة هي هامة جداً. لأنها هي الباب والمفتاح من أجل حل الأزمة السورية. ولذلك، فهي معقدة وصعبة ويجري وضع عقبات كبيرة أمامها، لكننا مصممون على تجاوزها، وسنتجاوزها».

وفي رده على سؤال فيما إذا كانت السعودية ستقدم تنازلات من أجل دفع الحل السياسي، لفت جميل: «كما نرى، جميع المعرقلين يتراجعون اليوم. الولايات المتحدة تتراجع، وتركيا تغير مواقفها، لماذا لن تقوم السعودية بالتغيير والتراجع؟ القصة ليست متعلقة لا بطيبة القلب، ولا بالإرادة، بل هي متعلقة بموازين القوى».

ولدى سؤاله عن أهمية كلام وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، في عرقلة المفاوضات، شدد جميل: «كلام الجبير تاريخياً هو للاستهلاك الإعلامي، وأنا لا أقف عنده ولا أبني تحليلاتي على أساسه. إذا أراد المرء أن يكون سياسياً جدياً، فلن يبنِ تحليلاته على أساس كلام الجبير. أعتقد أن الجميع يعرف ما كان يقوله الجبير، وما كان ينتج عن كلامه لاحقاً. لذلك، لنكن جديين في هذا الموضوع، هناك توازنات جديدة تنشأ بغض النظر عما قال أو عما سيقوله الجبير، يجب أن ندرس هذه التوازنات بشكل صحيح وعميق، ونرى كيف تأثيرها على الأرض، ونستفيد منها في صنع القرار الوطني السوري الذي يجب أن يستعيد السيادة السورية كاملةً».

يجب الاتفاق على الجسم الانتقالي

وفيما إذا كان القرار 2254 هو المرجعية للمفاوضات، لفت جميل: «كل طرف منا لديه مرجعياته التي هي أكبر وأوسع بكثير من 2254، وهي تنقسم بين اليمين واليسار. ولكن البرنامج المشترك للمعارضة الذي يجب أن تتفق عليه هو 2254، ومن المستحيل أن يجرِ الاتفاق خارج هذا الاتفاق».

وعن التباين في تفسير بنود قرار مجلس الأمن 2254 بين الأطراف المفاوضة، وحول كلام منصة الرياض في هذا الإطار، قال جميل: «لقد استمعت إلى الأستاذ نصر الحريري، وأريد أن أقول إذا كان المقصود من هذا الطرح هو شرط مسبق لبدء المفاوضات، فهذا الكلام لا يجوز. إن القرار 2254 في مقدمته جاء على ذكر بيان جنيف1 الذي يتحدث- بنسخته الإنكليزية، لأن نسخته العربية سيئة الترجمة جداً- عن جسم انتقالي وليس عن هيئة. الجسم الانتقالي بحاجة إلى تفسير بيننا نحن كسوريين، فالحكومة السورية تفسر الجسم الانتقالي- بشكل غير مباشر لكني أفهمه من طريقة طرحها- على أساس حكومة موسعة، وجماعة الرياض يفهمونه على أنه هيئة حكم انتقالي على نمط مجالس قيادة الثورة التي تستلم السلطة استلاماً. أما نحن، فنفهم الجسم الانتقالي على أنه شكل لا يزال غير محدد، ويجب أن نتفق عليه، وأن نوجد نموذجه بشكل يضمن مشاركة كل السوريين- موالاة ومعارضة- في صنعه، من أجل الخروج من الأزمة والقضاء على الإرهاب وإنهاء الكارثة الانسانية وبدء عملية التغيير الوطني الديمقراطي الشامل».

وحول تقييمه لدور الرعاة الدوليين في هذه الجولة من جنيف، أكد جميل: «أعتقد أن الأمور في بواكيرها، لكني سأستطيع في بداية الاسبوع القادم تقييم دور الرعاة الدوليين، إذ لا يمكننا إعطاء أحكام سريعة ومسبقة».

2254 انعطاف في العلاقات الدولية

وفي رده عن الحديث حول «مجريات ميدانية موازية لجنيف سيكون لها الدور الأساس في الحسم»، شدد جميل: «أعتقد أن هذا الكلام فيه مبالغة، وهو أوهام وقبض للريح، لأن الأساس الدولي هو القرار 2254، وهو قرار اتخذ بالإجماع في مجلس الأمن، وقد آن أوان تطبيقه، اللعبة انتهت Game Over، يجب الذهاب نحو تطبيق القرار. وعملياً، لا مخرج إلا هذا القرار، وأي أحد «يغمس خارج صحن» القرار 2254 سيخرج بشكل نهائي من التسوية، لذلك أنصح الجميع، المعارضة وغير المعارضة أن ينتبهوا جيداً إلى أن هذا القرار هو انعطاف في العلاقات الدولية بحيث اتخذ القرار لا ليوضع على الرف، بل كي ينفذ، وسينفذ 2254 للتعبير عن المستوى الجديد والتوازن الجيد في العلاقات الدولية. واشنطن والغرب كانوا يصدرون قرارات لوضعها على الرف لكي يخدعوا العالم، أما هذا القرار فقد اتخذ بدور فعال لروسيا والصين، وهؤلاء لم يساهموا بهذا القرار لخداع الناس، بل دعموا هذا القرار ليجري تنفيذه، وأعتقد أن الظرف الموضوعي والتوازن الدولي والأوضاع الإقليمية والوضع الداخلي في سورية، وتطور الأمور الميدانية، كلها تسمح بتنفيذه. المهمة الكبرى أمامنا اليوم هي إخراج السوريين من الأزمة وإنهاء الكارثة الانسانية، أما القضايا الأخرى فهي قضايا صغرى أمام هذه المهمة الكبرى.

وفي رده على سؤال حول إذا ما كان هدف جنيف هو أن يكون هناك وفد واحد للمعارضة للجلوس مع الحكومة السورية، أجاب جميل: «هذا تصغير لهدف جنيف! فالهدف هو البدء بتنفيذ القرار 2254. وللوصول إلى ذلك، لا بد من تشكيل وفد واحد. وإذا لم نستطع تشكيل هذا الوفد، فسنجد طريقة ثانية لتنفيذ هذا القرار، لكن تشكيل الوفد هو الطريقة الأسهل والأضمن والأحسن والطريقة الأكثر أماناً لتنفيذ القرار.

جديد التعليم العالي في الخصخصة!

لم يعد شعار الخصخصة أمراً يتم لملمته، والمضي به بصمت، كما درجت عليه العادة عند الحكومات الليبرالية المتعاقبة، على حساب قطاعات الدولة كافةً، وبشكل تدريجي شبه مخفي، بغاية سحق هذه القطاعات واستبدالها كلياً بالقطاع الخاص، ليزيد ملء جيوبه على حسابنا جميعاً، بل أصبح واقعاً عملياً معلناً عنه وجلياً دون موارية.

■ نوار الدمشقي

آخر ما حرر بهذا الشأن هو ما صرح به وزير التعليم العالي مؤخراً بأنه «اعتباراً من العام القادم سيكون هناك تعليم مسائي في بعض الكليات، وسيكون التعليم مأجوراً ويؤمن دخلا للجامعة، يحسن الواقع المادي لأساتذة وموظفي الجامعة»، موضحاً أن «التعليم المسائي يتمثل بجامعات خاصة مسائية ضمن الجامعات الحكومية بالاعتماد على الأساتذة ذاتهم والأجهزة والقاعات والخطة الدراسية نفسها».

ذرائع مستهلكة؟

سبق وأن تم إدخال أنظمة تعليم مأجورة على قطاع التعليم العالي، تحمل طابعاً شبيهاً بالخصخصة، وقد تم تبرير ذلك بحينه بفسح المجال للاستقطاب الأوسع للطلبة والراغبين باستكمال تعليمهم العالي، مع تأمين وفر مادي، لتغطية النفقات الخاصة بالجامعات على مستوى العملية التعليمية، والكادر التدريسي والإداري، وقد شاهدنا مسمّيين لهذه الأنظمة، التعليم المفتوح- التعليم الموازي، لكل منها نظامه الخاص في القبول والحضور والامتحان والرسوم وغيرها من القضايا التنظيمية الأخرى، ولكنهما يعتمدان على الكادر التعليمي والاداري نفسه، وبالمباني الجامعية والكليات نفسها، حسب ما يتم إقراره سنوياً من افتتاح كليات جديدة بهذه الأنظمة التعليمية.

وبالتالي فإن موضوع تأمين الدخل للجامعات، وتحسين الواقع المادي لأساتذة وموظفي الجامعة، هو موضوع سبق وتم استهلاكه مرتين حتى الآن، على حساب التعليم المجاني الحكومي، وعلى حساب الطلاب ومصلحتهم ومستقبلهم بالنتيجة.

الخصخصة في العام!

أمر لم يتضح بعد من مضمون تصريح الوزير أعلاه، وهو عبارة: «جامعات خاصة ضمن الجامعات الحكومية».

فهل هذا يعني أن النموذج الجديد المقر، ليس نظاماً تعليمياً جديداً يضاف إلى نظم التعليم السابقة، وهو نموذج لتأجير الأبنية الجامعية مع كادرها التدريسي والإداري لبعض المستثمرين، تحت تسمية جامعات خاصة، عبر عقود استثمارية وتعليمات وقرارات ناظمة؟.

والسؤال الذي يتبادر للذهن مباشرةً بحال كان الأمر على هذا النحو: هل هذا الاجراء يعتبر دستورياً وقانونياً، أن يتم هذا النمط من التأجير الاستثماري، وهل يحق للحكومة أن تتاجر بالأبنية ومن فيها أيضاً؟.

وهل سيدخل نظام التشاركية، سيئ الصيت، على العملية التعليمية بنهاية الأمر؟ وأين يريدون أن يصلوا بالتعليم العام، الذي هو حق من حقوق أبنائنا والتي من المفترض أن تكون مصانةً؟!.

وأين تريد أن تصل بنا تلك السياسات الليبرالية بيعاً وشراءً وتجارةً واستثماراً، بالبشر وبالحجر وبالمستقبل أيضاً؟.

«بدل ما تقلها كش»!

وإذا كانت الحكومة، ووزير التعليم العالي، يعلمان بأن المخصصات التمويلية السنوية على العملية التعليمية بمرحلتها العليا لا تغطي التكاليف، ولا تؤمّن الواقع المادي المناسب لأساتذة الجامعات والعاملين فيها، فإن الأوْلى بالحكومة أن تزيد من ضخ الأموال في الموازنات السنوية للجامعات، وفي مجال البحث العلمي، بدلاً من أن تخترع كل عدة أعوام نظاماً جامعياً جديداً، أو ترخص لجامعات خاصة بمسميات وألوان وعناوين مختلفة، وبجوهر واحد هو الريع الاستثماري والربح التجاري، على حساب سياسات الاستيعاب الجامعي، التي يدفع ضريبتها سنوياً الطلاب، من أبناء الفقراء والمسحوقين في البلد بشكل خاص، فيما ينعم من يملك المال أن يعلم أبنائه بأمواله.

أخيراً نقول: كفى محاباةً لأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين والجشعين على حسابنا وعلى حساب أبنائنا ومستقبلهم ووطنا بنهاية المطاف.

السوريون يشترون الأدوية المهربة والأدوية السورية تباع خارج الحدود!

انقطاع الأدوية الهامة من السوق، بات سمةً أساسيةً من سمات الواقع الدوائي. وأساليب تجار الأدوية من مستودعات ومعامل «كالتحميل والسلل، واحتكار الأدوية الهامة»، باتت كـ«العرف» في عالم صناعة الدواء في سورية، كذلك الحكومة وتصريحاتها البعيدة عن الوقع، والتي مازالت إلى اليوم، تقطع الوعود بتأمين الأصناف المقطوعة، وتحسين الواقع، لكنها عاجزة عن ذلك.

■ جيفارا الصفدي

مازالت حتى اليوم الصّادات الحيوية و«الأوغمانتين» مع مثيلاته، إضافة إلى شرابات الأطفال، وأدوية الأمراض المزمنة من ربو وضغط وقلب، مفقودة من السوق، لأسباب ليست واضحةً، فعلى الرغم من رفع وزارة الصحة لأسعار بعض الأصناف الدوائية بشكل غير معلن رسمياً، إلا أن ذلك لم يدفع المعامل إلى ضخ منتجاتها في الأسواق، ولم يجبر مستودعات الأدوية على عدم اتباع سياسة التحميل.

تهريب وأزمة ثقة؟

ملجأ المواطنين الوحيد، والأسرع: هو الأدوية المهربة في «السوق السوداء» الموجودة ضمن الصيدليات ذاتها، التي لم تعد تتوافر لديها الأصناف المحلية، فقد شجع انقطاع الأدوية التهريب، وفتح له الباب على مصراعيه، وبات الصيادلة يعرضون على المرضى هذه المنتجات ويروجون لها رغم أنها لم تخضع للرقابة، لكن أرباحها مرتفعة، ولا تجعلهم محكومين باستغلال «سلل وتحميل» المستودعات، واحتكار المعامل.

أزمة الدواء، خلقت «أزمة ثقة» بين الصيدلي والمواطن»، بحسب أحد الصيادلة في جرمانا الذي أكد لـ «قاسيون»، أن: «عدم وضوح سبب انقطاع الأدوية، وخروج وزارة الصحة بتصريحات شفافة، جعل المواطن يتهم الصيدلي بالتلاعب والإحتكار والترويج للدواء المهرب، علماً أن الصيدلي في النهاية يبيع ما يتوفر لديه، وهو ضحية كالمواطن، حيث يتحكم أصحاب المعامل والمستودعات بالسوق وتوفير الأدوية، طمعاً بالربح الأكبر».

وأضاف: «باتت الأدوية السورية تباع في العراق والأردن بأسعار مرتفعة، بينما تهرّب الأدوية من التركيب نفسه لكن من منشأ أجنبي، عبر الدول ذاتها إلى سورية وبسعر مرتفع أيضاً، وبالتالي حدثت مشكلة كبيرة في سوق الأدوية عجزت وزارة الصحة عن حلها، وبقي الصيدلي بالواجهة».

معركة ضحيتها المرضى

وتابع «سياسة تحميل الأدوية والسلل، أرهقتنا، حيث تجبرنا المستودعات على شراء أصناف معينة غير مطلوبة مع الأصناف المطلوبة، أو شراء سلة أدوية فيها علبة أو علبتين فقط من الأدوية المقطوعة، وما تبقى تكون أدوية مقتربة انتهاء الصلاحية، ما يعني اتلاف هذه الأدوية أو كسادها، وهذه خسارة كبيرة للصيادلة، ليس بالضرورة أن يعلم بها المواطن».

من جهتها، أكدت صيدلانية أخرى، أن بعض الصيادلة بدؤوا بمقاطعة الشركات والمستودعات التي تتلاعب بالأسعار وتحتكر بعض الأصناف، أملًا بتشكيل ضغط اقتصادي عليهم، بينما رأى مواطنون أن هذا الأسلوب يعود بالضرر أولاً وأخيراً على المرضى، كونهم سيفقدون كثيراً من الأصناف، في «معركة كسر عظم» سببها اقتصادي بين تجار الأدوية.

ورغم الوعود المتكررة من وزارة الصحة، والخطط التي أعلنت عنها، ما زال الواقع الدوائي في البلاد يعاني من سوء الرقابة والضبط، وعدم فاعلية الخطط، في إعلان غير مباشر، عن عجز الحكومة والرضى بواقع التهريب.

ساعتان ونصف قتلتها..

قصة «الخالة» تكشف فضيحة «العناية المشددة» في المشافي الحكومية

«حوالي ساعتين ونصف كانت كفيلةً بقتلها، علموا جميعهم أنها مصابة بنزيف دماغي، لكن أحداً منهم لم يقدم ما تحتاجه متذرعين بحجج مختلفة»، هذه الجملة تلخص قصة حقيقيةً حدثت منذ أكثر من أسبوعين، حينما أغمي على خالة «م.ا»، وتم إسعافها إلى مشفى ابن النفيس ثم المجتهد، وبعدها المواساة، دون أن يتم استقبالها في أي منها.

■ حازم عوض

بدأت القصة بحسب «م.ا»، في يوم جمعة الساعة السادسة مساءً، حينما تم إسعاف «الخالة» التي تبلغ من العمر حوالي «60» عاماً إلى مشفى ابن النفيس، وهناك تم فحصها سريرياً، وتخمين إصابتها بنزيف دماغي، والتأكيد على أنها بحاجة إلى عناية مشددة، وتصوير رأسها بجهاز الـ«طبقي محوري»، ولكن الطبيب الموجود في قسم الإسعاف اعتذر من مرافقي المريضة، وأكد لهم أنه لا يوجد جهاز من هذا النوع في المشفى، طالباً منهم التوجه إلى مشفى المجتهد.

بداية رحلة الموت..

تقول «م.ا» لـ «قاسيون»: طلبنا من المشفى نقل المريضة بسيارة الإسعاف الموجودة، لكن الرد كان بالرفض بحجة أنه «هناك حالات اضطراريةً أكثر، وعلى هذا، طلبنا سيارة خاصة لتقل «الخالة» إلى مشفى المجتهد».

في مشفى المجتهد، تم تصوير «الخالة» بالجهاز الطبقي محوري، وتأكيد إصابتها بنزيف في الدماغ، وحاجتها إلى عناية مشددة، لكن الصدمة كانت برد قسم الإسعاف أنهم «لا يملكون غرف عناية مشددة»، لذلك طُلب من المرافقين نقل المريضة إلى مشفى المواساة.

توجه مرافقو المريضة إلى مشفى المواساة، وهناك في قسم الإسعاف أيضاً، لم يتم استقبالها بحجة «عدم وجود غرف شاغرة، وعدم التنسيق مع المشفى قبل المجيء». اضطُر المرافقون هنا للإتصال بأحد المشافي الخاصة وجلب سيارة الإسعاف الخاصة بها، لعدم تأمين سيارة من المشفى الحكومي، إضافةً إلى سوء حالة المريضة لدرجة أن نقلها بسيارة أجرة قد تودي بحياتها فوراً، بحسب «م.ا».

لو!

وبعد وصول «الخالة» إلى المشفى الخاصة، توفيت خلال 24 ساعة، وكانت الفاتورة 100 ألف ليرة سورية وحياتها، حيث أكد الأطباء للمرافيقن بحسب «م.ا»، أنه لو لم تهدر الساعات الثلاث السابقة في التنقل بين المشافي الحكومية وبسيارة غير مجهزة، لكان الوضع أفضل.

لن تنفع كلمة «لـو» وفقاً لـ «م.ا»، ولن تنفع تبريرات وزارة الصحة أو وزارة التعليم العالي، فقد انتهت حياة «الخالة» نتيجة حجج «لم نعرف مدى مصداقيتها، فقد كانت حالنا يرثى لها «وهمنا عامي على قلبنا»، فهم لم يقدموا لها الإسعافات اللازمة، أو أية أدوية حتى، بحجة أنها بحاجة لأجهزة خاصة».

الصدمة الكبرى كانت في الردود الرسمية حين تمت مواجهتهم بالقصة، والبداية من مشفى ابن النفيس، حيث أكد محمود زيتون رئيس قسم الإسعاف، أن المشفى يملك جهاز «طبقي محوري»، رغم أن قسم الإسعاف أبلغ المرافقين حينها «عدم وجوده»، لكن محمود وجه سؤالاً مباشراً قبل أن يخوض في التفاصيل: كم عمر المريضة؟، وكأنه يوحي بأن عمر المرضى له دور في تحويلهم إلى التصوير!.

60 سنة!

الإجابة كانت «60 سنة»، عندها تابع بالتفاصيل «أحياناً الجهاز يتعطل، لكن نقوم بإجراء صيانة فورية له، والحالات الإسعافية تُصور فوراً، أما الحالات الباردة يجب أن تأخذ دوراً. زيتون حاول تكذيب الرواية، وعندما تم إبلاغه بتاريخ الحادثة لعل الجهاز كان حينها معطلاً فعلاً، أكد بأن الجهاز خلال الفترة القريبة الماضية لم يتعطل نهائياً، لكن للدقة يجب مراجعة رئيس قسم الأشعة. فمن هو المسؤول عن رفض تصوير حالة إسعافية بحجة عدم وجود الجهاز نهائياً وليس تعطيله؟.

يجيب زيتون: يجب مراجعة المشفى «صباحاً وضمن الدوام الرسمي» لنعرف تفاصيل ما حدث أكثر ومن الطبيب المناوب. لكن مافائدة المراجعة «صباحاً وضمن الدوام الرسمي» حصراً بعد وفاة المريضة؟.

المواجهة بقيت قائمةً لمحاولة معرفة ماحدث بالتفصيل، ففي مشفى ابن النفيس لم يرفضوا تصوير المريضة فحسب، بل رفضوا أيضاً نقلها بسيارة إسعاف إلى مشفى المجتهد، وهنا يبرر زيتون: إن كانت السيارة قد خرجت بمهمة ما، فلن تكون موجودةً بالتأكيد، ونحن لا نملك سوى سيارة واحدة.

سيارة واحدة

يومياً يدخل قسم الإسعاف في مشفى المواساة حوالي 800 مريض، بحسب زيتون، الذي أكد أنه «عند عدم تواجد سيارة المشفى لنقل المرضى من مشفى لآخر نطلب سيارة إسعاف من الهلال الأحمر»، لكن «م.ا» أكدت أن المشفى لم يستعن حتى بسيارات الهلال!.

المعني بمشفى المجتهد أيضاً، بدا وكأنه متفاجئ بتصرف المناوبين في المشفى يوم الحادثة، وتأكيدهم «عدم وجود غرف عناية مشددة»، الدكتور عادل نوح مسؤول العناية الإسعافية في المشفى قال: «نحن نملك غرف عناية مشددة، لكن الضغط على المشفى هائل، وليس كل من هو بحاجة للعناية المشددة يعثر على سرير، وقد نضطر أحياناً لبدء المعالجة في الممرات، ولا نقوم بإخراج من يحتاج لسرير قبل تأمين سرير له».

لكن «م.ا» تؤكد أن قسم الإسعاف لم يقدم للمريضة أي إجراء إسعافي سوى التصوير، هنا يعود نوح ليقول: إن لم يكن هناك سرير بالتأكيد لن نضع مريضاً بدلاً من مريض، وبصراحة، المريضة من مسؤولية المشفى الذي جاءت منه، ويجب علينا فقط تصويرها وإعادتها إلى المشفى الذي جاءت منه.

كانت حالنا يرثى لها «وهمنا عامي على قلبنا» فهم لم يقدموا لها الإسعافات اللازمة أو أية أدوية حتى بحجة أنها بحاجة لأجهزة خاصة»!

الإسعاف السريع بحجز مسبق!

هناك نقص بالأسرّة في مشفى المجتهد وفقاً لحديث نوح، فمجموع أسرّة العناية 30 سريراً فقط، مع أنهم يستقبلون يومياً حوالي 40 – 50 مريضاً بحاجة عناية مشددة، والأعداد الزائدة، تنقل إلى مشافي حكومية أخرى، إن كانت هناك شواغر، وإن لم تكن هناك شواغر، تقع المسؤولية هنا على عاتق الأهل «فليس من المعقول أن نأخذه من يده فالجهد الذي نبذله مضاعف».. هنا يسود الصمت فعلاً، فـ «الخالة» كانت بحالة نزيف «دماغ» وتوفيت لأنها لم تحظَ بسرير!.

يُنوّه نوح إلى مشكلة أخرى ويقول: «بالأساس» ممنوع أن يقوم مشفى ابن النفيس بتوجيه مريض إلى مشفى المجتهد، أو أية مشفى آخر دون التأكد من وجود سرير شاغر، وهذا خطؤهم. لا يوجد تنسيق بين المشافي نهائياً، ونحن الوحيدون الملتزمون بالتنسيق قبل إرسال أي مريض إلى مشفى آخر.

بتفاصيل القصة التي أودت بحياة «الخالة»، لم يقم مشفى المجتهد بالتنسيق مع مشفى المواساة قبل إرسالها، ولم ينقلها بسيارة إسعاف حتى، ويكشف نوح هنا أن «سيارات المشفى غير مجهزة لنقل مثل هذه الحالات الخاصة، وهي مجهزة فقط لنقل الحالات الباردة بين المشافي، وبمثل حالة «الخالة» يجب طلب سيارة إسعاف مسبقاً من الهلال الأحمر، أو بالاتصال مع منظومة الإسعاف السريع على الـ 110 لكن الأخيرين لا ينقلون المرضى إلا بناءً على حجز مسبق! لأنهم غير مضطرين لأن يتنقلوا مع المريض لأكثر من نصف ساعة!.

لا يوجد شاغر

المحطة الحكومية الأخيرة في حياة «الخالة»، كانت في مشفى المواساة التابع لوزارة التعليم العالي، والذي رفض استقبالها بعد اجراء الفحوصات، لعدم وجود شواغر، وعدم التنسيق معهم من قبل المشفى السابق، معاون وزير التعليم العالي للشؤون الصحية، حسن جبهجي في حديث إذاعي، يؤكد وجود أزمة بموضوع أسرّة العناية المشددة، والمنافس، على مستوى سورية، مشيراً إلى أن نسبة الإشغال في العناية قد تصل أحياناً إلى 110%.

يوجد في مشفى المواساة 24 سريراً فقط للعناية المشددة بحسب جبهجي، قائلاً: «لو وصلت المريضة مباشرة إلى المشفى ولم يكن هناك أسرة، يتم الإتصال مع مشفى الأسد الجامعي لتأمين شاغر إن وجد».

لم يتواصل مشفى المواساة مع مشفى الأسد الجامعي، وانتهت رحلة الخالة «بالموت نزفاً» في مشفى خاص، ربما تجنبها أهلها بدايةً لعدم قدرتهم المادية، وظناً منهم أن التصريحات الرسمية بخصوص العلاج في المشافي الحكومية فيها شيء من الصدق!.

في الجزيرة السورية نقص في الدواء أم تحكم ومتاجرة؟

ما زالت مشكلة تأمين الدواء هاجساً يومياً لدى أهلنا في منطقة الجزيرة على اتساعها، وخاصةً الأساسية منها، أو المخصصة للأمراض المزمنة.

■ مراسل قاسيون

المشكلة الحقيقية لم تقتصر على نقص الدواء، بل تعدتها إلى التحكم به من قبل بعض السماسرة، من مستودعات أدوية وصيادلة وحتى أطباء أحياناً، حيث بات هؤلاء تُجاراً للحياة، يهبونها لمن يملك ويمنعونها عمّن لا يملك، حيث بات فقراء الحال والمعدمون ضحيةً لشره هؤلاء للربح الاحتكاري.

اعتراف رسمي بالمشكلة

في المؤتمر السنوي لفرع نقابة الأطباء في الحسكة، المنعقد بتاريخ 2017/2/19، طالب الأطباء بتوفير الأدوية المختلفة، فيما قال مدير صحة الحسكة خلال المؤتمر: «في ظل صعوبة تأمين الأدوية، وحصر نقلها جواً إلى المحافظة، وضعت مديرية الصحة أولويةً في تأمين الأدوية الأساسية والمزمنة، وإجراء حملات اللقاح الوطني، وقد وصل منذ بداية العام ولغاية تاريخه 35 طنا من الأدوية المختلفة».

وسبق لوزير الصحة، تحت قبة مجلس الشعب، أن قال: «إن الأدوية في المحافظة يتم تهريبها أحياناً إلى خارجها، ومع ذلك فإن الوزارة تواصل إرسال الأدوية لها، واتفقت مؤخراً مع نقيب الصيادلة فيها على إرسال المزيد من الأدوية بشكل دوري».

وحول احتكار الأدوية من قبل بعض الصيادلة بهدف الاتجار بها على حساب المواطنين، عبر فرض أسعار مرتفعة لها، أكد الوزير: إن موضوع الاحتكار تعالجه الوزارة وبشكل مستمر وقال: «تم وضع ضابطات عدلية في المحافظات كلها، وتسليم الموظفين فيها بطاقات، تخولهم الدخول إلى الصيدليات ومراقبة عمل الصيدليات، علماً بأن هذا الأمر ليس من مهام الوزارة بل من مهام نقابة الصيادلة بالتشاركية مع الوزارة من خلال مديريات الصحة».

الواقع الدوائي

البعض من الأصناف الدوائية تم توفيرها، لكن لا يزال هناك قسم كبير غير متوفر، حيث تقوم مستودعات الأدوية في المدينة باستغلال بعض الأصناف.

على العموم تفرض بعض هذه المستودعات نسبةً دنيا 10% حتى 100% حسب نوع الدواء، أيضاً هناك بعض الأنواع من الأدوية «المفقودة» المحتكرة عملياً، تفرض عليها بنسبة 500% مثل بخاخات الربو الأجنبية.

أدوية الصرع، مثل «غينو بارتيال» عيار 15 مفقودة، ولا بديل لها، وقد تتوفر أحياناً بدائل تركية «تهريب»، لكنها أغلى بخمسة وعشرين ضعف «الوطني 230 ليرة سوري أما التركي بـ 5 آلاف ليرة»، أيضاً دواء الصرع «بونستام» شراب مفقود، والمرضى يستعينون بالحب «الحب بدل الشراب المفقود»، «تغري تول» مفقود، ويتوفر أحياناً دواء بديل تركي لكنهُ غير فعال.

هناك نقص كامل لتحاميل سعلة الأطفال، أيضاً أدوية الضغط مفقودة، ويقوم المرضى بالاستعانة بالأدوية البديلة التي تكون قريبة «مشابهة»، القطرات، قسم كبير منها مقطوعة «مفقودة» ولا بدائل لها، كذلك الأمر، أدوية مرضى تسارع «خفقان» القلب «تسرع بالقلب» عيار 10 + عيار 40 مفقودةً، أيضاً دواء «ريتان» لمعالجة حب الشباب سعره «550» يباع للصيدلية بسعر خمسة آلاف ليرة، أي بنسبة 10 أضعاف زيادة، أيضاً حبوب «ليبا» عيار «300» غير متوفرة، وهي دواء للشحوم، وغيرها الكثير من الأمثلة على واقع الأصناف الدوائية، تتحكم بها تجارة سوداء على حساب صحة وحياة المواطنين بالمحافظة، وخاصة الأدوية المرتفعة الثمن أصلاً مثل: أدوية السرطان والسكري وغيرها.

الصيادلة يحذرون

حذرت بعض المصادر في فرع نقابة الصيادلة في الحسكة، بالإضافة إلى مديرية الصحة بالمدينة، من الأخطار المترتبة على وجود بعض الأدوية المهربة، غير المراقبة صحياً، والتي تؤثر سلباً على صحة المرضى غالباً، وقد تصل لدرجة الوفاة في بعض الأحيان، وذلك حسب نوع الدواء ومصدره وتاريخ صلاحيته، حيث سبّبَ نقص الدواء إلى رواج تهريب بعض الأصناف الدوائية من دول الجوار، العراق- تركيا، وذلك بغاية الحصول على المزيد من الأرباح، ولو كان ذلك على حساب صحة المواطنين وحاجتهم، وربما حياتهم.

ومع استمرار إغلاق الطرق البرية، بظل الحصار المفروض على المحافظة من قبل إرهابيي «داعش»، سيبقى موضوع تأمين الأدوية عبر الجو هو الحل المتاح، ما يعني استمرار المشكلة، على الرغم من تأمين بعض الكميات الدورية للمحافظة، ولكنها تبقى دون الاحتياج الحقيقي، وما زالت قاصرةً على بعض الأصناف، وليس جميعها، ما يعني استمرار التحكم من قبل تجار الحياة بالمواطنين وصحتهم.

حلب: وأد مقصود للصناعة

عند الحديث عن الأزمة الاقتصادية في سورية والتراجع في سعر الصرف، تعود الذاكرة إلى مرارة الضربة القاضية التي تعرضت لها الصناعة السورية، وخاصةً في حلب، من نهب ممنهج للمصانع، مع تناسٍ شبه تام للضربات المتلاحقة التي تعرضت لها في مناسبات سابقة، ومن «الحكومة المتباكية» ذاتها التي حملت نهج سابقاتها.

■ مراسل قاسيون

فقد اكتسبت حلب مكانةً كونها العاصمة الاقتصادية لسورية، تعتبر الصناعة فيها حاملاً مهماً وعصَب أساس، لقدرتها في تأمين احتياجات السوق منَ السلع والمواد المصنعة، وفي الوقت ذاته ما تدخله من قطع أجنبي مهم، لذلك أي تراجع ولو طفيف في الصناعة كان سيسهم بشكل أو بآخر في تراجع الاقتصاد، فكيف وقد أسهمت يد داخلية المتمثلة في السياسات الليبرالية للحكومات في إضعافها، أو لنقل مهدت للضربات القاتلة فيما بعد.

الاتفاق القاتل

ففي 2009 تم توقيع اتفاقية التبادل الحر مع الحكومة التركية، التي أغرقت بموجبه الأسواق بالمنتجات التركية، مع امتياز إلغاء كامل للرسوم الجمركية، ما أخرج العديد من المنشآت الصناعية والورش لعدم قدرتها على المنافسة، في حين أن البضائع السورية لم تعامل بالمثل!

على الأرض انعكس القرار بتسريح الكثير من العمال، مما ولد جيشاً من العاطلين الذي تحول جزء منهم فيما بعد إلى حطب للأزمة، فيما اضطر بعضهم الآخر إلى الاغتراب، لتأتي الأزمة فيما بعد وتقضي على ما تبقى منها، فتم تفكيك المعامل وبيعها، وبالمقابل دفع الخوف العديد من الصناعيين للفرار برؤوس أموالهم.

ويستمر الوأد

بعد خمس سنوات من الأزمة في المدينة، وعودة العديد من المناطق في مدينة حلب إلى سيطرة الدولة، ومن ضمنها مناطق تمركز الصناعة «العرقوب والليرمون وتيارة وطريق المطار وجبرين والشقيف»، لتقدر خسائرها بمليارات الدولارات، ما بين أضرار كاملة وجزئية، ونسبة الناجي منها لا يتجاوز 40%.

أمام ذلك كله كان الفعل الحكومي بقراراته بعيداً كل البعد عن المصلحة الاقتصادية للبلاد عامةً، وعن تباكيها المصطنع على الصناعة بحلب خصوصاً، على الأقل حتى ما صدر منها للآن لم يترجم على الأرض الواقع، بما يسهم في انطلاق عجلة الإنتاج بشكل فعلي وصحيح.

فالدمار الهائل الذي أصاب البنى التحتية للمدينة، كان عاملاً مؤثراً في تباطؤ تعافيها، وخاصةً خروج المحطة الحرارية والشبكة الكهربائية في المدينة عن الخدمة، وارتفاع أسعار نواقل الطاقة والأزمات المتلاحقة في ملف المحروقات، إضافةً لعدم وجود جدّيّة من الحكومة لجدولة التعويضات، ولإعادة التشغيل بما يتناسب وحجم الخسائر، من جهة أخرى التراجع في أسعار صرف الليرة السورية أمام القطع الأجنبي رفع الكلف على الصناعي، وخاصةً بظل واقع لم يشهد استقراراً حقيقياً.

على المستوى الأمني، فإن كانت المدينة قد ارتاحت من الفصائل الإرهابية المسلحة، فهي إلى الآن عرضة للنهب من قبل بعض «اللجان»، وخاصةً عند توريد الموارد الأولية أو استجلاب البضائع، وفرض أتاوات تحت مسميات الترفيق أو الجمركة، وفي كثير من الأحيان «ممارسات تشبيحية»، وهو ما يمنع أية محاولة جدية للبدء، وخسارة العديد من الأيدي العاملة الخبيرة كانت عاملاً مهماً لا يقل عن سابقيه أيضاً.

من جهتها، غرفة صناعة حلب طالبت في أكثر من مناسبة على اعتبار حلب مدينةً منكوبةً، وإعفاء الصناعيين مما يترتب عليهم من ذمم مالية مترتبة لحين انطلاق عملهم، أو أقلّه جدولتها لحين هذه الانطلاقة ومنحهم قروضاً تسمح لهم بعودة التعافي، إذا لم تستطع الحكومة مساعدتهم أو تعويضهم عن خسائرهم، لكن ذلك إلى الآن لم يقابل بشكل جدي بقرارات تسمح لهم بذلك على المستوى التنفيذي.

ضرورات العودة

لا يمكن الحديث عن أية عودة حقيقية للصناعة، إن لم تكن مهيئةً لواقع اقتصادي حقيقي بعيد عن النهج الليبرالي، التي ما زالت تتبعه الحكومة، إضافةً إلى الاستقرار الأمني الذي يسمح لها بالتواجد والاستمرار، وهو بشكل أو بآخر يسهم في استقرار كلف الإنتاج وتخفيضها، بحال توافق ذلك مع خفض أسعار الطاقة ونواقلها، والإسراع في تأهيل البنى التحتية.

القمل في رؤوس أطفالنا .. والتربية تراه «تحت السيطرة»

بين تقاذف المسؤولية والاتهامات، بقيت مسألة انتشار القمل في بعض مدارس دمشق وتحديداً الحلقة الأولى منها، قضية معلقة ضحيتها الأولى الأطفال المصابون.

■ أروى المصفي

ومع استياء الأهالي من عدم حرص الإداريين والمعنيين في المدارس والروضات، وعدم تصرفهم بالطريقة الصحيحة للتعامل مع الظاهرة، عزت الصحة المدرسية انتشار العدوى لأزمة المياه الأخيرة، التي حرمت بعض المناطق من الماء لفترة تجاوزت الشهر، مشيدةً بجهود الأساتذة والإدارات في التعامل مع الحالات المكتشفة.

حلول الإدارات القاصرة!

إحدى الأمهات اشتكت عدم تجاوب إدارة المدرسة، لدى إعلامهم بأن ابنتها التقطت العدوى، وجُلّ ردّ فعلهم كان بالإصرار على وجوب قص شعر الفتيات، أو إجبار الأطفال على ارتداء القبعات، الأمر الذي لن يحول دون نقل العدوى، على حد قولها.

كما أكدت إحدى الأمهات: أنها اختارت روضة نموذجية لطفلتها برسوم سنوية عالية، ظناً منها أن ذلك قد يحميها من مثل هذه الحالات، لكن الواقع كان معاكساً، لتكتشف مؤخراً إصابة ابنتها ذات السنوات الثلاث ونقل العدوى لإخوتها لاحقاً، مشيرةً إلى أن معظم الأطفال في الروضة تبين أنهم مصابون.

صفوف ومقاعد «مزدحمة»؟

وشرح بعض الأهالي سوء الوضع في بعض المدارس والأسباب الأساسية التي يرونها محفزة لانتشار القمل، بقولهم: «قلة اهتمام المدرسين، وعدم قيامهم بفحوص أسبوعية للطلاب تمنع اكتشاف الأطفال المصابين، وبدء علاجهم، فضلاً عن الازدحام الكبير داخل الصف الواحد، حيث يصل عدد الطلاب فيه إلى 53 طالباً بمعدل 4 طلاب في كل مقعد».

واستطرد بعض الأهالي بقولهم، «بعد علاج ابننا أو ابنتنا من القمل، يعود التقاط العدوى من أصدقائه، بسبب عدم اتباع طرق صحيحة في المدرسة، وينقل العدوى لكامل المنزل ما يكلفنا مبالغ ليست بالقليلة لتكرار العلاج وتطبيقه على كل من في المنزل، فعبوات الشامبو صغيرة الحجم، ولا تكفي أكثر من شخص مصاب، بينما قد نضطر لشراء بخاخات وعلاجات أخرى لعدم فاعلية الشامبو في الأوقات جميعها، وهذه العلاجات مكلفة فعلاً».

المدارس والروضات مصدر «القمل»!

أحد الأطباء البيطريين في منطقة ركن الدين، أكد لجريدة «قاسيون» أن بعض الناس تلجأ إليه لإيجاد حل لمشكلة القمل، لعدم فعالية العلاجات الأخرى، الأمر الذي أيده أحد الصيادلة بقوله، «العلاج قد لا ينفع مالم يتم تحديد سبب العدوى والتخلص منها من مصدرها».

وكشف الصيدلي نورس، عن «ورود 3-4 حالات مصابة بالقمل يومياً، معظمهم من الأطفال، ما يدل على أن المدارس والروضات هي المصدر الأساسي لانتقال القمل».

الموضوع «تحت السيطرة»

بالمقابل، كانت الصحة المدرسية على لسان رئيس دائرتها نهاد مصطفى تذرع بأزمة المياه التي عصفت بدمشق مؤخراً، حيث اعتبر مصطفى أنها أثرت بشكل كبير على مستوى النظافة العام، مؤكداً أن «الظاهرة زادت عن السابق بقليل فقط، ولم تخرج الأمور عن السيطرة».

وأشار مصطفى إلى أن «القضية محصورة في مناطق محددة، وليست عامة»، معتبراً «المناطق المرتفعة من دمشق والتي عانت بشدة من انقطاع المياه هي بيئة الظاهرة».

إيضاحات المعنيين في وزارة التربية، على لسان مسؤول الصحة المدرسية، كان فيها تغييب لحقيقة تقصير الحكومة بجهاتها المختلفة، وعلى عدة أصعدة، وتحديداً عند حدوث أزمة المياه، إذ عجزت حينها عن تأمين وإيصال المياه للناس في عدة مناطق لفترة طويلة، فكان متوقعاً أن تؤدي لمشاكل وظواهر بيئية وصحية لها علاقة بالنظافة..

ورغم محاولات البعض تجميل واقع بعض المدارس السيئ، على مختلف الأصعدة، إلا أن تقصير كثير من المديرين أو الأساتذة بالتعامل مع ظاهرة القمل كحد أدنى، كان كفيلاً بالوصول إلى الوضع الراهن.

الشامبو يوزع أم لا يوزع؟

وتناقضت تصريحات الصحة المدرسية من قيامهم بتوزيع عبوات شامبو لعلاج القمل في المدارس، مع تصريحات الأهالي والصيادلة على حد سواء، وفي حال كان التوزيع يتم فعلاً في بعض المدارس، فهو على ما يبدو ليس كافياً وشاملاً، لأن الأهالي أكدوا دفع مبالغ مالية، لقاء شراء الشامبو والعلاجات الأخرى من الصيدليات.

التقصير واللامبالاة الحكومية في تأمين أساسيات الحياة وضرورات المعيشة من كهرباء وماء وغاز وغيرها، شكل سبباً رئيسياً لتراجع مستوى النظافة العام، إضافةً لإهمال واضح لنظافة الشوارع والأماكن العامة، من حيث تراكم القمامة لأيام في الأحياء، دون إزالتها، ما انعكس سلباً على قطاع الصحة من كل بد، خاصةً إذا ما استمر هذا الحال لحين حلول فصل الصيف.

معاناة مستمرة ببلدة الحسينية قرب دمشق!

ما زالت معاناة أهالي بلدة الحسينية مستمرةً دون أي تغيير يذكر، على الرغم من كثرة المطالب وتكرارها، وآخر ما حرر على هذا المستوى هو المزيد من المعاناة على مستوى المواصلات.

■ مراسل قاسيون

مشكلة متفاقمة ويزداد تفاقمها يوماً بعد آخر، تتعلق بالمواصلات، حيث باتت المعاناة مركبةً على الأهالي، قلة وسائط النقل، والتحكم بالتسعيرة، وطول الخط، مع ما يحمله ذلك من تكبد النفقات الإضافية، وهدراً للوقت.

أجرة لسرفيس 3 أضعاف؟

الموظفون والطلاب، ومن لديه حاجة للوصول إلى قلب دمشق، لشتى الأسباب، هؤلاء كلهم لديهم مشكلة يومية تعترضهم، لعدة أسباب متداخلة، السبب الأول فيها، هو: قلة عدد السرافيس العاملة على خط دمشق الحسينية، السبب الثاني، هو: طول الطريق باعتباره يمر عبر منطقة القزاز، والثالث، هو: ارتفاع التسعيرة التي يفرضها أصحاب السرافيس والتي وصلت إلى 150 ليرة، علماً أن طول خط السير، حسب الأهالي، لا يتعدى طول خط المهاجرين، والذي يتقاضى السائق، فيه مبلغ 50 ليرة، أي أن كل مواطن يدفع ثلاثة أضعاف المبلغ المفترض للمواصلات الضرورية، وبظل الواقع المعاشي السيئ فإن هذه المبالغ غير المشروعة تصبح عبئاً إضافياً يتكبده المواطن، فوق سوء وضعه المعيشي المتردي أصلاً.

«مو عاجبك انزيل»!

الجديد في الأمر هو أن أصحاب السرافيس لا يستمعون إلى شكاوى المواطنين عند المطالبة بحقهم، حيث مباشرة يقال لهؤلاء: «اللي مو عاجبو ينزل»، والذريعة القديمة المتجددة هي عدم توفر المازوت، وما من مجيب للطلبات المتعلقة بضرورة زيادة أعداد السرافيس العاملة على هذ الخط، أولاً من أجل التخديم الأفضل، وثانياً: من أجل كسر هذا النوع من الاحتكار، باعتبار عدد السرافيس العاملة قليل ولا من يردع هؤلاء عن تقاضي هذه التعرفة المرتفعة.

صعوبات أخرى!

مشكلة إدارية كبرى يعاني منها الأهالي على مستوى الخدمات بشكل خاص، وهي: إن بلدة الحسينية مقسمة إلى ثلاث وحدات إدارية تتبع لكل من: محافظة مدينة دمشق، ومحافظة ريف دمشق، ومحافظة القنيطرة، هذا التعدد في التبعية الإدارية- بدلاً من أن يكون ميزةً بالنسبة لهذه البلدة، باعتبار أن الخدمات فيها يمكن تقاسمها بين هذه التبعيات الثلاث- أصبح وبالاً عليها وعلى أهلها وعلى الخدمات العامة فيها، بظل تقاذف المسؤوليات بين الوحدات الثلاث، حيث الحفر في الطرقات، هي المشهد المألوف الذي اعتاد عليه الأهالي، كما اعتاد عليه القائمون على الخدمات البلدية فيها، وأصبحت هذه الحفر مستقراً للمياه في الشتاء، خاصةً مع تحولها إلى برك من الوحول، وفي الصيف تصبح مستقراً للمياه الآسنة التي يمكن أن تستقر بها الأمراض وتنتقل بين الأهالي، ناهيك عن مشكلة ترحيل القمامة في البلدة، حيث تتراكم في الزوايا وعلى المفارق، والبلدية، أو البلديات، ولا كأن شيئاً يعنيها!.

أما عن مشكلة الكهرباء، فهي أسوأ مما تعانيه بقية المناطق في دمشق، أو في ريفها، على مستوى ساعات القطع والوصل، خاصةً وأن الكثير من البيوت لم يتم تركيب عدادات كهرباء لها، ما أدى إلى الانتشار العشوائي للأسلاك الكهربائية عابرة الزمان والمكان، مع الأخطار المترتبة عليها كلها، اللهم بحال توفرت الكهرباء أصلاً!.

المياه أيضاً مشكلة حياتية يومية يعاني منها الأهالي، خاصةً إذا علمنا أن قيمة تعبئة خزان 5 براميل تصل إلى 1300 ليرة، ما يعني المزيد من الشقاء عبر التكلفة المرتفعة على حساب المعيشة وضروراتها!.

العديد من الاقتصاديين السوريين كانوا يتساءلون دائماً عن الأرقام في قطاع النفط السوري، التي تتسم بسمة أساسية هي: الالتباس وعدم الوضوح، وتحديداً بيانات التكاليف، حيث كان النفط المحلي يحسب بالسعر العالمي، والتساؤلات تزداد حدةً في ظل الأزمة، بعد أن تحول النفط ومشتقاته إلى العبء الأساسي، ليس فقط على المال العام، بل على استمرار ما تبقى من نشاط اقتصادي..

النفط دفعه مؤجل..
و«نحن ندفع كاش»!

طالما أن الحكومة لا تصدر أرقاماً رسمية، فإننا عملياً سنسعى دائماً لمقاربة البيانات الفعلية مع كل مستجد وأرقام جديدة، قاسيون في هذا العدد تحاول أن توضح تكاليف المشتقات النفطية خلال فترة الأشهر التسعة الأولى من عام 2016، لتضع التساؤلات الضرورية..

550
مليار ليرة

حصلت شركة محروقات مبلغ يقارب 550 مليار ليرة من بيع المازوت، والبنزين والفيول خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2016.

112
مليار ليرة

تكلفة استخراج المشتقات الثلاث لا تتجاوز 112 مليار ليرة، إذا اعتبرنا أن تكاليف الاستخراج والتكرير تشكل نسبة 20% من التكاليف بالسعر العالمي التي تسجلها محروقات.

ثلاثة مصادر جديدة للأرقام بجمعها يمكن الوصول إلى كم وتكلفة النفط والمشتقات التي يفترض أن تنتج في سورية، وبمقارنتها مع بيانات مبيعات محروقات، يتبين أن هناك تضخيماً للتكاليف، وتحصيلاً لأموال ووفورات حكومية، وجهة استخدامها غير واضحة..؟

36 مليون برميل نفط!

البداية من تقدير كم النفط الخام، المكرر محلياً، وكم المشتقات الناجمة عنه..

المصدر الأول للنفط الخام، هو: ما أمّنه الخط الائتماني الإيراني، والذي بعد توقفه، وضحت التصريحات الحكومية، ومن مصادر لقاسيون، تبين أنه كان يؤمن تدفقات شهرية من النفط الخام بمعدل 3 مليون برميل، بالسعر العالمي، ودون عمولات، والأهم أنها مؤجلة الدفع، أي لم تدفع الحكومة لقاءها أموالاً حتى الآن، رغم قبض ثمنها من المبيعات للسوريين، وتشكل بمجموعها خلال الأشهر التسعة الأولى حوالي: 27 مليون برميل نفط خام.

المصدر الثاني، هو: النفط الخام المنتج مما تبقى من حقول نفط سورية عاملةً، حيث تشير بيانات الشركة السورية للنفط في تقرير نقابات عمال النفط، إلى أنها بلغت خلال الأشهر التسعة الأولى حوالي 9 مليون برميل.

ليكون المجموع قرابة 36 مليون برميل نفط خام، ربعها من الإنتاج المحلي، وثلاثة أرباعها من إيران.

1,8 مليار دولار قيمتها

قيمة هذه الكميات تزيد على 1,8 مليار دولار، بأخذ سعر عالمي وسطي للنفط خلال عام 2016: 51 دولار للبرميل. ولكن هل دفعت قيمة هذا النفط؟! لم تدفع، لأن ثلاثة أرباعها عبر الائتماني الإيراني غير المدفوع، والربع الآخر من إنتاج الشركة السورية للنفط، حتى بيانات تقرير النقابات تشير إلى أنها مسجلة بسعر التكلفة، أي لا يعقل أن تكون وزارة النفط تدفع للسورية للنفط قيمة النفط الخام المستخرج، والذي لا حصة فيه حالياً لشركات أجنبية! أي عملياً هذه الـ 1,8 مليار دولار لم تدفع..

إنتاجها من المشتقات الأساسية

سنذهب في النقطة التالية إلى ما تنتجه هذه الكميات من النفط الخام، من مشتقات نفطية أساسية في المصافي السورية، معتمدين على تصريح لمصدر مسؤول في النفط، لإحدى وسائل الإعلام المحلية يوضح فيه: أن «مليون برميل نفط خام يمكن استخراج مشتقات نفطية منها موزعة إلى نحو 25 ألف طن بنزين و45 ألف طن مازوت وحوالي 50 ألف طن من مادة الفيول إضافةً إلى استخراج كمية من الغاز المنزلي تعادل نحو 2500 طن».

ما يعني أنه من 36 مليون برميل نفط يمكن إنتاج: 900 ألف طن بنزين- 1,62 مليون طن مازوت- 1,75 مليون طن فيول، عدا الغاز وغيره.

استيراد بنزين فقط

ويمكن مقارنة هذه الكميات التي يفترض أن تنتج محلياً من النفط الخام المتوفر، مع الكميات التي باعتها شركة محروقات، أيضاً خلال الأشهر التسعة الأولى من 2016، والتي بلغت: 990 ألف طن بنزين- 1,23 مليون طن مازوت- 1,45 مليون طن فيول.

أي أن المباع من المازوت أقل مما يمكن إنتاجه، بما يقارب 400 ألف طن، والمباع من الفيول أقل من الممكن بما يقارب 300 ألف طن، بينما المباع من البنزين أكثر من الممكن إنتاجه، مما يدل على الحاجة لاستيراد البنزين خلال تلك الفترة، بمقدار 90 ألف طن.

«التكلفة المضخّمة»

محروقات تقول: إن كلفة البنزين، والمازوت والفيول وصلت إلى 575 مليار ليرة تقريباً: «196 مليار للمازوت- 219 مليار للبنزين- 160 مليار للفيول»، بينما المبيعات بلغت 550 مليار ليرة «185 مليار ليرة للمازوت- 184 مليار للبنزين- 181 مليار للفيول». ما يعني أن دعم المشتقات الثلاثة بلغ: 25 مليار ليرة، بحسب محروقات.

التكلفة والدعم السابقين كلاهما، افتراضيان. لأن التكلفة موضوعة على أساس السعر العالمي، بينما النفط مؤمن من الخط الائتماني الإيراني، دون دفع، ومن النفط المحلي المنتج في ما تبقى من الحقول السورية، وعبر الشركة السورية للنفط، الذي لا يعقل أن تبيعه الحكومة لنفسها بالسعر العالمي!

فلماذا تضخيم التكاليف غير المدفوعة فعلياً؟! ووضع تكاليف تصل إلى 560 مليار ليرة، وما يزيد على مليار دولار، للمشتقات الأساسية الثلاث فقط، بينما لم يدفع عليها إلا تكاليف الاستخراج، والتكرير في المصافي، وإذا افترضنا أنها نسبة 10-20%، فإنها لن تتعدى: 56- 112 مليار ليرة سورية! ولماذا لم تدفع هذه المبالغ إلى الطرف الإيراني، لعل الدفع، كان يلزم الجهة الموردة باستمرار تدفق النفط الخام!

أسئلة لن تجد من يجيب عليها!

من خلال ما سبق من بيانات وأرقام يمكن أن نطرح الأسئلة التالية:

1- لماذا يتم تضخيم التكلفة، ووضعها بالتسعيرة العالمية طالما أن المشتقات المنتجة من النفط الخام الإيراني غير المدفوع، ومن إنتاج السورية للنفط بتكلفة الاستخراج؟

2- لماذا تم رفع أسعار المحروقات، ورفع المستوى العام للأسعار معها، في منتصف العام الماضي، وتحصيل أكثر من 550 مليار ليرة من بيع: المازوت والبنزين والفيول، التي أنتجت بتكاليف الاستخراج والتكرير فقط!

3- لماذا تستخدم حجة ارتفاع تكاليف استيراد المشتقات النفطية الجاهزة منذ سنوات، لرفع الأسعار وأزمات المحروقات، بينما البيانات توضح عدم وجود حاجة ملحة للاستيراد باستثناء مادة البنزين، وذلك قبل توقف الائتماني الإيراني؟!

4- لماذا لم تستخدم الأموال المحصلة، وأموال دعم المحروقات والكهرباء الموضوعة في موازنة 2016 والبالغة: 770 مليار ليرة، في استيراد المزيد من المشتقات النفطية الضرورية لتشغيل محطات التوليد الكهربائي المتوقفة بسبب عدم توفر المحروقات؟!

5- لماذا لم يتم الدفع للخط الائتماني الإيراني للمشتقات النفطية، طالما أن قيمتها تحصل من مبيعات المحروقات للسوريين؟! ألم يكن دفع هذه الأموال ضمانةً أعلى لاستمرار الخط الائتماني، عوضاً عن توقفه كما حصل في نهاية الشهر التاسع من عام 2016؟! ولماذا تأجيل الدفع، طالما أن المبيعات تحصل من السوريين؟!

إنتاج المشتقات الأساسية ومبيعاتها الأشهر التسعة الأولى 2016- ألف طن

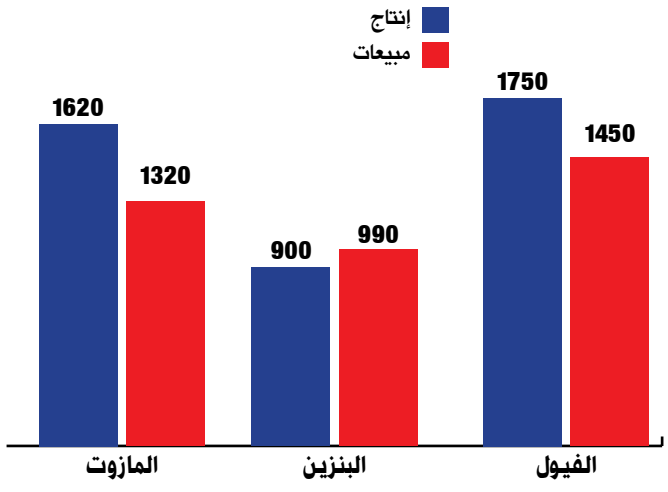

- **إنتاج المازوت الممكن يفوق مبيعات محروقات بمقدار 400 ألف طن، ولا حاجة للاستيراد.**
- **إنتاج الفيول الممكن يفوق مبيعات محروقات بمقدار 300 ألف طن، ولا حاجة للاستيراد.**
- **إنتاج البنزين الممكن، أقل من مبيعات محروقات بمقدار 90 ألف طن، وهي حاجة الاستيراد.**

بدأت عمليات استيراد المشتقات النفطية الخام جاهزة، عبر الحكومة بالدفع المباشر للبواخر الناقلة، وعبر القطاع الخاص من صناعيين وتجار براً.. وفي كلتي عمليتي الاستيراد، هناك تكاليف كبيرة، وكتلة ضخمة من الطلب على القطع الأجنبي، وإمكانية استمرارية تدفق للمحروقات أقل..

استيراد المشتقات.. يفتح «باب جهنم»

0,42
دولار

سعر ليتر المازوت العالمي 0,42 دولار وحوالي 218 ليرة.

0,6
دولار

سعر ليتر المازوت المستورد عبر القطاع الخاص براً، بعمولة 43%.

0,5
دولار

سعر ليتر المازوت المستورد عبر الحكومة بحراً، بعمولة 20%.

التصريحات أشارت إلى تكاليف استيراد المازوت من الجهتين الحكومة والقطاع الخاص، ومقارنتها مع التكلفة العالمية للمازوت.

■ عشتار محمود

البيانات العالمية لأسعار الديزل تشير إلى أن سعر الليتر اليوم قرابة 0,42 دولار، أي حوالي: 218 ليرة سورية، وفق سعر الصرف 520 ليرة مقابل الدولار.

«موقع index mundi للأسعار اليومية للبضائع في التجارة العالمية، حيث سعر غالون المازوت سعة 3,78 ليتر تبلغ: 1,6 دولار بتاريخ 23-2-2017».

عمولات بين 20-43% من التكلفة

بينما سعر الاستيراد الحكومي الحالي، عبر البواخر وبالدفع نقداً، يبلغ 260 ليرة للتر المازوت، أي حوالي 0,5 دولار لليتر، وفق تصريحات رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 20-2-2017. أي بتكاليف عمولات وشحن تصل إلى نسبة 20% تقريباً.

بينما أشارت تصريحات جهات صناعية وتجارية، ستستورد المشتقات براً، ومن لبنان، إن كلفة لتر المازوت ستبلغ قرابة 0,6 دولار لليتر، أي حوالي 312 ليرة. أي بتكاليف عمولات وشحن تصل إلى نسبة: 43% من التكلفة.

وبالاعتماد على كميات الاستهلاك في الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي، والبالغ حوالي 1,62 مليار ليتر مازوت، فإننا سنحتاج إلى 810 مليون دولار، أو حوالي 420 مليار ليرة، لتأمين حاجات المازوت لتسعة أشهر قادمة، وذلك إذا ما استوردت الحكومة هذه الكميات.

أما إذا ما تم استيرادها براً وعبر القطاع الخاص، فإن المبالغ المدفوعة للكمية ذاتها قد تبلغ: 972 مليون دولار، أو حوالي 505 مليار ليرة سورية للمازوت فقط!؟

2,2 مليار دولار طلب إضافي على القطع!

إن مجمل قيمة النفط الخام المكرر لإنتاج حاجات المشتقات النفطية في العام الماضي، قاربت 1,8 مليار دولار، وهذه المبالغ من القطع الأجنبي لم تدفع، لأن النفط الخام إما من إيران مؤجل الدفع، أو من إنتاج السورية للنفط من الحقول المتبقية.

فما الذي سيعنيه الاستكانة إلى استيراد المحروقات بالقطارة، وعبر القطاع الخاص، وبالدفع الكاش؟! سيعني طلباً إضافياً على الدولار يزيد عن 1,8 مليار دولار، بنسبة العمولات على الأقل، أي بالحد الأدنى 20%، أي طلب إضافي على القطع الأجنبي يبلغ: 2,2 مليار دولار تقريباً.

2,2 مليار دولار كلفة تأمين حاجة 9 أشهر من المشتقات النفطية عبر الدفع المباشر وعمولة 20% وهو مبلغ ضخم للطلب على الدولار!

وهذه المبالغ ستؤمن عبر السوق بالدرجة الأولى، ولدى «جهاتها العليا» التي تمتلك قطعاً أجنبياً بهذا الحجم، لتزود حاجات البلاد من المحروقات.. أو أنها عملياً لن تؤمن، وبالتالي ستستمر أزمة المحروقات بحدتها الحالية، وتتيح إمكانيةً أعلى للأسعار الاحتكارية للمشتقات النفطية لدى السوق السوداء، أو حتى السوق النظامية التي ستستطيع الاستيراد الآن!

النتائج الوخيمة الحتمية!

ما مصير سعر الصرف، مع ارتفاع الطلب على الدولار إلى هذه المستويات؟! المؤشرات الأولى تظهر من ارتفاعه إلى سعر 540 ليرة مقابل الدولار، وبنسبة: 4% تقريباً، بظرف أسبوعين من الحديث عن استيراد القطاع الخاص..

وما مصير أسعار المشتقات النفطية المحلية، هل ستبقى تباع بسعر 180-185 ليرة لليتر المازوت؟! توضح التصريحات أن أسعار بيع المازوت للصناعيين ستبلغ 300 ليرة أو أكثر، أما الحكومة فسياستها ليس لها أمان، وهي التي رفعت سعر المحروقات في العام الماضي، عندما كانت لا تدفع أي دولار مقابل تأمينه عبر الائتماني الإيراني وعبر السورية للنفط..

إن الركون إلى واقع استيراد حاجات المشتقات النفطية كلها بالدفع المباشر ومع عمولات تتراوح بين 20-43%، سيؤدي عملياً إلى واحد من خيارين: إما تأمين المشتقات مع ارتفاع قياسي في المستوى العام للأسعار، وفي أسعار بيع المشتقات، وفي سعر الصرف، مع وصول الطلب على الدولار إلى ما يفوق 2,2 مليار دولار! أو الخيار الثاني وهو: استمرار عدم تأمين المحروقات، واستمرار أزمة الطاقة الكهربائية، وتعطل الإنتاج، وهذا الخيار، يؤدي أيضاً إلى ارتفاع السعر الاحتكاري للمشتقات، وارتفاع المستوى العام للأسعار وتراجع قيمة الليرة.. أي الخيارات سيدفع ثمنهما السوريون مزيداً من الغلاء والفقر!

إذا لم يلجأ أصحاب القرار، إلى حل أزمة المحروقات حلاً عملياً ضرورياً، وإعادة اتفاقات استيراد النفط الخام، بالدفع المؤجل، أو تدفع مباشرة بالسعر العالمي، ودون عمولات، وتكرر في المصافي السورية، عبر الأصدقاء. فإنهم عملياً يفتحون «باب جهنم» على قيمة الليرة، ومستويات الأسعار، وسعر صرف الدولار، وكامل عملية الإنتاج الاقتصادي التي تحاول الاستمرار! وبالمقابل يفتحون «طاقة فرج» جديدة، وعلى أوسع أبوابها لقوى السوق الكبرى، التي أتاح لها نهب السوريين أن تراكم أرباحها بالدولار وتكون جاهزةً إلى حد القدرة على تزويد البلاد بحاجاتها من المشتقات النفطية! المهمة التي يجب ألا يقوم بها أحد سوى جهاز دولة، لا يستغله كبار الفاسدين مكيفين مهماته مع «سلبطتهم».

ملف إعادة الإعمار: الاتحاد السوفييتي «1»

الخطة الوطنية والمركزة في الصناعة..

خرج الاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية، بخسائر بشرية ومادية كبيرة، ولكنه استطاع خلال خمس سنوات تجاوز الأثر المدمر للحرب في قطاعات اقتصادية مختلفة، وبالأخص قطاعات الصناعات الثقيلة والطاقة الكهربائية التي حققت تقدماً فاق المستويات التي كانت قبل الحرب. وتحققت معدلات نمو مرتفعة، بالاعتماد على الموارد المحلية دون قروض وبنسب بسيطة لتعويضات ما بعد الحرب.

■ ديمة كتيلة

9%
معدل النمو السنوي في الاتحاد السوفييتي بلغ 9% خلال الفترة بين 1945-1950

8%
معدل نمو الدخل الفردي بلغ 8% ما يشير إلى التناسب الدقيق بين النمو الاقتصادي، والنمو السكاني.

خلال الحرب قتل 27 مليون شخص من الاتحاد السوفييتي وخسر حوالي نصف السكان بيوتهم، ورغم أن عملية نقل المشاريع الصناعية الأساسية من المناطق الغربية الأكثر تأثراً بالحرب إلى المناطق الأكثر أمناً في الشرق، قد أبقت على جزء هام من تلك المشاريع سليمةً، إلا أن الخسائر الكلية لرأس المال في المشاريع الاقتصادية والممتلكات الشخصية بلغت ثلثي الثروة الكلية قبل الحرب، بالإضافة إلى 33% خسائر الصناعة، 40% من مجمل منتوج القمح، أكثر من ربع المنشآت والأبنية، و 32% من المشاريع المملوكة للدولة.

مع انتهاء الحرب وخلال الأعوام 1945–1950 نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9% سنوياً، وبنسبة 5,8% سنوياً خلال الفترة بين 1951–1960. من خلال دراسة التجربة السوفييتية يمكن استخلاص عوامل رئيسيةً شكلت مفاتيح نجاح تلك التجربة..

خطة وطنية وقطاعات اقتصاد حقيقي

الاقتصاد السوفييتي اقتصاد مخطط، قائم على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، حيث الإنتاج موجه بشكل أساسي لتوفير الحاجات الضرورية للسكان وليس اتجاه تحقيق الربح، بينما التوظيف الكامل للعمالة مكفول دستورياً، والدولة تحتكر التجارة الخارجية، والتوزيع الداخلي. بعد الحرب وضعت الخطة الخمسية الرابعة «1954–1950» التي أشرف جهاز الدولة على تنفيذها، وكان هدفها الأساس إعادة بناء ما دمرته الحرب، وتحقيق نمو سريع في قطاع الصناعات الثقيلة، واعتمدت العملية على توحيد الموارد من قطاعات الصناعات الخفيفة والزراعة إلى قطاع الصناعات الثقيلة. حيث تم تخصيص النسبة الأكبر من الإنفاق الاستثماري لإنتاج وسائل الإنتاج، وكانت الرؤية معتمدةً على الفكرة الماركسية التي تقول، بأن قطاع إنتاج وسائل الإنتاج هو القطاع المحدد، في عملية تجديد الإنتاج الموسع، وهو الذي يقود التوسع السنوي، وعملية التراكم، بعلاقة تفاعلية مع قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك. في عام 1950، بلغ إنتاج السلع الرأسمالية نسبة 68,8% من مجمل الإنتاج، بينما بلغ إنتاج السلع الاستهلاكية نسبة 31,2%. حيث كانت مرحلة ما بعد الحرب، وحتى نهاية الستينيات متركزةً على توسيع إنتاج السلع الإنتاجية، لتعود بعدها نسبة إنتاج السلع الاستهلاكية إلى الارتفاع.

التوسع السريع للصناعة أنجز ليس فقط من خلال انتقال تركز الموارد، بل كذلك عبر انتقال في العمالة، نحو القطاعات المستهدفة. حيث توسع تحويل جزء من القوة العاملة في قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة، مما ساهم في رفع إنتاجية الاقتصاد وإنتاج آليات متقدمة ساهمت فيما بعد برفع إنتاجية قطاعي الصناعة والزراعة معاً. وفيما حل القطاع الزراعي خلف الصناعة، عملت الخطة أيضاً على تطوير الزراعة من خلال إنشاء مشاريع ضخمة لبناء قنوات ومحطات الطاقة الكهرومائية، وإنشاء المزارع لحماية الأرض من الرياح والجفاف.

تمويل محلي وتعبئة الموارد

لم يحصل الاتحاد السوفييتي على مساعدات لإعادة الإعمار حيث رفض ستالين المشاركة في خطة مارشال، التي كانت أداةً اقتصاديةً سياسيةً لربط الدول المشاركة فيها بالغرب الأمريكي، بعد الحرب العالمية الثانية. وإنما حصل على تعويضات تتكون بجزء كبير منها من تجهيزات ومواد صناعية، حيث تشير الدراسات إلى أن وسطي قيمة ما حصل عليه الاتحاد السوفييتي بين عام 1945 و1956 هو 5 بليون روبل سنوياً، بمبلغ كلي 40 بليون روبل والذي شكل نسبة 7% فقط من الدخل الوطني الذي بلغت قيمته 577,7 بليون روبل وسطياً خلال تلك السنوات.

لم يعتمد الاتحاد السوفييتي بعد الحرب على القروض بل طالب بتعويضات جلّها معدات صناعية وقيمتها لم تتجاوز 7% من الناتج..

إطار تعاون دولي..

في عام 1949 تم إنشاء مجلس التعاون الاقتصادي «الكومكون» كبديل لخطة مارشال وهو منظمة اقتصادية ضمت: جمهوريات الاتحاد السوفييتي، ألمانيا الشرقية، المجر، بلغاريا، رومانيا، هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا، كوبا، فيتنام، بولندا، ألبانيا ومنغوليا. وتهدف إلى التخطيط المنظم، القائم على قاعدة التبادل الثنائي بين الأعضاء وإنشاء منطقة للتبادل الحر بين دول المعسكر الاشتراكي. حيث التبادلات التجارية كانت تتم وفق اتفاقيات معينة هدفها تحقيق التنمية بين تلك الدول وتحقيق الاندماج الاقتصادي بين مجموعة الدول الاشتراكية، وتقسيم اشتراكي دولي للعمل فيما بينها، حيث كان الاتحاد السوفييتي يستورد المواد الخام ويصدر السلع المصنعة لتلك الدول بينما كانت تعطى المواد الأولية السوفيتية «قطن، فحم، مواد بترو كيميائية، خشب، حديد ونفط» لتلك الدول بأقل من الأسعار العالمية بالإضافة إلى منح الائتمان من غير فوائد، إضافةً إلى الإعانات .لذلك فإن التجارة الخارجية للاتحاد السوفييتي حتى الستينات بقيت محدودةً ومقتصرةً على دول مجلس التعاون الاقتصادي.

تقدم التجربة السوفيتية نموذجاً بديلاً لإعادة الإعمار يعتمد بشكل أساسي على الموارد المحلية وبإشراف جهاز الدولة من خلال خطة وطنية شاملة، بينما يسعى الجميع إلى الترويج لفكرة أنه لا يمكن لدول خارجة من حرب إعادة تحقيق نمو اقتصادي دون استثمارات وقروض خارجية، فبالمقارنة مع التجربة الألمانية التي اعتمدت في إعادة إعمارها على خطة مارشال والاستثمارات الأمريكية تشير الأرقام إلى أن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد تجاوز مستوى ما كانت عليه قبل الحرب في الاتحاد السوفييتي بعد ثلاث سنوات بينما استغرق ذلك في ألمانيا عشر سنوات بعد نهاية الحرب، حيث بلغت قيمته خلال تلك السنوات في الاتحاد السوفييتي 8% وفي ألمانيا 2% فقط.

الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الحقيقي والصناعة تحديداً هو محرك النمو الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي، وهذا لا يمكن أن يتم دون جهاز دولة قوي، يضع خطة وطنية ويشرف عليها، ويعمل على تعبئة الموارد في سبيل تطوير الصناعة والبنى التحتية وتوفير الخدمات الاجتماعية، بينما إذا ترك الأمر لقوى السوق والمستثمرين الخارجيين فإنهم سيستثمرون أموالهم في قطاعات سريعة الربح وسيسعون إلى تهميش دور الدولة، وهذا ما حدث في تجارب إعادة الإعمار الحديثة ذات التوجه الليبرالي، وهذا ما يجب أن نعتبرمنه في إعادة إعمار سورية اللاحق.

الكثير من المصطلحات تطلق على عمليات هيمنة رأس المال المالي، ودوره في الاقتصاد السياسي العالمي، إلا أن التسمية الأبرز: «الجغرافية السياسية المالية» التي أطلقها مجموعة من الباحثين الاقتصاديين الصينيين في دراستهم «هيمنة رأس المال المالي- الصين كحالة ملموسة» المنشورة في مجلة MONTHLY REVIEW بتاريخ 9-2-2017، والتي يقوم المقال التالي بقراءة معتمدة على البحث المنشور..

2015: عندما خسرت الصين معركة أبوابها الموصدة!

إن توسع القطاع المالي منذ ثمانينيات القرن الماضي، قد أتاح عمليات تحكم منظمة بالأسواق العالمية، عبر التوسع الهائل في حركة رأس المال العالمي المضارب، ومساهمته الموجهة والواضحة في أزمات اقتصادية عديدة، أبرزها أزمة النمور الآسيوية في التسعينيات، أزمة عام 2008، وحرب العملات المتقدة منذ عام 2015.

■ قاسيون

العملية الممتدة منذ الثمانينيات، والتي انفجرت آثارها في عام 2008، لم تتوقف بل أخذت مدىً واسعاً بعد الأزمة المالية العالمية، وهي تدار بشكل منظم في أزمات مالية الطابع، اقتصادية وسياسة الأثر، وموجهة بشكل خاص تجاه الدول النامية، والصاعدة منها تحديداً.

شراء طويل- بيع قصير؟

إن دور رأس المال المالي المضارب يتسم بثلاثة عناصر، الأول هو السيولة، أي عملية تحرير أسواق المال وحرية حركتها وتداولها والتي تؤمن ما يسمى «LONG BYING» وهي العمليات التي تدخل من خلالها رؤوس الأموال متوقعةً وصانعةً ارتفاعاً فقاعياً في أسعار الأصول في السوق المعنية، والثاني هو «SHORT– SELLYING» وهي العمليات العكسية أي: العمليات التي تبني حركة السوق على أساس توقع الانخفاض وتؤدي إلى موجة انهيار الأسعار والأزمة، والعنصر الثالث هو: التمركز الناجم عن الخسارات السريعة والانهيارات في الأسعار، وشراء قوى السوق الكبرى للحصص والثروات الحقيقية في السوق.

وكلما توسعت حرية حركة رؤوس الأموال، وتوسعت إمكانية التداول وأنواعها في السوق المالية لأية دولة، فإن إمكانية تحكم هذه الأموال العائمة بالأسواق، والتي مركزها المؤسسات المالية الكبرى في دول المركز المالي الغربي العالمي، كلما زادت إمكانية تحكمها بالأسعار والأزمات، وبالتالي بالثروات الحقيقية.

وقد اشتدت رحى هذه العملية، مع التوسع الكبير في سياسات التيسير الكمي التي أعلنتها الولايات المتحدة، ثم اليابان والمركزي الأوروبي، بعد الأزمة المالية العالمية. وقد أسست لتوسع المال العائم الرخيص، بفائدة صفر في أسواق مال الدول النامية عموماً، والصاعدة تحديداً.

هذه العملية التي أسست لتوسيع عمليات «الشراء الطويل الأجل»، تصل اليوم إلى خواتمها مع إشراف سياسة التيسير الكمي على التوقف، وإعلان بداية مرحلة «البيع القصير» أي إطلاق الأزمات.

ومؤشرات بداية البيع، عديدة، أهمها: حركة رؤوس الأموال التي تخرج سريعاً من أسواق الدول النامية، حيث خلال 13 شهر منذ تموز 2015 بلغ مجموع رؤوس الأموال الخارجة من أكبر 19 دولةً صاعدةً ما مجموعه: 940 مليار دولار، وفي أسبوع واحد من شهر تموز عام 2016 خرج أكثر من 9،3 مليار دولار من أسواق الدول النامية، 7،1 مليار دولار منها خرجت من الصين.

المؤشر الآخر هو: حرب العملات، التي تنتج عملياً عن خروج رؤوس الأموال من سوق الدول الصاعدة، ومن عمليات البيع القصير لعملاتها في الأسواق المالية، حيث بين حزيران 2014– وأيلول 2015 تراجعت العملة البرازيلية بمقدار 73%، التركية 55%، عملة جنوب أفريقيا: 34%، الهند 17%، والصين 5%.

فتح الباب للمال المضارب!

رغم أن الصين تبدو الدولة الأكثر تماسكاً في هذه المعركة، إلا أن مؤشرات سيئةً تأتي من السياسات الصينية المتبعة منذ عام 2015، التي تعاكس عملياً الضرورات التي تقتضي تقليص حرية الحركة والتداول في أسواق المال الصينية.. فالصين منذ عام 2015 قامت بإجراءات، يقول عنها الباحثون الصينيون: أنها أتاحت الفرصة الكبرى لرأس المال المالي المضارب، «بالبيع القصير للاقتصاد الصيني»! الفرصة التي لم تكن متاحةً سابقاً..

قامت الصين ومنذ التسعينيات، وفي إجراءاتها الهيكلية لتحرير الأسواق، بالفتح التدريجي وإزالة التحكم بشكل مدروس. فالأمر الذي بدأ بإزالة التحكم بأسعار السلع الأساسية، وإلغاء نظام البونات، امتد لاحقاً ليتوسع إلى هيكلة البنوك المملوكة للدولة، وتحويلها لبنوك تجارية، فتح الاكتتاب فيها للسوق، بينما بقيت حصة مهيمنة للدولة.

أسست منطقة التجارة الحرة في شنغهاي عام 2013، ولحقها مجموعة من المدن الصينية على السواحل، وقد توسعت فيها الخدمات المالية لتشمل تحرير أرصدة تداول الأوراق المالية، ولتشمل العملات المحلية والدولية وانطلقت في عام 2014، وتم الربط بين بورصتي شنغهاي وهونغ كونغ، حيث يتمركز تدفق رؤوس الأموال العائمة، بآثاره التضخمية على هونغ كونغ، وتوسع البطالة فيها، التي يعتبرها الباحثون أهم أسباب الاضطرابات والاحتجاجات الاجتماعية فيها.

بعد هذا تم في عام 2015 توسيع التسهيلات في منظومة التحكم الصينية السابقة برؤوس الأموال المتدفقة، المنظومة التي تسمى «QFII»: سياسة إدارة كفاءة مؤسسات الاستثمار الأجنبي، والتي كانت تحدد كميات المال الأجنبي الداخل إلى الصين، ليتم تحديد كمياته ونوعه، واشتراط تحويله إلى العملة الصينية للاستثمار والتداول بها في الأسواق الداخلية، واشتراط عوائد وحصص الاستثمار التي ستحول إلى العملات الأجنبية، والتي لا تخرج إلا بموافقة السلطات الحكومية، أي العملية التي كانت مضبوطةً ومتمركزةً، والتي حدّت من دخول رؤوس الأموال المضاربة إلى الاقتصاد الصيني، قد جرت عليها تعديلات، وتوسعت إمكانية دخول رؤوس الأموال العاملة في الاستثمار بالعملة الصينية في أسواق المال الصينية.

وكانت النتيجة سريعةً، حيث منذ منتصف عام 2015 بدأ التراجع الحاد والأزمات في أسواق المال الصينية، عبر عمليات البيع القصير، حيث تراجعت بورصة شنغهاي من ذروة 5178 نقطة، إلى 3300، وأكثر من 18 تريليون يوان تبخرت بليلة وضحاها، واضطرت السلطات الصينية إلى الدخول بالاحتياطي الصيني إلى السوق، لتخفيف اضطراباتها، ووفق تقديرات الاقتصادي الصيني زانغ مينغ، فإن الاحتياطي الصيني نهاية 2016 قد تقلص بمقدار يقارب 800 مليار دولار، 500 منها استخدمت من قبل المصرف المركزي للتدخل في سوق العملات الأجنبية، ومع ذلك تراجع اليوان بنسبة 7% في العام الماضي.

يرى الاقتصاديون الصينيون: أن الصين خسرت معركة الصمود في وجه رأس المال المالي، وأن ضغط النخب المالية والاقتصادية الليبرالية الصينية، قد أدى بأن تتجه السلطات في ذروة الأزمة لفتح سوق رأس المال على مصراعيه، ويقدرون: أن رأس المال المالي العالمي اليوم يتحكم بثلث الصناعات الأساسية الصينية التي يحصرون عددها بـ 21 صناعةً. ويعتبرون أنّ استمرار هذه السياسة قد تودي بالصين إلى ما يشبه «خطة الأيام الـ 500» التي تمت للخصخصة السريعة للاقتصاد الروسي، عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، ليؤكدوا لاحقاً بأن منظومة رأس المال المالي ستدفع بنفسها إلى أزمات عميقة لن تستثني أحداً، وعلى الصين إن أرادت أن تحمي نفسها مما خبرته في العامين الماضيين، أن تقوم بإجراءات عكسية ضرورية لتعميق التحكم بأسواق المال الصينية.

وجدتها

■ د. عروب المصري

ساعات بيولوجية متجددة

استطاعت المعلوماتية الحيوية المستندة إلى إنجازات البيولوجيا الجزيئية أن تقدم الكثير للعلوم الطبيعية والطب والزراعة والصيدلة خلال الخمسين سنةً الأخيرة.
خلال العقود الأربعة الأخيرة كانت الدنا الميتوكوندرية المؤشر الأكثر شعبية في دراسات التنوع الجزيئي، بسبب اعتبارات تقنية لها علاقة بسهولة الاستخدام ومميزاته البيولوجية التطورية وإمكانية استنساخه وشبه حياديته وطبيعته المشابهة للساعة البيولوجية في معدلات الاستبدال. وعند مراجعة النشرات الحديثة في هذا الموضوع، يمكن الاستشفاف بأن الدنا الميتوكوندري ليس قابلاً دوماً للاستنساخ، بعيداً عن دوره التطوري الحيادي، مشككين في علاقته كشاهد على تاريخ الأنواع والجماعات.
يتم تقييم استخدام الدنا الميتوكوندري في تحديد وتمييز الأنواع. ويمكن ملاحظة الإمكانات الكبيرة، من خلال تراكم بيانات الدنا الميتوكوندري للتحليل التطوري والوظيفي للجينوم الميتوكوندري.
لكن الاتجاهات الحديثة في العلم التي راكمت معلومات كبيرةً جداً من خلال دراسة هذا الجزء من الجينوم، ترى اليوم أن هناك طريقاً آخر أكثر موثوقية في تقييم القرابات وتمييز الأنواع وهو ما يسمى الباركود. أي يؤخذ جزء من الجينوم يعتبرمعبراً أساسياً عن النوع، ويتم اعتماده كمحدد أساسي من النوع.
وقد تم تغيير العديد من وجهات النظر حول القرابات بين الأنواع من خلال دراسة باركود الأنواع، من خلال اكتشاف عدد من الأنواع الخفية حيث يتم تظهير العتبات المجهولة بين العينات المتشابهة ليتبين أنها تعود لأنواع مختلفة.
ومن أشهر القطع التي تستخدم في باركود الدنا القطعة المسماة **COX1** من الدنا الميتوكوندري والتي تضعنا أمام قبول أو عدم قبول الدنا الميتوكوندري كمحدد، فليست جميع قطع الدنا الميتوكوندري صالحةً للقبول بها كساعات بيولوجية، تحدد أوقات افتراق الأنواع عبر العصور وبالتالي درجة قرابتها الوراثية.
إن المسوحات التي تجري حالياً لتحديد أفضل المواقع القابلة لردم الهوة في التمييز بين النوعي وبين الأنواع من خلال الدنا الميتوكوندري ستجعل الثقة أكبر في نتائج هذه الفحوصات. وتجعل التشكيك فيها لاحقاً عمليةً أصعب بكثير.
وبدأت هذه الطريقة تأخذ مجراها حالياً في العديد من دول العالم لتكوين قواعد بيانات وطنية وعالمية، في الأنواع الحيوية التي يحويها كوكب الأرض حالياً.

aroub@kassioun.org

الخط المادي في البيولوجيا

في كتابه البحث العلمي والصراع الفلسفي في البيولوجيا الصادر عن دار الفارابي، يتحدث الكاتبان أ.ي. إيلين وإ.ت. فرالوف عن خطر الميكانيكية وضرورة الديالكتيكية.

يشهد تاريخ البيولوجيا بإصرار على أن بحوث العلماء، واضعي أسس الحياة، تتسم في كل المراحل بنزوع واضح نحو فهم مادي للطبيعة. وفي هذا يكمن تميز أي من التصورات، الواقعة ضمن إطار العلم، والحائزة على القيمة الواقعية للحقيقة الموضوعية عن طائفة الأساطير المنبثقة خارج حدود الاتصال البحثي بالطبيعة.. أي خارج حدود التجربة والاختبار. لذا فإن الخط المادي في البيولوجيا يشكل القاعدة الأمتن لعلم الحياة، بل «العصب الحيوي» الرئيسي، الذي يضمن للبيولوجيا القيام بوظيفتها الطبيعية ويجعلها علماً على العموم.
تَقَدّم البيولوجيا– هو نمو وتصلب الخط المادي، هو إشباعها بمضامين أعمق وأكثر تعدداً لوجوهها، مما يتطابق مع ذلك التقدم الذي نطلق عليه تسمية: إضفاء طابع الديالكتيكية على المعرفة «**Dialectcization**».

تغييب الديالكتيكية

في تغييب الديالكتيكية، منهجاً فلسفياً واعياً، يغدو بوسع المهاترات الميكانيكية أن تغلب الخط المادي في البيولوجيا على أمره، وأن تصعّب معرفة جوهر الحياة وقوانين الطبيعة الحية.
وبالطبع، فإن اصطلاح «الميكانيكية» «**Mechanicism**» أو حتى «الميكانيكية المحدثة» «**Neomechanicism**»، لا يعكس بدقة تامة طبيعة تلك الظاهرة التي يعنيها. فالحديث في العصر الراهن، بقسمه الأكبر، لا يجري عن إرجاع العمليات والأنظمة البيولوجية «**biological Systems**» إلى قوانين الميكانيكا. إلا أن اصطلاح الميكانيكية بات اصطلاحاً تقليدياً يحمل في ذاته المضمون الرئيسي التالي: اللاديالكتيكية و«إعادة التبسيط» الميتافيزيقية للظواهر مع إسقاط مميزتها الكيفية. لا عجب أن هذا المضمون لا يزال محتفظاً بقوته حتى يومنا هذا.

الميكانيكية المعاصرة

تتبدى الميكانيكية المعاصرة بأشكال متعددة، مما يسبب تلك الصعوبات التي تعانيها الأبحاث في العديد من المسائل البيولوجية. ويتكشف ظهورها أيضاً في طائفة من التعليقات المتوسعة على نتائج الأبحاث الفيزياكيميائية للأنظمة الحيوية وفي محاولات لإضفاء طابع شمولي عليها.
كما وتتكشف الميكانيكية كذلك في محاولات تفسير كلي للعمليات البيولوجية وتعليلها بعمليات ميكانيكية كمية، وبمقاربات كمية تجميعية خالصة في النظر إلى الكلية العضوية على مختلف مستويات تنظيمها البنيوي «**Structural Organization**»، وفي إطلاق النمذجة السيبرنيتيكية «**Modelzation**»، وفي محاولات تمثيل عمليات الأجهزة المنمذجة بالعمليات البيولوجية.. إلخ.

الميكانيكية المحدثة

أما الميكانيكية المحدثة فتظهر، في مسألة الحتمية «الجبرية» العضوية «**Organic Determinsm**» للنظم الحيوية بعلاقات الأخيرة مع البيئة المحيطة، بإطلاقها لا محدودية وصدفية وإحصائية التغيرات الوراثية، كما بإضفاء طابع شمولي على تناسبها ونزوعاً نحو التكيف، وتتجلى أخيراً الميكانيكية المحدثة في نفيها للإحصائية ذات الطبيعة الموضوعية. ففي هذه الحالة ينظر إلى النظم الحيوية على أنها «مادة طيعة» سلبية، ذات قدرة على تشكيل تأثيرات فاعلة موجهة للظروف البيئوية، علماً بأن الانتخاب الطبيعي «**Natural Selection**» هنا لا يتم نفيه، على الأقل بالكلمات، ولكنه من ناحية ثانية يُردّ في الواقع إلى أصل أو إلى ما «**Rudiment**». هذه التصورات، التي هي في جوهرها ميكانيكية – لاماركية، تنطلق منهجياً من تباين الكائنات الوراثي «**Genetic Variability**» المحدد بشكل صارم دائماً. فاللاتحديدية، المستندة إلى دخول الميول الصدفية موضوعياً، وغير المعنية مباشرةً واللامتماثلة من حيث القيمة بالظروف البيئوية، في كتلة العوامل التي تفسر نتائج التباين، هذه اللاتحديدية تعتبر في ضوء التصورات الميكانيكية– اللاماركية فقراً أو «عقبة» مؤقتة على طريق تحول البيولوجيا إلى علم دقيق. ولربما لهذا السبب استطاعت المعادلة الغريبة: «العلم هو عدو الصدفة»، أن تنتشر انتشاراً واسعاً في البيولوجيا.

لجم نظرية المعلوماتية

لقد أدى التقويم المزيف لهذه المعادلة، إلى كبح إمكانية استعمال الطرق الرياضية– الإحصائية في البيولوجيا، وبالتالي إلى لجم نظرية المعلوماتية. أضف إلى ذلك استعمال الطرق المذكورة بهدف دراسة العمليات البيولوجية، ذات الطبيعة الإحصائية، أعلن ببساطة «لا علمويا» و «أوهاماً» رياضية فوق ذلك!.

«بنية المادة الواحدة»

إن واحدة من النقائص الكبيرة في المقاربة الميكانيكية تكمن في أنها أرجعت المادة إلى عناصر أو بنى بسيطة أو آلية لكل ما هو موجود. وهكذا، فقد جرت هنا مشابهة مبدأ وحدة العالم المادية بموضوعية وجود «بنية المادة الواحدة» النهائية. لقد تم النظر إلى «بنية المادة الواحدة» على أنها جوهر «**Substania**» مكتمل، وزعمت وحدة العالم ليس إلا توحد هذا الجوهر. فالبحث عن «بنية العالم» النهائية أدى إلى تفسير الاختلافات الكيفية باختلافات محض كمية، تتكون من جزيئات دقيقة متماثلة.
ورغم ما ذكرناه كله، لا يمكن اعتبار المفاهيم الميكانيكية، المبنية على افتراض الأشكال العليا للحركة تعقيدات كمية لما هو متدن تياراً فلسفياً مستقلاً بذاته. فهذه أو تلك من الانحرافات الميكانيكية الناشئة في ميدان البيولوجيا، هي عادة، مرتبطة بالابتعاد عن الخط المادي السياسي في علم الحياة.
فمن حيث المبدأ مثلاً ليس ثمة تناقض بين الافتراضات حول وجود وحدات «وراثية» متكوننة، والتي طالعتنا بها بدايات القرن الماضي، وبين منهجية المادية الديالكتيكية.
فقد جرى الحديث عن التفتيش عن قوننات العلاقات المتبادلة بين هذه الوحدات من جهة، وبين تلك الصفات أو الخصائص في الكائن، والتي تظهر نفسها على نحو استقلالي ذاتي، ذلك أن كشف النقاب عن القوننات كان بمثابة التأكيد على مقاربة مسائل علم الوراثة من وجهة نظر مادية.

التغير المناخي

كنا قد انطلقنا من فيغوتسكي وفرويد في المقال السابق، حول الوحدة والفصل بين الذات والمجتمع، وقد قلنا: إن الفكرتين تتمثلان في علاقاتنا وتعاطينا من خلالها مع ذاتنا ومع البيئة. وللعلم المباشر أيضاً تأثر بتياري الوحدة والفصل.

■ مروى صعب

لقد احتلت ظاهرة التغير المناخي إحدى الواجهات الاولى في مراكز الأبحاث حول العالم، والمعطيات التي تصدر عن هذه الابحاث مخيفة وتنبئ بالاسوأ. فظاهرة التغير المناخي تقارَب من منحى الوحدة والفصل أيضاً.

في تقرير لجنة برنامج البيئة في الأمم المتحدة «ممثلة بمجموعة العشرين» التي عقد آخر اجتماع لها في مراكش- المغرب في تشرين الثاني 2016، صدرت عدة حلول حول تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة وخاصة ثاني اوكسيد الكربون، على أن يستكمل برنامج الأمم المتحدة في تخفيض الانبعاثات عبر مراحل والمرحلة الأخيرة في عام 2100. أبرز ما صدر هو، تخفيض الآليات التي تستخدم الوقود الأحفوري إلى حدّ التوصل لاستبدالها بنظام طاقة بديلة نظيفة، التخفيف من الآلات السيارة، والعمل على مشروع لأن يصبح ثاني أوكسيد الكربون للبيع بعد عدة سنين. اي ان الدولة التي ستنتج غازات أكثر ستشتري أوكسيجن من الدولة التي ستنتج أقل. إجتماع مراكش كان تأكيداً من مجموعة العشرين على اتفاقية باريس عام 2015، التي نصت على تخفيض الانبعاثات خلال الأعوام القادمة عبر مراحل. الجدير بالذكر أنه خلال الأسابيع السابقة القليلة، منذ تنصيب الرئيس الأخير للولايات المتحدة، تم الغاء الفقرة المتعلقة بالتغير المناخي والبيئة من على موقع البيت الأبيض، بالإضافة إلى تهليل الرئيس المذكور بالخروج من اتفاقية باريس.

أين الفصل والوحدة في ظاهرة التغير المناخي؟

الفصل في تحديد الأسباب، أي أن الأسباب التي تنسب لظاهرة التغير المناخي هي عمل إنساني مجرد من أي هدف أو صلة بالمفعول به، أي البيئة. تحدد الأسباب بزيادة عدد السكان، الارتفاع الهائل لاستخدام الوقود الأحفوري، والارتفاع في عديد الآليات السيارة. وتحدد هذه الأسباب في مناطق محددة على الكوكب، وخاصة في الصين، الهند والبرازيل. من دون نسب أسباب أخرى الى الظاهرة، كأساس لها، التي تتجلى في تركيبة النظام الذي حكم العالم أثناء الارتفاع الهائل لهذه الغازات، الذي يحاول منذ بروز الظاهرة أن يحدّ من انعكاساتها عبر أساليب لا انسانية شبيهة بالتي أدت إلى وقوعها في الأساس. أي نهب الثروات والاحتكار. من دون الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الدول «الصين، الهند، البرازيل» بدأت صعودها السياسي والاقتصادي مؤخراً، نسبة لعمر تطور البشرية، الذي انعكس تطوراً واستقراراً اقتصادياً واجتماعياً – ولو نسبياً – داخلياً، وتقديمات اجتماعية تعتبر بديهيةً بالنسبة لدول الغرب.

والفصل أيضاً في ظاهرة التغير المناخي بالموقع السياسي والاقتصادي للدول في العالم. أي أن على الشعوب التي تنتج منتجات أمريكية خارج الولايات المتحدة، أن تدفع ثمن السياسات الاقتصادية الرأسمالية، التي أوصلت هذه الشعوب، لكي تكون منتجاً لرأس المال في مقابل مالكيه. وعليهم أيضاً الذهاب للعمل أو المدرسة مشياً على الأقدام، لأن الليبراليين نجحوا في إقناع البعض بالفصل بين آليات الحياة التي ينتجها ويسببها الإنسان والنظام السياسي المسيطر.

أي أنه لا يمكننا الفصل بين التطور الذي شهدته بعض الدول، التي تسمى حالياً متطورة، وارتفاع الغازات الدفيئة. ولا يمكننا أيضاً الفصل بين مراكز الإنتاج والتصدير في العالم، وارتفاع الغازات الدفيئة. أما الطلب بتخفيض أو عدم استعمال الوقود الأحفوري واستبداله بطاقة نظيفة في بلد مثل الصين أو الهند كما الطلب من هذه الحكومات التخلي عن موقعها الاقتصادي، والتخلي بالتالي عن تقديماتها الاجتماعية البديهية بالنسبة لشعوب الغرب وشعوبها هي، والحد من تطورها. ويمثل الاحتكار والقمع التي مارسته الرأسمالية على مدى أعوام، بعدم السماح لهذه الدول بإيجاد مصادر طاقة أخرى، بفعالية أقوى وأسرع، وإلا يكون تدميرها وتجويعها.

أخبار العلم

1,4 مليون طفل يواجهون خطر الموت جوعاً!

حذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف»، من أن ما يقرب من 1,4 مليون طفل معرضون لخطر الموت الوشيك من الجوع في نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن.

وقالت اليونيسيف: إن نحو 462 ألف طفل في اليمن يعانون من سوء التغذية الحاد، بسبب الحرب الأخيرة التي مزقت البلاد على مدى عامين.

وفي كانون الثاني، أشارت الأمم المتحدة إلى أن ثلثي سكان اليمن بحاجة إلى المساعدات الإنسانية.

وفي الوقت نفسه، يعاني نحو 450 ألف طفل من سوء التغذية في شمال شرق نيجيريا، كما انتشرت مجموعة من الإنذارات حول احتمال تدهور الوضع وانتشار المجاعة، في بعض المناطق النائية من ولاية بورنو في نيجيريا.

ويعاني 185 ألف طفل في الصومال من سوء التغذية، ويبدو أن هذا الرقم سيصل إلى 270 ألف طفل خلال الأشهر القليلة القادمة، وفقاً لليونيسيف.

أما في جنوب السودان، فيعاني 270 ألف طفل من سوء التغذية، كما أعلن عن انتشار حالات المجاعة في شمال البلاد.

ويُذكر، أن سوء التغذية وانتشار المجاعة من صنع المنظومة الاقتصادية الحالية، وعلى الحكومات بذل المزيد من الجهد لتجنب تكرار مأساة عام 2011، عند حدوث المجاعة في القرن الإفريقي، أو شبه الجزيرة الصومالية.

ثورة في عالم الطب بسبب الهواتف المحمولة

يقول الباحثون: إن الهواتف الذكية أحدثت ثورةً في تشخيص وعلاج الأمراض وذلك بفضل بعض الإضافات والتطبيقات الطبية التي تجعل من الهاتف أحد الأجهزة الطبية.

وأوضح الباحثون: أن قطع الهاتف الذكي مثل «الكاميرا والضوء وجهاز تسجيل الصوت وجهاز تحديد الموقع الجغرافي» تشهد تطوراً مستمراً «يجعلها قادرةً على منافسة أجهزة التصوير الطبية».

ويمكن للهواتف الذكية قياس عدد الخطوات وعدد السعرات الحرارية وقياس دقات القلب، كما يمكنها أن تصبح أدوات فعالةً في تشخيص المرض، إذ «يمكن استخدام الميكروفون لتشخيص الربو ومرض الانسداد الرئوي المزمن».

كما يمكن استخدام الهواتف الذكية في متابعة الأمراض المزمنة، بالإضافة إلى إمكانية اعتماد الكاميرا والفلاش على الهاتف المحمول لتشخيص أمراض الدم، بما في ذلك نقص الحديد ونقص الهيموغلوبين، حيث يمكن اعتماد تطبيق HemaApp لقياس الهيموغلوبين في الدم دون استخدام إبرة، وإنما فقط عن طريق وضع الإصبع على فلاش الكاميرا.

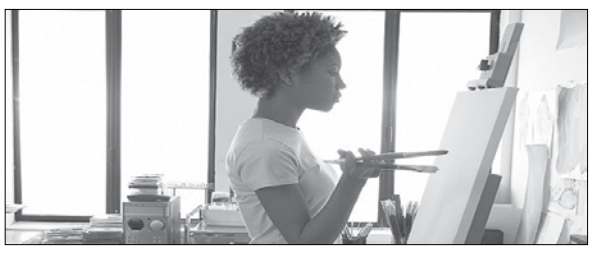

المبدعون يمتلكون «دماغاً خارقاً»

كشفت دراسة جديدة أن الإبداع والأفكار النّيرة لا تتوقف على عمل جانب واحد من الدماغ كما كان يُعتقد، ولكن على مدى تواصل نصفيه مع بعضهما البعض.

واكتشف الباحثون: أن الذين يتمتعون بميزات إبداعية وبقدرة على الابتكار، يمتلكون اتصالات عصبيةً أكثر بين جانبي الدماغ الأيسر والأيمن.

حلل كل من، ديفيد دونسون، من جامعة دوك، ودانييل دورانتي، من جامعة بادوفا، شبكة اتصال المادة البيضاء بين 68 منطقة منفصلة من الدماغ، عند مجموعة من المشاركين الأصحاء.

وتقع المادة البيضاء تحت المادة الرمادية الخارجية في الدماغ، وتتكون من حزم من الأنسجة أو المحاور، التي تربط مليارات من الخلايا العصبية، كما تنقل الإشارات الكهربائية.

وجمع الباحثون البيانات باستخدام تقنية التصوير بالرنين المغناطيسي «MRI»، مما أتاح القدرة على تتبع المسارات على المحاور، داخل جمجمة الإنسان.

واستخدم فريق البحث بقيادة الأستاذ، ريكس جونغ، من جامعة نيو مكسيكو، أجهزة الكمبيوتر لتحويل البيانات الرقمية إلى خرائط ثلاثية الأبعاد «رسوم بيانية للمحاور ضمن الدماغ».

أوروبا الشرقية: حل سلمي وتوازنات جديدة؟

تتغير موازين القوى في أوروبا الشرقية، بعكس ما يريده الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. وكان ذلك واضحاً من خلال الهزيمة المرّة التي تكبدها الخيار العسكري في أوكرانيا، وهو ما كان يراهن عليه الغرب كثيراً.

■ آلان كرد

بالإضافة إلى ذلك، تتقدم الجهود الروسية من أجل إيجاد حلول سياسية لأزمات استمرت لعقود، وشهدت حروباً على إثر تفكك الاتحاد السوفييتي، مثل: قضية إقليم ناغورني قره باغ بين أرمينيا وأذربيجان، ومسألة إقليم بريدنيستروفيا في مولدافيا. إضافةً إلى وصول أنصار الاتحاد الأوراسي إلى السلطة في دول عدة.

وثيقة هلسنكي للحل السلمي

في نهاية شهر كانون الأول 2016، كانت مجموعة مينسك لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، من أجل الحل السلمي لمسألة إقليم ناغورني قره باغ، قد دعت الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف ونظيره الأرميني سيرج ساركسيان إلى استئناف المفاوضات المباشرة حول تسوية نزاع قره باغ في أسرع وقت.

وصدر بيانٌ مشترك للرؤساء المندوبين من وفود البلدان في مجموعة مينسك، المعنية بتسوية النزاع في إقليم قره باغ، وهم وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، ونظيريه الأمريكي، جون كيري، والفرنسي، جان مارك إيرولت. وجاء في البيان الذي نقلته روسيا اليوم: «ستنظم البلدان الرؤساء المناوبون لقاءً بين رئيسي أرمينيا وأذربيجان عندما يكونان جاهزين لذلك. وإننا على قناعة بأن الرئيسين يجب عليهما البدء في المفاوضات بحسن نية في أقرب وقت ممكن.. الحوار المستمر والمباشر بين الرئيسين، والذي يجري تحت رعاية الرؤساء المناوبين، يعتبر عاملا أكثر أهمية في تعزيز الثقة وتحريك عملية السلام».

أكد البيان على دعوة رئيسي أرمينيا وأذربيجان إلى إبداء المرونة واستئناف المفاوضات بهدف ثابت للمضي قدماً نحو تحقيق السلام الراسخ على أساس الاقتراحات العملية الحالية.

اتفقت مجموعة مينسك على تسوية النزاع في إقليم قره باغ حسب المبادئ الأساسية لوثيقة هلسنكي الختامية، وهي: عدم استخدام القوة وسلامة ووحدة الأراضي والمساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير، فضلاً عن النقاط الإضافية المقترحة من قبل زعماء البلدان الرؤساء المناوبين، بما في ذلك إعادة الأراضي المحيطة بمنطقة قره باغ، إلى السيطرة الأذربيجانية، والوضع الانتقالي لقره باغ والذي ينص على توفير ضمانات الأمن والحكم الذاتي، وممر يربط بين أرمينيا وقره باغ، وتحديد الوضع القانوني النهائي لقره باع في المستقبل من خلال التعبير الملزم قانونياً عن الإرادة وحق جميع النازحين داخلياً واللاجئين في العودة إلى أماكن إقامتهم السابقة، وضمانات الأمن الدولية، بما في ذلك عملية حفظ السلام.

يأتي ذلك تتويجاً للجهود الروسية في سبيل الحل السلمي لأزمة الإقليم منذ عام 1992، حيث بذلت مجموعة مينسك حول قره باغ التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا جهوداً لتسوية النزاع في المنطقة. وفي عام 1994، نجحت روسيا كدولة لها نفوذ على كل من باكو ويريفان في حمل أطراف النزاع جميعها «أرمينيا وأذربيجان وجمهورية قره باغ» على توقيع وقف إطلاق النار. ومنذ عام 1997 تتولى روسيا وفرنسا والولايات المتحدة رئاسة مجموعة مينسك بشكل دائم.

دستور جمهورية أرتساخ

أجرى إقليم ناغورني قره باغ تصويتاً على مشروع الدستور الجديد للجمهورية المعلنة من طرف واحد. توجه سكان الإقليم إلى مراكز التصويت يوم الإثنين 20 شباط الجاري، بينما أعلنت النتائج يوم الثلاثاء 21 شباط.

حسب النتائج المعلنة، فقد صوتت الأكثرية الساحقة من سكان الإقليم على مشروع الدستور الجديد، وأعلنت اللجنة المركزية للانتخابات أن مشروع الدستور الجديد حاز على نسبة 87,6% من أصوات المقترعين مقابل 9,7 صوتوا ضده حسب ما نقلته وكالات الأنباء.

وطلب من الناخبين التصويت على تعديلات دستورية تؤمن الانتقال من نظام برلماني- شبه رئاسي إلى نظام رئاسي بالكامل، بالإضافة إلى تغيير تسمية الإقليم من جمهورية قره باغ إلى جمهورية «أرتساخ» حسب سبوتنيك. ووفقاً للدستور الجديد لهذه الجمهورية غير المعترف بها، سيختفي منصب رئيس الحكومة ويتولى الرئيس تعيين الوزراء دون تسمية وزير أول بينهم.

في أولى ردود الأفعال على محاولة استئناف النزاع في الإقليم كانت رئاسة مجموعة مينسك لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل تسوية النزاع في قره باغ، «فرنسا وروسيا والولايات المتحدة»، قد وجهوا انتقادات شديدةً لإجراء الاستفتاء في هذه المنطقة، وهو ما قد يؤجج النزاع القديم بين أرمينيا وأذربيجان مرة أخرى، ويتناقض مع الجهود المبذولة للحل السلمي لهذه المسألة.

مع وجود الأوراسيين في السلطة في مولدافيا وإقليم بريدنيستروفيا بات أفق الحل السلمي مفتوحاً وكذلك توفرت المرونة المطلوبة لحل المسألة العالقة منذ 1992

الحل السياسي في بريدنيستروفيا

كانت أزمة إقليم بريدنيستروفيا «ترانسنيستريا» قد حدثت عشية تفكك الاتحاد السوفييتي، حيث أعلنت استقلالها عن جمهورية مولدافيا السوفييتية الاشتراكية عام 1990، وهو ما أدى إلى نشوب نزاع عسكري بين الجمهورية المعلنة من طرف واحد، والحكومة المولدافية سنة 1992 على إثر قيام خطر توحيد مولدافيا مع رومانيا.

بدأت الجهود الروسية لرعاية الحل السلمي في الإقليم منذ آذار 1992 توجت بوقف الحرب في تموز من العام نفسه ولكن بقيت مسألة الإقليم معلقةً دون حل، ومع وصول الرئيس فلاديمير فورونين «الحزب الشيوعي» إلى رئاسة مولدافيا لدورتين 2000-2009 استمر وقف إطلاق النار وسياسة التعاون مع روسيا.

كادت الأوضاع أن تنفجر عدة مرات بسبب وصول القوميين الليبراليين إلى السلطة بين عامي 2009 – 2016، فقد صرح رئيس جمهورية بريدنيستروفيا غير المعترف بها ايغور سميرنوف: «بعد تفكك الاتحاد السوفيتي العظيم اضطررنا لبناء دولتنا المستقلة من أجل التصدي للنزعة القومية في مولدوفا. ونحن لم نتبع طريق أوكرانيا التي طلبت الانضمام لحلف الناتو. ولقد صوت شعبنا إلى جانب الاستقلال في استفتاء شعبي عام، وأبدى رغبته في العيش في فضاء مشترك مع روسيا الاتحادية، وهذا ما نسعى لترجمته الآن إلى الواقع».

وأبدى المسؤولون في الإقليم وكذلك الناس في الاستفتاءات التي جرت عدة مرات بعد 2014 عن رغبتهم في الانضمام إلى الاتحاد الأوراسي، وفي شهر تشرين الثاني 2016، تمكن المرشح إيغور دودون من الفوز في الانتخابات الرئاسية في مولدافيا، الجمهورية السوفياتية السابقة، التي كانت تعيش أزمةً سياسيةً منذ أشهر بسبب فضائح الفساد، وفشل الحكومات المتعاقبة الموالية للاتحاد الأوروبي بامتصاص غضب الشارع، بالإضافة إلى فشلها في تنمية البلاد، بل وزادتها فقراً، إذ بلغ متوسط الأجور في مولدافيا 200 دولار شهرياً بسبب سياسات التقشف.

بعد فوز دودون، تم نزع علم الاتحاد الأوروبي عن مبنى رئاسة جمهورية مولدافيا، حيث أعلن الرئيس المولدافي الجديد في بيان له: أن العلم المولدافي سيكون هو العلم الوحيد الذى يرفرف فوق مبنى رئاسة الجمهورية من الآن فصاعداً. ويتبنى دودون سياسة التقارب مع روسيا والانضمام إلى الاتحاد الأوراسي.

مع وجود الأوراسيين في السلطة في مولدافيا وإقليم بريدنيستروفيا بات أفق الحل السلمي مفتوحاً وكذلك توفرت المرونة المطلوبة لحل مسألة عالقة منذ 1992 في منطقة شهدت نزاعات عسكرية وكادت تؤدي إلى صراع شبيه بما حدث في البلقان والقفقاس بتأجيج من الغرب.

السعودية تغرق أكثر: «ناتو عربي»

يمكن القول بوضوح بأن السعودية تعيش أسوأ لحظات وجودها الحديث. فأرض النفط المعتادة على شن الحروب بأموالها وبوكلائها- أو حتى بنفسها بشكل مباشر لمصلحة «الأمريكي»، ومصالح بقاء النخب الحاكمة- كانت قادرةً على تحقيق انتصارات ما هنا وهناك في مرحلة السيادة الأمريكية، قبل أن ينقلب الحال، وتصبح، هي ذاتها، بحاجة إلى العون.

■ عماد بيضون

يزداد انسداد الأفق الغربي عمقاً، في الوقت ذاته، الذي تتقدم فيه محاور عالمية جديدة جعلت عمليات الحسم غير ممكنة. وكلما همّت السعودية- التي رسم لها سادة واشنطن دور رأس الحربة- للخروج من المستنقعات، التي وجدت نفسها فيها، أعادها الأمريكي، من خلال الوعود، نحو مزيد من التصعيد، فبذلك فقط، تضمن الولايات المتحدة المماطلة، ريثما تستقر أمور الإدارة الجديدة.

كل ما يعني واشنطن هو المزيد من التورط السعودي في الحرب اليمنية بهدف إبقاء شعلة نار تهدد السلم الإقليمي والدولي وتشغل بها كل من روسيا وايران

اليمن في معادلة التوازن الإقليمي

تاريخياً، كان لليمن موقعاً استراتيجياً هاماً، عاكساً في أحيانٍ كثيرة التقلبات الحاصلة في موازين القوى الدولية والإقليمية، حيث كان انقسامه بين شمال وجنوب، ومن ثم توحيده لاحقاً، انعكاساً لتلك التغيرات التي جرت في الأوزان الدولية والإقليمية.

لكن- ورغم المدّ الهائل للخليج في فترة السيادة الأمريكية- كان اليمن يملك، بحكم موقعة، استقلالاً سياسياً نسبياً يعود إلى الضغط الشعبي الهائل في مواجهة قوى التبعية. وكان النظام اليمني- منذ التسعينيات، وحتى الحراك الشعبي عام 2011- يحوي التيارات كلها التي انقسمت إبان الحراك وانفرزت وصارت في غير مواقعها حسب الظروف الدولية. فأعداء الأمس- أي حزب المؤتمر الوطني وأنصار الله- شركاء اليوم، وكذلك هو الحال مع الرئيس عبد ربه منصور هادي، والقوى الانفصالية في جنوب البلاد. أما الرئيس السابق، علي عبد الله صالح، فهو يستفيد من الوزن الإيراني، ولا يمانع في خدمة السعودية، لكن يبدو أن تلك الأخيرة لا تريد إعادة توظيفه. أما واشنطن فكل ما يعنيها هو المزيد من التورط السعودي في تلك الحرب، بهدف إبقاء شعلة نار تهدد السلم الإقليمي والدولي، وتشغل بها كل من روسيا وايران من طرف، وتحمل السعودية أوزار الدمار، الذي ألحقته باليمن، من طرف آخر.

12 مليار دولار و«ناتو عربي»

تحدثت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية عن مباحثات تدور بين إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، وإدارات عدد من الدول العربية لحشد حلف عسكري معاد لإيران، يزود الكيان الصهيوني بالمعلومات الاستخباراتية.

وأشارت الصحيفة الأمريكية- نقلاً عن مصادر حكومية عربية- إلى أن التحالف المحتمل سيضم بلداناً بينها السعودية والإمارات والأردن، على أن تلتحق به دول عربية أخرى في وقت لاحق من تشكيله، حسب الصحيفة.

وذكرت الصحيفة أن الحلف المفترض سوف يقوم على غرار «حلف الناتو» من حيث مبدأ الدفاع المشترك، الذي يعتبر الاعتداء على أي بلد عضو فيه، اعتداءً على الحلف ككل، وأن العمل مستمر في الوقت الراهن على صياغة النظام الداخلي لهذا الحلف، حسب ما قالته الصحيفة التي لم تكشف عن مصادرها.

طبعاً السعودية التي تصدق مثل هذه الشائعات الأمريكية والتي ترمي إلى تخريب محاولات بعض الدول الخليجية بترتيب العلاقات مع إيران، عقب الزيارة التي قام بها الرئيس حسن روحاني إلى الكويت وعُمان، التي تمثل بوادر انفراج محتمل في العلاقات، وتسوية من الممكن الإعداد لها، لكن الرد الأمريكي على هذه المحاولة كان سريعاً، فـ«التسريب» الصحفي، ومن ثم الزيارة الأمريكية إلى تركيا، وزيارة أردوغان إلى الخليج، تهدف على الأغلب إلى منع الخليج من التوجه نحو سلام مع إيران، الأمر الذي صدقته السعودية التي رفعت أيضاً حدة التصعيد في تصريحاتها معلنة أنها ستقدم 12 مليار دولار إلى حكومة هادي لتعزيز وجوده على الأرض، بعد إعلان الأمم المتحدة بأن أكثر من سبع ملايين يمني مهددون بالمجاعة.

«هدايا» و«عطايا» السعودية لشراء النفوذ وبعض القوى الإقليمية لن يعطي أبداً ثماره، فالسعودية متورطة في اليمن حتى العظام، ولن تخرج من المستنقع اليمني إلا وقد استنفدت ثرواتها وقواها. وعليه، فإن الخروج في الأمس كان أفضل من الخروج اليوم، كما أن الخروج اليوم، سيكون أقل تكلفةً بكثير من الخروج في الغد، وإن غداً لناظره قريب..!

وداعاً فيتالي تشوركين، شكراً فيتالي...

رحل يوم أمس عن عالمنا فيتالي تشوركين، مندوب دولة روسيا الاتحادية في مجلس الأمن، نجم الشاشات، وهي تبث اجتماعات المنظمة الدولية، والذي جمع بين الحرفية الدبلوماسية، وسرعة البديهة، ومعرفة نقاط ضعف الخصم، وصاحب اليد المرفوعة بالـ«فيتو» أمام كل محاولة غربية، لاستدراك التراجع الموضوعي، والذي ترك بصمات دائمةً في أرشيف الدبلوماسية الدولية، في أهم منعطف دولي بعد الحرب العالمية الثانية.

إحدى أهم مكونات ظاهرة فيتالي الدبلوماسية، التي أحرجت عتاة الدبلوماسيين الغربيين، أمام الرأي العام مرات ومرات، إنه جاء في مرحلة تشكل ميزان القوى الدولي الجديد، وأصبح أحد رموزها، وأحد المعبرين عنها بالملموس، كونه كان يمثل البلد الذي يتصدر خريطة القوى الدولية الصاعدة، في أهم محفل دولي، حيث ارتبط باسمه تقدم دور الماكينة الدبلوماسية الروسية، والتقدم الملحوظ على هذه الجبهة من الصراع، مع قوى العالم القديم.

باختصار، ظاهرة فيتالي الدبلوماسية، هي نتاج مزايا شخصية، محمولة على تقدم دور البنية التي يمثلها، كثنائية لابد منها لإنتاج الرموز في التاريخ الإنساني.

تحيةٌ لصاحب اليد البيضاء المرفوعة، التي لجمت مرات ومرات محاولات الدول الغربية لشرعنة التدخل في شؤون الدول والبلدان، وخصوصاً في سورية، حيث كان الراحل محارباً من أجل القرار 2254، ولعب بحنكته الدبلوماسية دوراً في فرضه على القوى الغربية، ليحتل بذلك مكانة خاصةً في ذاكرة الشعب السوري، ومعبراً عن إرادته في فتح الطريق على الحل السياسي، بما يعنيه من إيقاف الكارثة الإنسانية، ومحاربة الإرهاب، وفتح الطريق على التغيير الوطني الديمقراطي الجذري الشامل.

الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير

تعزي جبهة التغيير والتحرير، الشعب الروسي والدولة الروسية، بوفاة الدبلوماسي اللامع، فيتالي تشوركين، مندوب روسيا الاتحادية لدى مجلس الأمن.

لقد كان الراحل صوت بلاده، في المعركة الدبلوماسية، وخير من عبّر في هذا المحفل الدولي، عن مصالح الشعب الروسي، التي تتقاطع مع مصالح شعوب العالم، في فرض هيبة القانون الدولي، والالتزام بالقرارات الدولية، واحترام سيادة الدول، وسيظل الشعب السوري يتذكر، بمزيد من الاحترام والعرفان بالجميل، يد تشوركين البيضاء، المرفوعة دفاعاً عن سورية، وضد محاولات الدول الغربية، لشرعنة التدخل الخارجي في بلادنا.

■ دمشق
في 20\2\2017
قيادة جبهة التغيير والتحرير

عصا المجمع الصناعي العسكري...

معظم الأمريكيين فكرتهم مشوّشة حول معنى مصطلح «المجمع الصناعي العسكري»، رغم أنهم كثيراً ما يقرؤون عنه في الصحف أو يسمعونه من السياسيين. لذلك، سنلقي نظرةً على طبيعة هذا المجمع، والدور المبهم غالباً الذي يلعبه في الداخل الأمريكي.

■ بقلم: تشاك مرز جونسون
إعداد: رنا مقداد

ذكر الرئيس دوايت دي أيزنهاور: هذا المصطلح للجمهور أثناء خطاب الوداع في 17 كانون الثاني 1961: «منظمتنا العسكرية اليوم ليس لها علاقة بتلك التي كانت معروفةً في زمن أي من أسلافي في زمن السلم، أو من المقاتلين في الحرب العالمية الثانية وكوريا.. لقد أجبرنا على خلق صناعة تسلح دائمة بحجم كبير.. لكن يجب أن نحتاط ضد حيازة القوة غير المبررة، سواء كانت مطلوبةً أم غير مطلوبة، وذلك من خلال المجمع الصناعي العسكري».

مع أن إشارة أيزنهاور إلى «المجمع الصناعي العسكري» باتت معروفةً جداً الآن، إلا أن تحذيره من «حيازة القوة غير المبررة» تم تجاهله بشكل كبير..

المجمع الصناعي العسكري تغير جذرياً منذ الحرب العالمية الثانية وحتى منذ الحرب الباردة والقطاع الخاص حالياً هو السائد

الاختراق «الخاص» وسط التعتيم والتكتم

منذ عام 1961، هناك دراسات قليلة جداً اهتمت بهذا الموضوع، وقد غابت النقاشات الجادة حول مصدر المجمع الصناعي العسكري وتغيرت عبر الزمن، ونجح التكتم الحكومي بإبعاد المسألة عن إشراف أعضاء الكونغرس، أو المواطنين المعنيين، مما عرّض ويعرّض البنية الدستورية الأمريكية للخطر.

منذ نشوئها في أوائل الأربعينات، عندما كان الرئيس فرانكلين ديلانو روزفلت يبني «ترسانة الديمقراطية» وحتى اللحظة الحالية، افترض الرأي العام وجود علاقات متوازنة – وغالباً ما تسمى «شراكة» – بين القيادة العليا والأسياد المدنيين لجيش الولايات المتحدة، ومؤسسات الخدمة والصناعة الربحية ذات الملكية الخاصة، لكن حقيقة الأمر، أنه منذ النشوء الأول لهذه العلاقات لم تكن متوازنةً أبداً.

في السنوات الأولى لـ«المجمع الصناعي العسكري»، كان الشعب لايزال معدوم الثقة بشركات التصنيع الخاصة، بسبب دورها في الكساد الكبير، لذلك فإن الدور الأبرز في العلاقات جديدة العهد كان للقطاع الحكومي الرسمي، وكان الرئيس فرانكلين روزفلت ذو الشعبية الواسعة والحضور الساحر، الراعي لهذه العلاقات العامة– الخاصة، التي كسبت شرعيةً كبيرةً لأن الهدف كان إعادة تسليح البلاد.

في أواخر الثلاثينات، لم يكن استخدام روزفلت لـ«العلاقات العامة–الخاصة» لبناء صناعة الذخيرة –والتي تغلب بواسطتها على الكساد الكبير–، خالياً تماماً من المعارضة، وكذلك تنبه بعض النقاد مبكراً للعلاقات التكافلية بين الحكومة والقطاع الخاص. وبما أن نشاطات المؤسسة المشتركة غير خاضعة للتدقيق والفحص من الشعب، أو من الكونغرس، شأن المؤسسات العامة، فالعلاقات المتآزرة العامة– الخاصة تمنح القطاع الخاص حجماً إضافياً من الحماية ضد مثل هذا التدقيق.

هذه الاعتبارات، غُمرت بالمساعي المتحمسة للحرب، وفترة ما بعد الحرب، من الرخاء الاقتصادي الذي أنتجته الحرب، لكن تحت السطح، كانت هناك حركة غير ملحوظة للأعمال الكبيرة لاستبدال المؤسسات الديمقراطية بالمؤسسات التي تمثل مصلحة رأس المال، وهذه الحركة هي السائدة اليوم، وأهدافها تشكك منذ وقت طويل في جدوى ما يسمى بـ«الحكومة الكبيرة»، في الوقت الذي كانت تغتنم المبالغ الهائلة، التي يستثمرها القطاع العام في الدفاع القومي لمصلحتها الخاصة.

مجرد مرتزقة!

المجمع الصناعي العسكري تغير جذرياً، منذ الحرب العالمية الثانية، وحتى منذ الحرب الباردة. القطاع الخاص حالياً هو السائد.

القوى الجوية والبرية والبحرية في البلاد، بالإضافة إلى وكالات المخابرات، بما فيها وكالة المخابرات المركزية، ووكالة الأمن القومي، ووكالة مخابرات الدفاع، وحتى الشبكات السرية الموكل لها العمل الخطر للاختراق والتجسس على المنظمات الإرهابية. أصبحت تعتمد جميعها على حشد من «المتعاقدين الخاصين».

في بيئة مهمات الأمن القومي الحكومية، المصطلح الأنسب لهؤلاء قد يكون «المرتزقة» كونهم يعملون منفردين لدى الشركات الربحية. تيم شوروك محقق صحفي، والمرجع الأول في هذا الموضوع، يلخص هذا الوضع المدمر في كتابه: «جواسيس للإيجار»، العالم السري للاستعانة بعناصر خارجية في المخابرات:

«في عام 2006، وصلت تكاليف التجسس الأمريكي وعمليات المراقبة التي تمت الاستعانة فيها بمتعاقدين خارجيين إلى 42 مليار دولار، أو ما يقارب 70 بالمئة من الـ 60 مليار دولار التقديرية التي تصرفها الحكومة سنوياً على المخابرات الخارجية والداخلية! عدد الموظفين المتعاقدين يتجاوز القوة العاملة المتفرغة في الـ«سي آي إيه» المكونة من 17500!! المتعاقدون يشكلون أكثر من نصف القوة العاملة في الخدمات السرية القومية لـ«سي آي إيه» «دائرة العمليات سابقاً» والتي تسيّر العمليات السرية والجواسيس المجندين خارج البلاد..».

ويتابع: «لإشباع الحاجة النهمة لدى وكالة الأمن القومي لتقنية المعلومات والبيانات، تضخمت القاعدة الصناعية التي تسعى للعمل مع الوكالة من 144 شركة في عام 2001 إلى أكثر من 5400 شركة عام 2006!! في «مكتب الاستطلاع القومي» الوكالة المسؤولة عن إطلاق ورعاية المستكشفات الضوئية القومية والتنصت على الأقمار الصناعية، كامل القوة العاملة تقريباً مكونة من موظفين متعاقدين يعملون لدى شركات «خاصة»، مع ميزانية تقدر بـ8 بليون دولار، وهي الأكبر في «منظومة المخابرات»، المتعاقدون يتحكمون بما تقارب قيمته 7 بليون دولار من العمل في مكتب الاستطلاع القومي، معطيةً صناعة التجسس بالأقمار الصناعية ميزةً كونها الأكثر خصخصةً في منظومة المخابرات. إذا كان هناك تعميم يمكن الوصول إليه حول برنامج تقنية المعلومات الذي يستعين بعناصر خارجية في وكالة الأمن القومي، فهو التالي: لم يعملوا جيداً! وبعضهم فشل فشلاً ذريعاً! وفي عام 2006 لم تكن وكالة الأمن القومي قادرةً على تحليل أغلب المعلومات التي تجمعها، وكنتيجة لهذا، فإن أكثر من 90 بالمئة من المعلومات التي تم جمعها جرى رميها دون أن يتم ترجمتها إلى صيغة متماسكة ومفهومة. فقط 5 بالمائة تمت ترجمته من صيغته الرقمية إلى نص، وتم توجيهه إلى القسم الصحيح لتحليله. العبارة الأساسية في قاموس مكافحة الإرهاب هي «الشراكة العامة–الخاصة». في الواقع «الشراكة» هي غطاء ملائم للمصالح المشتركة الدائمة».

بيل كلينتون أخذ الهراوة من المكان الذي تركها فيه رونالد ريغان أخذها عميقاً داخل الإدارات التي كانت تعتبر يوماً ما حكومية

سيطرة شاملة

يمكن استخراج العديد من الاستنتاجات من عرض الحقائق المروع الذي قدمه شوروك، أهمها: أنه إذا أرادت إدارة تجسس أجنبية أن تخترق الجيش الأمريكي والأسرار الحكومية لن تكون وسيلتها الأسهل هي الحصول على مدخل للوكالات الحكومية الأمريكية، وإنما ببساطة أن تؤمن لعملائها وظائف في أي من الشركات الخاصة الكبيرة المتكيفة مع عمل المخابرات، والتي أصبحت تعتمد عليها الحكومة بشكل ملحوظ.

«بووز ألين هاميلتون» هو أحد

القمع في «رحاب الديمقراطية»

أقدم المتعاقدين في مجال المخابرات والعمليات السرية، وقد كان حتى كانون الثاني 2007 موظفاً لدى مايك ماكنيل المدير الحالي للمخابرات القومية، وأول متعاقد خاص يتم تسميته لقيادة كامل منظومة المخابرات!. ووفقاً للميجر جنرال أنتوني تاغوبا الذي حقق في فضيحة التعذيب وإساءة المعاملة في أبو غريب، فإن أربعة من المحققين من الـ«سي إيه سي آي» كانوا بشكل مباشر أو غير مباشر مسؤولين عن تعذيب السجناء.

ملفت للنظر بما يكفي أن المؤسسة العالمية لتطبيق العلوم، قد أخذت مكان وكالة الأمن القومي كجامع أساسي لمخابرات الإشارات لدى الحكومة.. إنه أكبر عقد لوكالة الأمن القومي، وتلك الوكالة اليوم هي أكبر زبون لدى الشركة.

هناك آلاف من المشاريع الربحية التي تعمل لإمداد الحكومة بما يسمى الحاجات المخابراتية، وقد جرى في بعض الأوقات رشوة أعضاء الكونغرس لتمويل المشاريع التي لا يريدها أحد من الفرع الإداري.

الجمهوريون والديمقراطيون: الحرب والخداع والخصخصة!

الانتقال الكامل للنشاط العسكري والمخابراتي إلى نشطاء خاصين، وغالباً مجهولين، نهض تحت رئاسة رونالد ريغن، وتسارع هذا النمو بشكل كبير بعد الحادي عشر من أيلول 2001 تحت رعاية جورج دبليو بوش وديك تشيني.

الشيء الذي غالباً يكون غير مفهوم هو التالي: أكبر توسع خاص داخل المخابرات والدوائر الحكومية الأخرى حدث تحت رئاسة بيل كلينتون، فلقد بدا أنه لا يملك الدوافع نفسها المضادة للحكومة، كما لا يملك أفكار المحافظين الجدد المشابهة لأصحاب الخصخصة «ريغان وبوش الثاني»، فسياساته تضمنت شكلاً نمطياً من عدم التحيز – وأحياناً بعض التجاهل – تجاه ما كان يحدث للحكومة الديمقراطية المسؤولة عن تخفيف التكاليف ومزاعم الفاعلية الأكبر.

إن إحدى نقاط القوة في دراسة شوروك هي أنه شرح بالتفصيل دور كلينتون في خصخصة الحكومة الأمريكية بالجملة، وبالتحديد وكالات المخابرات.

أطلق ريغان حملته لتقليص حجم الحكومة، وعرض حصةً كبيرةً من النفقات العامة على القطاع الخاص بخلق «مخطط القطاع الخاص في التحكم بالمصاريف» عام 1982، وكمسؤول عن المخطط الذي أصبح معروفاً باسم «لجنة غريس»، «نسبة لرئيسها رجل الأعمال المحافظ بيتر غريس رئيس مجلس إدارة شركة دبليو آر غريس إحدى أكبر الشركات الكيميائية في العالم وصاحبة السمعة السيئة»، تمت خصخصة سكة حديد الشحن للولايات الشمالية.. لم يحدث شيء آخر على هذه الجبهة خلال فترة إدارة بوش الأول، لكن بيل كلينتون عاد إلى الخصخصة بإفراط.

ووفقاً لشوروك: «بيل كلينتون، أخذ الهراوة من المكان الذي تركها فيه رونالد ريغان، أخذها عميقاً داخل الإدارات التي كانت تعتبر يوماً ما حكومية، بما فيها العمليات العسكرية المحفوفة بالمخاطر والمهمات الاستخباراتية التي كانت مقتصرةً يوماً ما على الوكالات الحكومية. وبنهاية الفترة الأولى لكلينتون أكثر من 100،000 وظيفةً في البنتاغون انتقلت إلى شركات في القطاع الخاص – من بينها آلاف الوظائف في المخابرات. مع نهاية الفترة الرئاسية الثانية عام 2001، اقتطعت الإدارة 360،000 وظيفة من جدول الرواتب الفيدرالي، والحكومة أصبحت تصرف أكثر بـ44 بالمئة على المتعاقدين مما كانت تفعل عام 1993».

أطلق ريغان حملته لتقليص حجم الحكومة وعرض حصةً كبيرةً من النفقات العامة على القطاع الخاص بخلق «مخطط القطاع الخاص في التحكم بالمصاريف» عام 1982

هذه النشاطات تصاعدت بعد أن سيطر الجمهوريون على مجلس النواب عام 1994 لأول مرة منذ 43 عاماً.

مؤسسة الإرث في الجناح اليميني وصفت ميزانية كلينتون عام 1996 بأنها «أوقح جدول أعمال للخصخصة وضعه أي رئيس حتى تاريخه». وبعد 2001 أضاف بوش وتشيني منطقاً أيديولوجياً للعملية التي أطلقها كلينتون بفاعلية، فقد كانا داعمين متحمسين «لقيادة المحافظين الجدد للشلال الذي تصرفه الولايات المتحدة على الدفاع، الأمن القومي، والبرامج الاجتماعية والمؤسسات الكبيرة الصديقة لبوش وإدارته».

احذر.. أنت تحت المراقبة دائماً!

النتائج النهائية هي ما رأيناه: حكومةً مفرغةً من معاني المهمات العسكرية والاستخباراتية. مؤسسة كي بي آر على سبيل المثال تقدم الغذاء، التنظيف، وغيرها من الخدمات الشخصية للجنود في العراق بعقود شديدة الربحية، بينما تقدم بلاك ووتر وورلد وايد الأمن والخدمات التحليلية لـ«سي آي إيه» والقسم الحكومي في بغداد.

«المرتزقة المسلحون لهذه المؤسسة فتحوا النار وقتلوا 17 مدنياً أعزل في ساحة المنصور في بغداد في 16 أيلول 2007.. وهذا مجرد مثال». تكاليف الخصخصة – المالية والبشرية – في القوات المسلحة ومنظومة المخابرات تجاوزت أية مزاعم للإنقاذ، وبعض العواقب على النظام الديمقراطي يتعذر إصلاحه.

هذه العواقب تتضمن: التضحية بالاحترافية داخل إدارات المخابرات. جاهزية المتعاقدين الخاصين للدخول في نشاطات غير قانونية دون أدنى تأنيب للضمير مع وجود حصانة. عدم قدرة الكونغرس أو المواطنين على تنفيذ مراقبة فاعلة على نشاطات المخابرات التي تنفذها شركات خاصة بسبب جدار السرية الذي يحيط بها. وربما الأكثر خطورةً فقدان أكثر جوهر تملكه أية منظمة مخابرات– ذاكرة المؤسسة.

معظم النتائج واضحة حتى لو لم يتم التعليق عليها من السياسيين أو من الإعلام السائد. ثمة خسارة في الاحترافية داخل السي آي إيه.. ولعل الفشل الأكبر كان في التقييم العالمي للاستخبارات عام 2002 في امتلاك العراق لأسلحة التدمير الشامل.

من المذهل أنه لا يوجد موظف كبير واحد يبدو مهيئاً للاستقالة عندما تفشل الأبعاد الحقيقية للمخابرات الأمريكية في أن تكون واضحةً، وعلى رأسها مدير المخابرات المركزية.. الرغبة في الدخول في نشاطات تتراوح من التردد إلى الإجرام الكامل، تبدو متفشيةً بين المتعاقدين في المخابرات أكثر منها بين أعضاء الوكالة أنفسهم، ومن الصعب على شخص من الخارج أن يكتشف.

على سبيل المثال، ما بعد الحادي عشر من أيلول، الأدميرال جون بويندیكستر الذي كان يعمل آنذاك لدى وكالة المشاريع الدفاعية عالية التطور «دي إيه آر بي إيه» لدى وزارة الدفاع، خطرت له الفكرة العبقرية، أن الوكالة يجب أن تبدأ بجمع الملفات حول أكبر عدد ممكن من المواطنين الأمريكيين وذلك بهدف معرفة إذا ما كانت إجراءات التنقيب عن المعلومات تظهر أنماطاً من التصرف متوافقة مع النشاط الإرهابي.

في عام 2006 وصلت تكاليف التجسس الأمريكي وعمليات المراقبة التي تمت الاستعانة فيها بمتعاقدين خارجيين إلى 42 مليار دولار

نشرت نيويورك تايمز في 14 تشرين الثاني 2002 عموداً كتبه وليم سافير بعنوان «أنت مشبوه» يكشف فيه أن وكالة «دي إيه آ ربي إيه» أعطت ميزانيةً بـ200 مليون دولار لجمع الملفات حول 300 مليون أمريكي: «كل عملية شراء أجريتها ببطاقتك الائتمانية، كل اشتراك في مجلة أو وصفة طبية، كل موقع إلكتروني زرته، وكل بريد إلكتروني أرسلته أو استلمته، كل إيداع بنكي أجريته، كل رحلة حجزتها، وكل فعالية حضرتها – كل هذه التعاملات والتواصلات ستذهب إلى ما تسميه وزارة الدفاع قاعدة البيانات المركزية الفعلية».

هذا صدم الكثير من أعضاء الكونغرس، لأنه قريب جداً من تصرفات الغوستابو والستاسي في عهد الفاشية النازية، ولذلك، صوتوا في السنوات التي تلت لإيقاف تمويل المشروع، إلا أن تصرف الكونغرس لم يوقف برنامج «الإطلاع على كامل المعلومات»، فوكالة الأمن القومي قررت سراً أن تستمر بتنفيذه من خلال المتعاقدين الخاصين.. وهو ما يجري حتى الآن..

أيها المسحوقون انتبهوا من «الحكي» الحكومي!

ما زال النكران والتجاهل سيد الموقف على مستوى العمل والأداء الحكومي لمطالب الشرائح الواسعة من العمال والفلاحين والمنتجين وأصحاب المهن والحرفيين، وغيرهم من الشرائح المسحوقة، عبر اتباع السياسات والبرامج الاقتصادية الاجتماعية نفسها ذات الطابع الليبرالي المضرة بمصالح هؤلاء، مع التغليف الإعلامي بعناوين عريضة مختلفة بالمضمون عن هذه السياسات كلياً، بل ومتناقضة معها.

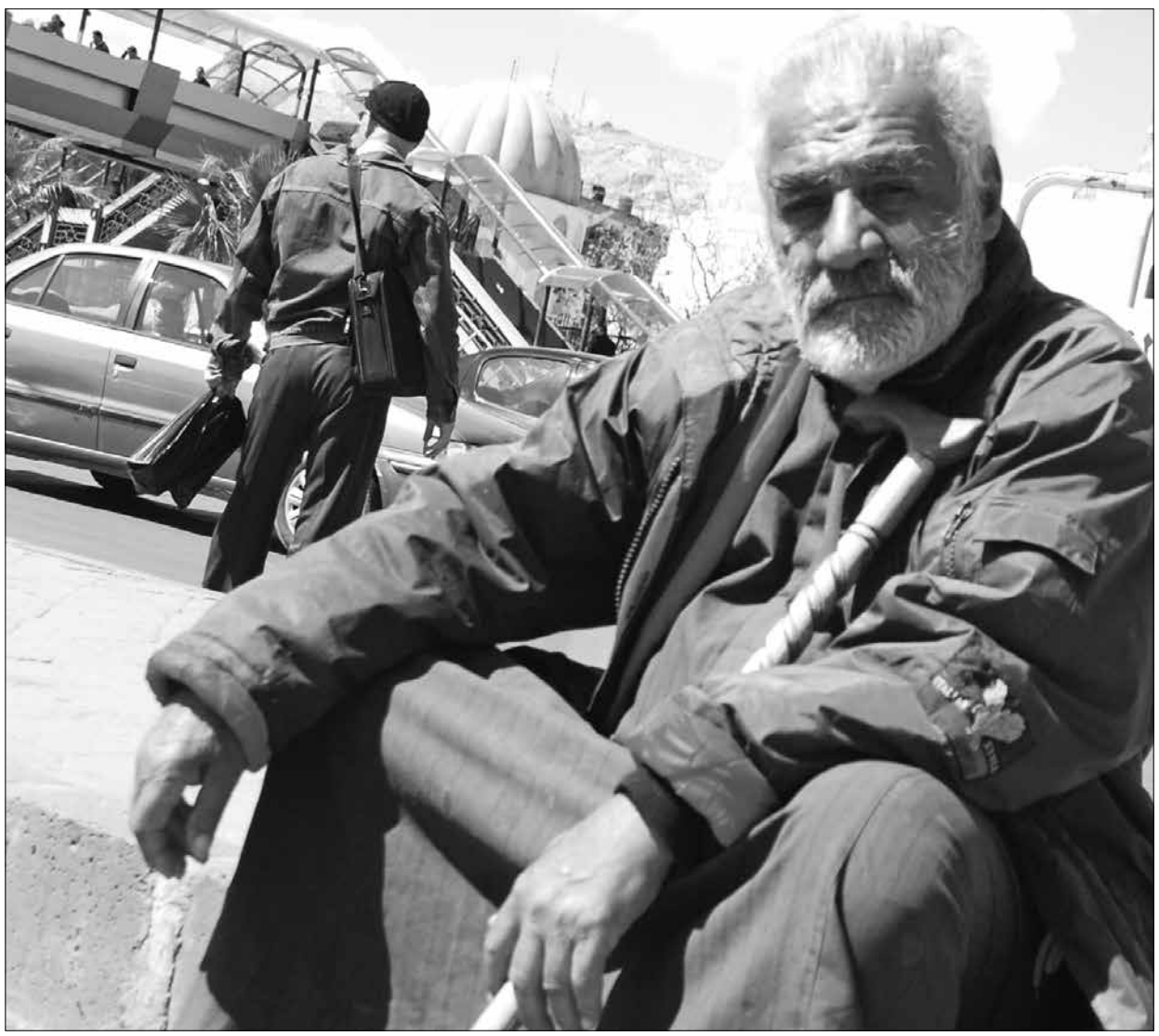

■ عاصي اسماعيل

ففي الجلسة المنعقدة لمجلس الوزراء، بتاريخ 2017/2/19، «طلب المجلس من الوزارات كافة رفع مستوى التنسيق مع النقابات والاتحادات المهنية والمنظمات الأهلية، كل حسب اختصاصه، لتكون ذراعاً مكملاً لعمل الحكومة، ووضع تصور للنهوض بواقع عمل هذه المنظمات وتطوير آلية عملها لتكون فاعلة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولتحقيق مطالب المنتسبين إليها برفع مستوى الخدمات المقدمة لهم في مختلف المجالات»!.

لن نمر مرور الكرام على هذه السطور القليلة، بل سنغوص في عمقها، وما بين سطورها من رسائل، البعض منها جلي وواضح، والبعض الآخر بحاجة لتأويل وتفسير، مع إظهار بعض الحقائق المغيبة عمداً.

الرسالة الأولى.. ليست جهلاً بل تجاهل!

الطلب الحكومي أعلاه يظهر عبره رسالةً مفادها: أن الحكومة ليست على اطّلاع واف بواقع النقابات والاتحادات المهنية والمنظمات الأهلية، كما لم يصل سابقاً لأسماعها معاناة المنتسبين لهذه القطاعات والصعوبات التي تعترض عملهم ومطالبهم العديدة المحقة، والتي ملوا من كثرة تكرارها منذ عقود، سواء بالشكل المكتوب عبر المذكرات والكتب الرسمية الموجهة للحكومة، بوزاراتها المختلفة، أو عبر المؤتمرات السنوية التي يتم انعقادها بحضور الحكومة وممثليها غالباً، أو عبر المنابر الإعلامية بأشكالها كافة، المقروءة والمسموعة والمرئية، والتي تكاد لا تخلو أيةُ منها من المطالبات المكررة للمنتسبين لهذه القطاعات وبشكل يومي، بل ولحظي، بظل التطور التقني الحاصل.

الرسالة الثانية.. أنتم قاصرون!!

كما أن الطلب الحكومي أعلاه يتضمن رسالةً مفادها: إظهار هذه النقابات والاتحادات والمنظمات، وكأنها قاصرة عن تطوير عملها، أو غير قادرة على القيام بهذه المهمة، علماً أن هذا الأمر، سبق وأن عكفت عليه هذه القطاعات كلها، وما زالت، وتقدمت بالعديد من الدراسات العلمية والمشفوعة بالأرقام والإحصاءات، بغاية تطوير بناها التشريعية وأنظمتها الداخلية وصناديقها، وغيرها من التبويبات الأخرى، التي تحقق بعضاً من مصالح منتسبيها وتؤمن لهم بعضاً من حقوقهم المهدورة، ولكنها ربما هي عاجزة فعلاً عن القيام بهذا التطوير بشكله التنفيذي النهائي منفردةً، كون الكثير من هذه الدراسات تحتاج إلى قرار حكومي، لم يتم اتخاذه غالباً لعدم توافقه مع التوجهات الحكومية نفسها، التي لم تَعرْ هذه القطاعات أي اهتمام، ولا للمنتسبين إليها ولا لمطالبهم.

الرسالة الثالثة.. إنكار الأهمية!!

الرسالة الأسوأ على الإطلاق بمضمون الطلب أعلاه مفادها إظهار هذه القطاعات الحيوية والهامة، وكأنها غير فاعلة في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وما تحتاجه من أجل ذلك هو ذاك «التصور الحكومي» كي تنهض بأعمالها على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا ليس غبناً لدور هذه القطاعات، بل إجحافاً حقيقياً لدورها، والأسوأ هو نكران هذا الدور وأهميته الفعلية من قبل الحكومة، خاصةً وقد ظهرت تلك الأهمية بشكلها الأوضح والأعمق خلال الأزمة الراهنة، فلولا تعمّق وتجذّر هذه القطاعات بدورها وعملها على المستوى الاقتصادي الاجتماعي لكانت النتائج الكارثية الحالية أكثر كارثيةً بما لا يقاس، وتحديداً في ظل استمرار الحكومة بسياساتها الليبرالية التي أضرت بمصالح المنتمين لهذه القطاعات، وبالشرائح الاجتماعية كافة، وزادتهم فقراً وعوزاً وحاجة، كما أضرت بمجمل البنية الاقتصادية الاجتماعية على المستوى الوطني، وما زالت.

الرسالة الرابعة.. «الحكومة مفضلة ع راسكم»!

مجمل الرسائل أعلاه تتضمن رسالةً رابعة بين السطور مفادها أن الحكومة هي الحريص الأكبر على تلك القطاعات، بنقاباتها ومنظماتها وهيئاتها، وعلى مصالح منتسبيها وحقوقهم والخدمات المقدمة لهم عبر تلك الهيئات القطاعية، وكأنها الراع الحقيقي لتلك المصالح، رغم كل الوقائع التي تثبت العكس من ذلك.

وكأن الحكومة تريد أن يكون منتسبي هذه القطاعات متبنين ومروجين لسياسات النهب الاقتصادي الاجتماعي القائمة أي أن يكونوا عملياً وبالنتيجة ضد مصالحهم وهو المطلوب!

الرسالة الحقيقية.. كونوا ضد مصالحكم!

المطلوب من قبل الحكومة كان واضحاً وضوح الشمس، وهو أن تصبح هذه القطاعات بهيئاتها ونقاباتها ومنتسبيها «ذراعاً مكملاً لعمل الحكومة»، وهنا الطامة الكبرى، بظل السياسات الليبرالية المستمرة للحكومة، والمشرعنة لعمل قطاعات النهب الواسعة، وكأن الحكومة تريد أن يكون منتسبو هذه القطاعات متبنين ومروجين لسياسات النهب الاقتصادي الاجتماعي القائمة، أي أن يكونوا عملياً وبالنتيجة ضد مصالحهم، وهو المطلوب!.

رسالتنا.. نحن المسحوقين!

ربما تعترض الصعوبات أعمال النقابات والاتحادات المهنية والمنظمات الأهلية وغيرها، على المستوى الإداري والتنظيمي والمالي، بظل غلبة الفساد في بعض مفاصل عمل هذه القطاعات، وتغوّل البيروقراطية بآليات عملها المتراكمة، على مدى سنين طويلة، وبظل الإهمال الحكومي المتعمد للمطالب المحقة والمشروعة لهذه القطاعات ومنتسبيها، وبظل الاستمرار بالسياسات الحكومية الليبرالية القائمة على استنزاف خيرات ومقدرات هذه القطاعات تباعاً ومنذ عقود، بغاية إضعافها وتقليص دورها، وربما إنهائها إن أمكن، ولكنها مما زالت متماسكةً ومترابطةً ومنظمةً ومنتظمةً وتقوم بمهامها، وخاصةً على مستوى منتسبيها القاعديين، من عمال وفلاحين وحرفيين ومعلمين ومهندسين وأطباء وصيادلة وغيرهم الكثير.

ولعل الأولى على الحكومة أن تعدل سياساتها، أولاً: عبر القطع مع الليبرالية الاقتصادية الاجتماعية، وكوارثها التي يدفع ضريبتها الوطن والمواطن بأن معاً، وخاصةً الشرائح الاجتماعية المنتمية لهذه القطاعات التي تتباكى عليها وهي بالواقع العملي تزيدها بؤساً ومرارةً وشقاءً، وأن تخرج ما لديها من دراسات ومذكرات وكتب ومشاريع، سبق وأن أعدتها هذه القطاعات، ثانياً: إلى نور الشمس لتجد طريقها إلى التنفيذ بما يحقق مصالح المنتسبين لهذه القطاعات بشكل فعلي وملموس، والأهم هو: إلغاء هذا النمط من التذاكي بتغليف السم بالدسم عبر التلاعب بالكلمات والمفردات وتصدير الكلام والوعود.

والأهم من هذا وذاك، هو: أن يفسح المجال أمام الشرائح الواسعة للمنتسبين إلى هذه القطاعات بممارسة ديمقراطيتها الحقيقية، المصانة دستوراً وقانوناً، عبر نقاباتها واتحاداتها وهيئاتها، من أجل الدفاع عن حقوقها وتأمين سبل تحقيقها وتوسيعها وتعميقها.

فقد مللنا – نحن المسحوقين – من تلك الألاعيب التي باتت مكشوفةً وفاقعةً.

هلّا سمعتم الآن، لن نكون ضد مصالحنا في ركب سياساتكم، ولن نكون ذراعاً يحمل معكم معْول هدم ما نبنيه وننجزه!!.

فهل سيبقى الإنكار والإجحاف وإغفال الدور والحقوق سيداً ومتسيداً لديكم؟!!.

أهل أول قالوا؟!

كان الفيلسوف الصيني القديم كونفوشيوس، يقرأ بشغف لكل من سبقه من الحكماء والكتاب والفلاسفة، من خلال قراءاته المطولة تلك انتهى إلى نتيجة وحكمة تقول: «لكي نعرف الجديد، لا بد من دراسة القديم».

■ آلان داود

عمر هذه الحكمة أكثر من 2500 سنة، ولكن ما تزال صحيحة وتمارس دورها في الفلسفة والأدب، ونستطيع القول بأنها تلعب دوراً لا يستهان به في مجال الصحافة والإعلام أيضاً، فهي تعطي الجواب عن سؤال: من أين وكيف يتعلم الصحفي الخبرة والمهارة؟ صاغ آنجلز هذه الحكمة بشكل آخر في القرن التاسع عشر قائلاً: «إن التفكير النظري خاصة غريزية لكن على شكل ملكة فقط، ملكة يجب تطويرها وصقلها، وليس هناك وسيلة لذلك سوى دراسة فلسفة الماضي كلها» ماركس، آنجلز، الأعمال الكاملة، المجلد 20، ص 366.

تشكل أراشيف الصحف والمجلات القديمة منهاجاً تعليمياً بحد ذاته في عالم الصحافة، وربما تستطيع كومة ضخمة من أوراق الجرائد القديمة ذات اللون الأصفر أن تخرج صحفياً أكثر جدارةً من ذاك الذي تعلم من المناهج الجامعية الرسمية.

بالتأكيد إن من يقرأ الصحافة القديمة لديه إمكانية أوسع في عدم الوقوع في الخطأ ويستطيع معرفة جذور القضايا والمسائل التي يتعامل معها، بالإضافة إلى قدرته على بناء قاعدة بيانات دائمة. وتختلف الأراشيف الصحفية القديمة عن الكتب القديمة لأنها تطلعنا على الآراء والأحداث من أزمنة سابقة، وتصور كيف كانت الحياة عندئذ، وليس كما تخيلها كاتب ما في رواياته وقصصه.

تقوم كثير من المؤسسات الصحفية في العالم بتأسيس أقسام تعمل على حفظ نتاجها الفكري، لتكون بمثابة ذاكرة صحفية خاصة، يستفيد منها الصحفيون العاملون في هذه المؤسسات، وكذلك جمع أراشيف من صحف أخرى لتكون بمثابة ذاكرة عامة، وقاعدة بيانات من تجارب مثيلاتها من الصحف على سبيل المثال.

ذات مرة قال الصحفي الدمشقي محمد المصري: الذي عمل في الصحافة السورية منذ خمسينات القرن الماضي حتى تسعيناته عن أهمية الجرائد القديمة: «ممنوع الدخول إلى عالم الصحافة قبل الدخول إلى قسم الأرشيف». لذلك فجبال الأوراق الصفراء القديمة، تلك الأراشيف المخبأة في بيوت السوريين هي مدارس وجامعات بحد ذاتها.

أخبار ثقافية

«جسور ثقافية» تعاود الصدور

عادت مجلة «جسور ثقافية» الفصلية التي تعنى بمسائل الترجمة وثقافة الشعوب إلى الصدور مجدداً بعد توقفها منذ ست سنوات. يشار إلى أن المجلة كانت تصدر عن مديرية الترجمة في الهيئة العامة السورية للكتاب بوزارة الثقافة وصدرت لأول مرة في آذار 2009.

واحتفاءً بصدور العدد الجديد «السادس» بحلته الجديدة نظمت الهيئة العامة السورية للكتاب مؤتمراً صحفياً صباح يوم الأربعاء 16 شباط الجاري، ونقل العدد السادس من لغات العالم المختلفة بمجالات الفكر والأدب والثقافة معنية بمسائل الترجمة وثقافة الشعوب إضافةً إلى شخصية العدد «أمبرتو إيكو».

كما تضمن العدد مقالات متنوعةً مثل «تراث الترجمة الإفريقي» لبول باندیا و«فلسفة وأصول الترجمة» لفرانسوا فزان وغيرها.

استعادة التماثيل التدمرية الجنائزية

أعلنت المديرية العامة للآثار والمتاحف بتاريخ 18 شباط أنها ستستعيد التمثالين التدمريين الجنائزيين، اللذين دمرهما تنظيم «داعش» الإرهابي بعد إنهاء ترميمهما على يد خبراء إيطاليين في المعهد العالي للصيانة والترميم بروما. وسترسل مديرية الآثار ممثلين رسميين عنها إلى روما نهاية الشهر الجاري لاستعادة التمثالين والعودة بهما إلى دمشق ليحفظا بمكان آمن.

يعود التمثالان للقرنين الثاني والثالث الميلادي ويمثلان رجلاً من طبقة النبلاء يرتدي سترةً من الطراز الروماني وامرأةً ترتدي الحلي حول عنقها وتضع عمامةً على رأسها.

وبينت المديرية أن الخبراء استخدموا قبل الشروع بالترميم المسح الليزري لمسح الوجوه المحطمة، ومن ثم تشكيل قطع من الراتنج «إفراز عضوي نباتي» بواسطة الطابعات ثلاثية الأبعاد لتحل محل الأجزاء المفقودة من الحجر الأصلي.

إضراب الطلبة والطالبات في جامعة دمشق عام 1929 احتجاجاً على تخفيض 75 ألف ليرة من ميزانية الجامعة، وقفت إحدى الطالبات تخطب داعية إلى النضال ضد القرار.

الصورة مثال على التقاليد النضالية للحركة الطلّابية السورية وجامعة دمشق في النصف الأول من القرن العشرين، عندما كان كل هجوم على حقوق الطلاب ومستوى التعليم العالي يقابل بتحرك طلابي، وتظهر الصور دور المرأة في القيادة والنضال كما كانت الصحافة السورية تنشر أخبار تلك التحركات والإضرابات.

حافظت سورية على هذه التقاليد طوال النصف الأول من القرن الماضي، وبدء هذا الدور يختفي في النصف الثاني، الصورة منشورة مع تعليق في «اللطائف المصورة» بتاريخ 22 نيسان 1929.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	مهند دليقان	0991586731
دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581
طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133
الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/02/24» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

مسرحية «زيتون».... وصراع على «التقسيم» و«إعادة الإعمار»!

يشهد مسرح الحمراء عند الساعة 6 مساء كل يوم استمرار مسرحية « زيتون» التي بدأت اعتبارا من 12\2 للكاتب طارق مصطفى عدوان، والمخرج مأمون خطيب، ويشارك في التمثيل: غسان الدبس، مازن عباس، وئام الخوص، ابراهيم عيسى، ميريانا معلولي، رنا جمول.

■ محمد الواوي

تدور المسرحية حول عائلة سورية عادية، تضم مجداً وخطيبته صبا والأختين التوأمين عليا وأمل إضافةً إلى أخيهم السكير حسان، حيث تظهر الفنانة رنا جمول بدور «عليا »، وهي شخصية تدعي الوطنية وتتحدث عن حبها الشديد للوطن كما ترتبط بعلاقات جيدة مع المسؤولين، لكنها تحمل أفكاراً معاكسةً في داخلها، فهي تريد بيع حصتها من البيت والمزرعة، لتلحق بزوجها وابنها اللذين غادرا البلد منذ فترة، يجتمع الأخوة للاحتفال بعيد ميلاد عليا وأمل التوأمين في بيت العائلة القديم، حيث يوجد قبرا الوالدين تحت ظلال الزيتون، وتستمر المسرحية بهدوء إلى أن يظهر جارهم عصام القادم من السويد، والذي يرغب بشراء ممتلكات العائلة لإقامة مشاريع وطنية في مرحلة إعادة الإعمار، وهنا يتفاجأ مجد وصبا وأمل بقرار البيع باستثناء عليا وحسان اللذين كانا على علم مسبق، ويظهر خلاف حاد بين عليا وحسان اللذين يريدان البيع وأمل ومجد اللذين يتمسكان بالأرض، فرغم تشتت أفكار مجد في البداية لكن صبا ربطت حبها له بحبه للأرض فوقف إلى جانب أمل في النهاية.

تتحدث الفنانة رنا جمول ل«قاسيون» عن مسرحية الزيتون ودور «عليا» فيها «المسرحية قدمت مجموعةً من الأفكار، كل شخص يفهمها بطريقته، فهناك أناس تريد أن تبيع بيتها أو أرضها، وأناس تريد أن تحافظ على البلد، وهي تحتوي على مجموعة من التناقضات الموجودة في المجتمع السوري، أما الدور الذي قدمته، هو شخصية وطنية، لكنها تريد أن تسافر إذا سنحت الفرصة، والشخصية المتناقضة تمثل أناساً متناقضين في المجتمع يدعون شيئاً وهم في الحقيقة شيء أخر تماماً، أنا ك «رنا» ضد هكذا شخصيات في الحقيقة لكنها موجودة في المجتمع ونحن نقوم بتمثيلها «

وخلال ردها على سؤال حول دور «صبا» وهدف المسرحية؟ تقول الممثلة ميريانا معلولي: «صبا لها رمزية كبيرة كونها حولت الحب إلى قوة تجعلنا نتعلق بالأشخاص ونثبت بمكاننا ونصبح أقوياء، المسرحية واقعية لدرجة لكن بطريقة مسرحية تناولت التحول الذي حدث في حياتنا، واستسهال البيع ليس المادي فقط بل بيع كل شيء، فقد أبيع أخي بلحظة لكي يصبح لدي ملك أو أصل إلى مكان معين، كان هدف المسرحية هو تسليط الضوء على سؤال لماذا وصلنا إلى هنا في الأزمة؟ ما الذي تغير وإلى أين سنصل؟؟ لماذا قبلنا بالتحول الذي هو ليس تحولاً إيجابياً، أما الفكرة السامية التي قدمتها المسرحية فهي عدم القبول بالبيع، ونحن في المسرحية لم نقبلها حيث صبا أثرت على مجد في محطة وأمل أثرت في رأيها، ورفضنا فكرة البيع، أنا عملت في مسرحيات أخرى لكن هذه سلط عليها الضوء بشكل أكبر»

يشرح المخرج مأمون خطيب الرسالة السامية للمسرحية حيث يقول: أن « الرسالة السامية للمسرحية هي: ممنوع التفريط بالأرض مهما حدث، وخاصةً في سورية من خلال رمز الزيتون، نحن لسنا ضد الخيارات الشخصية، لكننا نهتم بالخيارات الوطنية، إذ أن التقسيم ممنوع والتفريط بالأرض ممنوع، لأن الزيتون هو رمز للبلد لذلك يمنع بيعه،أما اسم زيتون فهو اشتق من دلالة الزيتون وتعمق جذوره في الأرض ولقداسته ورمزيته، ولقدمه في المنطقة، والزيتون يرمز إلى السلام»

وعند سؤاله عن علاقة الفن خاصةً المسرح بالحرب، وما هو دوره خلال الأزمات، يجيب المخرج خطيب «المسرح وسيلة تنويرية من أهم الوسائل خاصةً في أوقات الحروب، ففي أوقات الحروب تكثر الآلام والمواضيع الإنسانية والأزمات ويجب أن نتحدث عنها، فأنا ضد الابتعاد عن الطرح الفني خلال الحرب،ومراقبته ثم التحدث عنه لاحقاً، ونحن في المسرح لا نكرر الأفكار، ففي مسرحية «نبض» تحدثنا عن فكرة ألم سورية بفقدان أبنائها، في حين تحدثنا في مسرحية «هدنة» عن فقدان حلم الشباب، أما في «زيتون» تحدثنا عن فكرة ممنوع بيع الوطن، ودور المسرح يجب أن يتجسد بشكل أوضح في هذه الأوقات لأنه وسيلة من وسائل الدفاع عن النفس وعن البلد، وسائل الثقافة كلها مهمة ما قبل الحرب لكنها تتجلى أكثر خلال الحرب والمسرح هو انعكاس لحياة البشر، في أوقات الأزمات ففي هذه الأوقات وجد أهم الكتاب مثل سعد الله ونوس، والماغوط إلى حنا مينة هؤلاء كلهم ولدوا في الأوقات العصيبة»

يطالب المخرج خطيب بمزيد من الدعم للمسرح لأهميته حيث يقول: «أومن بأن العمل في الحروب هو إثبات وجود وطرح أفكار ووثيقة من الوثائق التي ستبقى فيما بعد، لكن المسرح بحاجة لدعم كبير معنوي ومادي والاهتمام به من الجوانب جميعها، وبسبب غياب الدعم أصبح العاملون والممثلون في المسرح قليلين جداً»

يشرح الممثل مازن عباس شخصية «عصام» وماذا تمثل فيقول: «نحن نعاني من مدعي الوطنية حيث أن الوطني الشريف لا يوزع أفكاره الوطنية، فهذه الشريحة الكاذبة تستغل البلد بشعارات وطنية، ولكل عمل جهد لكن حسب بناء الشخصية هي شخصية وحيدة الاتجاه ليس لديها كم كبير من المشاعر أو المساحة فهي لديها مهمة وحيدة وهي تغيير اتجاه الأحداث والإضاءة على شريحة الناس الذين يستغلون ظروف البلد ليتقاسموا الكعكة ويأكلوها «أبدى العديد من الأشخاص الذين التقيناهم اهتماماً بالمسرحية، حيث يرى مهند إبراهيم: «نحن بحاجة لعودة المسرح بشكل كبير، موضوع بيع الأرض أو الوطن أو التمسك هو وجع الكل حقيقة، ففكرة المسرحية تستمد تأثيرها من الواقع الذي نعيشه بالدرجة الأولى، يمكن القول أنها مست وتراً من الحياة»

كما عبرت ديالى حلاق عن إعجابها بطريقة طرح الواقع على خشبة المسرح، حيث قالت: «الفكرة الأساسية التي ترسخت بدماغي هي رفض فكرة السفر، وأنا مع طرح الواقع على المسرح فهو ما نعيشه، وهو أفضل من أن نختبئ خلف إصبعنا»